

جامعة الجزائر3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم لاقتصادية

الموضوع:

دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم
دراسة حالة موريتانيا (2006-2009)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي

تحت إشراف:

أ.د. عبد الله بدعيده

من إعداد الطالب:

محمد ولد محمد الزين

لجنة المناقشة

د. عدلي زهير	رئيسا
أ.د. عبد الله بدعيده	مقررا
د. مصطفى زيروني	عضوا
د. دريس رشيد	عضوا
د. بودره سيد اعلي	عضوا

السنة الجامعية:

2011 – 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ حتى إذا استيئس الرسل وظنوا أنهم قد
كذبوا جاءهم نصرنا فنجي من نشاء ولا
يرد بأسنا عن القوم المجرمين ﴾ صدق

الله العظيم، سورة يوسف الآية 110

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح، جدي وجدتي، راجيا من العزيز الكريم أن يرحمهما برحمته الواسعة، وأن يسكنهم فسيح جنانه.

جدي سيد جعفر ولد مولاي الزين رحمه الله

جدتي فاطمة بنت مولاي الزين رحمها الله

جدتي مريم بنت مولاي الزين رحمها الله

و إلى والدي العزيزين أطال الله في عمرهما، وأهدي كذلك إلى الأستاذ العزيز ، زميلي في الدراسة ، يحيى ولد جدو، وإلى جميع الأصدقاء والصديقات.

كلمة شكر

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل معالي

أ - د - عبد الله بد عيده على ما أسدى إلي من نصائح قيمة

أنارت لي طريق هذا العمل.

قائمة الأشكال

الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1	الشكل البياني لدالة الاستهلاك	25
2	المربع السحري	29
3	منحنى الطلب الكلي	56
4	منحنى العرض الكلي	56

قائمة الجداول

الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
1	توزيع استثمارات البرنامج 2002-1999:	131
2	تطور مؤشرات الأسعار	132
3	التضخم السنوي 1	134
4	التضخم السنوي 2	135
5	بنية الكتلة النقدية 1	138
6	بنية الكتلة النقدية 2	143
7	تطور الكتلة النقدية:	144

الموضوع	رقم الصفحة
قائمة الجداول.....
قائمة الأشكال.....
المقدمة.....أ- و
الفصل الأول: السياسة النقدية ودرها في معالجة التضخم.....
المبحث الأول : مفهوم السياسة النقدية.....	2.....
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.....	2
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.....	5
المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....	13.....
المبحث الثاني : الإطار الفكري للمدرسة النقدية	16.....
المطلب الأول : ظروف نشأة المدرسة النقدية وأهم مرتكزاتها.....	16.....
المطلب الثاني: نظرية الأرصدة النقدية لفريدمان.....	18.....
المطلب الثالث: نظرية الدخل الدائم عند فريدمان.....	23.....
المبحث الثالث : علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية	
ودوها في معالجة التضخم.....	27.....
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية وأهدافها.....	27.....
المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية.....	30
المطلب الثالث : التضخم ودور السياسة النقدية في معالجته.....	33
الفصل الثاني : السياسة المالية ودرها في معالجة التضخم.....
المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها.....	49
المطلب الأول : تعريف السياسة المالية.....	49

50	المطلب الثاني : تطور السياسة المالية.....
59.	المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية.....
66	المطلب الرابع : مراحل السياسة المالية المتدخلة.....
69	المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وعوامل نجاحهما.....
69	المطلب الأول: مقارنة وطبيعة العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية.....
70	المطلب الثاني : عوامل نجاح السياستين النقدية والمالية.....
74.	المبحث الثالث :أهداف السياسة المالية.....
74	المطلب الأول : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
79	المطلب الثاني : دور السياسة المالية في تخصيص الموارد.....
82	المطلب الثالث : السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني.....
85	المطلب الرابع : السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية.....
92	المبحث الرابع : أدوات السياسة المالية في معالجة التضخم.....
92	المطلب الأول : السياسة الضريبية.....
94	المطلب الثاني : سياسة الرقابة على الدين العام.....
95	المطلب الثالث : سياسة الإنفاق العام.....
	الفصل الثالث:الاقتصاد الموريتاني والسياسات النقدية والمالية المنتهجة في مكافحة التضخم.....
101	المبحث الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الموريتاني.....
101.....	المطلب الأول: الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في موريتانيا.....
108.....	المطلب الثاني:أهم مراحل الأنظمة النقدية التي عرفتها موريتانيا.....
	المبحث الثاني: السياسات النقدية والمالية المنتهجة ضمن برامج التثبيت و التصحيح في موريتانيا
119.....	(2002/1985).....
119	المطلب الأول: التعريف بسياسات التثبيت والتصحيح وظروف تطبيقها و أهدافها.....
	المطلب الثاني : برامج التثبيت في موريتانيا
121.....	(1991/1985).....
127.....	المطلب الثالث: برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا (1992-2002).....

المبحث الثالث: التضخم والسياسات النقدية والمالية المنتهجة في موريتانيا لمكافحته في الفترة من (2006 إلى 2009).....	132
المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في موريتانيا في الفترة من (2006 إلى 2009).....	132
المطلب الثاني: السياسة النقدية المطبقة في موريتانيا من 2006 إلى 2009.....	136
المطلب الثالث: السياسة المالية المنتهجة في موريتانيا من 2006 إلى 2009.....	145
الخاتمة	155
قائمة المراجع	159
الملاحق	167

المقدمة العامة

المقدمة

شهد العالم عدة أزمات اقتصادية كان سببها ظهور أزمات متتالية لم يعرفها من قبل ، تتمثل في كل من الكساد ، والبطالة ، التضخم، وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة، عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرح طرق لعلاجها.

وقت شكلت السياسات الاقتصادية محورا هاما في تلك الأفكار، الأمر الذي جعلها عرضة للتغيير والتطوير من جانب الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم، وتبرز الأهمية الكبرى لهذه السياسات من خلال الأهداف التي تسعى من أجل تحقيقها، وأيضا مدا فعاليتها في مكافحة تلك المشكلات الاقتصادية التي وقفت ولا تزال تقف حجر عقبة أمامه السير الحسن للاقتصاد العالمي.

وتستمد الحلول مطلقاتها الفكرية من أفكار عدة مدارس اقتصادية ظهرت، خلال حقبات زمنية متعاقبة محاولتا إخراج العالم من بؤرة الأزمات التي أنهكته.

ومن أبرز تلك المدارس المدرسة الكنزية، بزعامة (جون ماينر كنز) والذي يولي أهمية قصوى للسياسة المالية في رفع متوسط النشاط الاقتصادي خاصتا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير الذي شهده العالم في عام، 1929، وأعطاهما الدور القيادي في إيجاد الحلول لتلك الأزمات مع القبول بالسياسة النقدية كأداة مساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفعلا تمكن الفكر الكنزي من تشخيص أسباب الأزمة وكيفية الخروج منها، وذلك باستعمال مانتيجيه هذه السياسات المالية من أدوات لتنشيط الاقتصاد لكن ذلك لم يدم طويلا فسرعان ما عرف الاقتصاد العالمي في بداية الستينات ظاهرة جديدة لم يعرفها من قبل تمثلت في ظاهرة التضخم ، حينها عجز الفكر الكنزي عن إخراج العالم من هذه الأزمة لتظهر أفكار جديدة تتمثل في ما جاءت بيه المدرسة النقدية التي يتزعمها (فريد مان) والذي إنكان منطلقه كنزيا لينتهي معارضا للأفكار الكنزية من خلال تجميده للأفكار المعارضة له معيدا ومجددا الفكر الكلاسيكي في صورة متطورة .

فقد عمل فريدمان على إظهار أن الأزمة ماهية إلى أزمة نقدية في الأساس الأول وعليه لابد من استعمال أدوات السياسة النقدية في حلها ، ومن جهة مقابلة كان لايقر بأي دور للسياسة المالية في النشاط

الاقتصادي إلا أن هذا التثبيت بالسياسة النقدية وحدها لم يثبت جدارته في قيادة النشاط الاقتصادي وتخليص العالم مما وقع فيه من أزمات تضخمية

ولقد أثار هذا الاختلاف جدلا كبيرا بين المدرستين حول فعالية كل سياسة في قيادة النشاط الاقتصادي سواء في الظروف العادية أو حالة وقوع أزمات ، غير أن هذا لم يستمر طويلا حيث ظهر طرف آخر لا يقل أهمية عن سابقه يرى بضرورة المزج بين هاتين السياستين ولايهمه إعطاء أهمية لأي سياسة بقدر ما يكون ضروريا استعمالها جنبا إلى جنب لتحقيق المبتغى .

إلا أنه تختلف أهمية السياستين ودرهما في الاقتصاد بحسب طبيعة النظام لاقتصادي والسياسي السائد في الدولة ، وتختلف أيضا حسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات و أجهزة النظام الاقتصادي المطبق فيها.

وبغض النظر عن السياسة المعتمدة في أي نظام وعن مدى فعاليتها فظل العديد من المحللين والمفكرين الاقتصاديين يتفقون على أنه حتى تبلغ السياسة النقدية والمالية الأهداف المرجو من هما لابد من توفيق لهما الظروف المناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح هذه السياسات أكثر نجاعة ومصداقية.

وبما أن البحث يتناول دور هاتين السياستين في مكافحة التضخم الذي يعتبر، مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع .وبعد الاقتصاد الموريتاني أحد الاقتصاديات الآخذة في النمو، والذي اتسم بعدد من الخصائص التي مثلت بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، وفي ظل تفاقم الضغوط التضخمية وحركة الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية والتدهور في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وجدت الحكومة نفسها أمام منعطف خطير يوشك أن يؤدي إلى انهيار بنيان الاقتصاد الوطني. ولمواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور؛ بدأت السلطات الحكومية

في تطبيق مجموعة من السياسات النقدية والمالية بعد مشاوراتها مع صندوق النقد والبنك الدوليين بشأن تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

ضمن هاذ الإطار الفكري والعلمي المتداخل وأمامه العرض السابق تبرز ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها ، على النحو التالي :

ماهي الفعالية التي تلعبها كل من السياسة النقدية والمالية في ظل الأزمات التضخمية ؟

وتزداد أهمية هذا التساؤل من خلال التغيرات التي يعرفها العالم والمتمثلة أساسا في نزوع دول المنظومة الاشتراكية إلى تبني النظام الحر من خلال إعادة الهيكلة ، كما أن معظم دول العالم الثالث تبعا لأوضاعها الاقتصادية تبنت العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة من قبل الهيئات المالية الدولية ، حيث أن هذه الأخيرة ترى أن أي مساعدة لأي دولة على تجاوز وضعها السابق عليها أن تتبع برنامجا اقتصاديا يشرف على إعداده ورقابته وكذا تمويله صندوق النقد الدولي ، والذي يشكل فيه إصلاح السياستين النقدية والمالية أهم الجوانب.

وحتى يتسنى لنا الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة التالية :

- 1- ماهو موقع السياسة النقدية وسياسة المالية من منظور المدارس الاقتصادية ؟ وماهي وسائلها وأهدافها ؟
- 2- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على كل من السياستين في تجاوز الأزمات الاقتصادية ؟
- 3- ما دور السياستين في النشاط الاقتصادي ؟
- 4- ماهي العلاقة بين السياستين النقدية والمالية من جهة وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية من جهة أخرى؟
- 5- ماهي الضوابط أو المعايير الواجب توفيرها لنجاحهما في كبح التضخم ؟
- 6- ماهي المعالم الرئيسية للاقتصاد الموريتاني قبيل الإصلاحات الاقتصادية وماهي أهم النتائج المتوصل إليها ؟

فرضيات البحث

- 1- لايمكن فهم أي سياسة اقتصادية إلا بلعودة إلى جذورها الأصلية
- 2-السياسات النقدية والمالية ليست وصفة واحدة تشمل جميع البلدان ، وإنما قابلة لتعديل حسب وضعية كل بلد من جهة وطبيعة النظام المطبق فيه من جهة أخرى.
- 3- تساهم السياستين في تقديم الحلول الناجعة لكل المشاكل الاقتصادية
- 4- توجد علاقة وثيقة بين السياستين وذلك من خلال الأهداف المرسومة والتي تشملها السياسة الاقتصادية

الكلية

- 5- يجب توفر استقلالية كبيرة وهامش من الحرية للمهيات القائمة عليهم
- 6- شهد الاقتصاد الموريتاني منذ فجر الاستقلال عدة منعطفات حيث تم إتباع خطط اقتصادية في الفترة التي تلت الاستقلال ومن بعد برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي ، ومن ثم فترة الاقتصاد الحر .

أهمية الدراسة

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي تحتلها السياستين المالية والنقدية من منظور المدارس الاقتصادية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية بلاضافة إلى المكانة التي تحتلها كلن من السياستين ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف الهيئات الاقتصادية الدولية في ظل التحرر والتحول نحو اقتصاد السوق ، وتزداد أهميته أكثر من خلال المكانة التي تحظى بها السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة النمو با اعتبارها من أهم أجزاء أوبنود السياسة الاقتصادية الكلية.

أهداف الدراسة

- نهدف من خلال معالجتنا للموضوع للوصول إلى عدة نقاط هي:
- 1- كشف آليات وطرق عمل كل سياسة على حدة والمقارنة بينهما
 - 2- إبراز المكانة التي توليها المدارس الاقتصادية لهاتين السياستين من خلال دورهما في النشاط الاقتصادي ومحاولة إبراز العلاقة الموجودة بينهما.
 - 3- محاولة الركائز الأساسية التي تستند عليها كل سياسة
 - 4- محاولة معرفة سياق الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في موريتانيا تحت إشراف الهيئات المالية الدولية ، وأثرها على عمل السياستين ، ومعرفة مدى نجاعة الاجراءات المتخذة .
 - 5- محاولة القيام بتقييم أداء الضوابط والمعايير التي تركز عليها هاتين السياستين في الاقتصاد الموريتاني.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ، منهما مايلي :

1-الدور الذي تلعبه السياستين النقدية والمالية في توجيه وتحقيق الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي

2- مكانة السياسة النقدية والمالية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الجهات الرسمية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي

3- الحرص على دراسة السياستين نظرا لمكانتهما في اقتصاد أي بلد ، والاقتصاد الموريتاني مثال على ذلك

4- تأثير التخصص المدروس لاختيار هذا الموضوع والغوص في حيثياته

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

نظرا لطبيعة الدراسة المتمحورة حول السياسات النقدية والمالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة موريتانيا في الفترة من 2006 إلى 2009 اقتضى الأمر إلى الاعتماد على الأدوات التالية :

. أفكار المدارس الاقتصادية محل العراك الفكري والعلمي ، وعليه تمت الاستعانة ، بمواضيع الفكر والنظريات الاقتصادية

. مواضيع الاقتصاد الكلي ، نظرا لصيغة الكلية للموضوع

. كل ما يتعلق بالنقود والمالية العامة والسياسة النقدية والمالية ودورها في معالجة التضخم

. أدوات التحليل الإحصائي، كالنسب المئوية ، والمعدلات ، أما المنهج المستخدم هوخليط من المنهج

الوصفي ، والمنهج التحليلي ، والتاريخي ، حيث يتعلق الجانب الوصفي باستعراض أفكار المدارس

وعرض بنية الاقتصاد الموريتاني ، أما المنهج التحليلي ، فينصب على عناصر السياستين وبرامج

الإصلاح واستخراج الأسس والعلاقات القائمة عليها

في حين نجد أن الجانب التاريخي يتعلق بتتبع مسار الاقتصاد الموريتاني ، وبالخصوص مايتعلق
بالسياسة النقدية والمالية ودورها في معالجة التضخم

الدراسات السابقة

دور السياسات النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجمهورية اليمنية في الفترة من 1990
إلى 2003

أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية دراسة حالة البنك المركزي الموريتاني

خطة البحث

في إطار معالجتنا للموضوع قسمنا الموضوع إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم

الفصل الثاني: السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم

الفصل الثالث: الاقتصاد الموريتاني والسياسات النقدية والمالية المنتهجة في مكافحة التضخم

الفصل الأول: دور السياسة النقدية في

معالجة التضخم

تمهيد:

لقد تغير مفهوم السياسة النقدية مع التطور الذي عرفته الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر مراحل مختلفة، والذي سابر ظهور المدارس الاقتصادية التي اتخذت فحوى دراساتها السياسية النقدية، فقلد اختلفت طرق كل مدرسة لتحقيق أهدافها النقدية و بوسائل متباينة. وظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي سائدا فترة طويلة من الزمن مستندا في تحليله على قانون "ساي للمنافذ" وإلى الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، من ثم فإن النقود والسياسة النقدية لا تؤثر على مستوى الإنتاج و التوظيف و الدخل وسعر الفائدة. فالتغير في الكتلة النقدية يسمح فقط بتحقيق الاستقرار النقدي دون التأثير على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي. وعلية فالسياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية ليست فعالة وليس لها مجال إيجابي يذكر في ظل افتراضاتها المتمثل خاصة في التوظيف الكامل وحيادية النقود وثبات سرعة دورانها وعدم تأثير سلوك الوحدات الاقتصادية بخداع النقود. من هنا لا بد من تعديل هذه الافتراضات و جعلها أكثر واقعية، بعد أن أثبتت أزمة الكساد العالمي (1929 - 1933) عدم صحة التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم، وبينت أن النقود تطلب لذاتها إضافة لغرض المبادلات. هكذا ندرك عجز النظرية الكلاسيكية في توجيه السياسة النقدية لمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية، ويرجع الفضل في كشف ذلك وفي إيجاد مخرج لهذه الأزمة إلى مفكر اقتصادي آخر سمحت أعماله ببناء نظرية معاصرة حديثة هو "جون مينارد كينز". هذا ومن الاقتصاديين من يرى أن السياسة النقدية ذات فعالية كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة كالنقديين، بينما يرى البعض الآخر أنها ليست كذلك و ينادي بتبني السياسة المالية التي تختلف عن السياسة النقدية في الأدوات وطريقة التنفيذ لكنها لا تختلف عنها في الهدف النهائي العام المتمثل في النمو. ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وتطرقنا في المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية وفي الثاني إلى الإطار الفكري للمدرسة النقدية أما المبحث الثالث فقد تعرضنا فيه إلى علاقة السياسة النقدية بسياسة الاقتصادية ودور السياسة النقدية في معالجة التضخم.

المبحث الأول

مفهوم السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية، ونظرا لتأثيرات النقد على باقي عناصر الاقتصاد، فإن السياسة النقدية تساهم في تحقيق مجمل أهداف السياسة الاقتصادية التي تعرف بالأهداف النهائية، والتي يمكن أن تكون قصيرة الأجل وتتمثل في: استقرار لأسعار، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات وللاستقرار النقدي.

وقد تكون طويلة الأجل فالأمر يتعلق بتوجيه مسار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ألا وهي تحقيق معدلات نمو سريعة في القطاعات لإنتاجية صناعية كانت أم زراعية وزيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، ولتسهيل الوصول إلى الأهداف النهائية يتطلب الأمر اختيار أهداف وسيطة التي تعتبر كشروط نقدية لتحقيق أهداف أكثر عمومية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية :

لقد ظهر مصطلح السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، ولذلك يعتبر مصطلحا حديثا نسبيا لكن ما كتب في هذا المجال يعتبر كثير التأثير بالمشاكل والأحداث الاقتصادية الجارية، وتزايد هذا الاهتمام خصوصا في فترات الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي، فانقل من مفهوم حيادي إلى مفهوم غير حيادي في النشاط الاقتصادي وذلك وفقا لتطور النظرية النقدية.

الفرع الأول : تعريف السياسة النقدية

تعريف السياسة النقدية ليس محل اتفاق بين الاقتصاديين، بسبب التباين في مستويات تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية واختلاف التشريعات النقدية للمجتمعات، فقد عرفت بأنها "مجمل الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي على المعروض النقدي كأداة لبلوغ أهداف السياسة العامة"¹.

¹ pierre monnaie institution financières et politique monétaire (pari 4eme édition economica ,1987 . p277 .

ويقصد بها أيضا "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان لإحداث تأثيرات في كمية النقود، أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من هاذ التأثير امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد"¹

وقد عرفت أيضا بأنها الرقابة التي يسلطها البنك المركزي على المعروض النقدي في المجتمع² وقد عرفت أيضا بأنها إحدى السياسات الاقتصادية المطبقة لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني من رفع للنمو والدخل والتوظيف³

وعرفت أيضا "هي عبارة عن السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تتحكم في عرض النقود، وبالتالي في حجم النقود الشرائية لبلد ما "

وعرفت أيضا "هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من استقرار النسبي للأسعار (أسعار السلع والخدمات، أسعار الفائدة وأسعار صرف العملة الوطنية)، وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضغط على الأرصد النقدية للدولة ويتعلق الأمر هنا بمجموعة من القوانين والتنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها قصد تنظيم⁴:

- كمية الوسائل المتاحة (نقود داخلية ائتمانية) نقود خارجية (نقود قانونية)
- التعامل بالنقد الأجنبي
- المحافظة على المدخرات المحلية وموارد الدولة من العملات الأجنبية
- سعر تبادل العملات وسعر صرف العملة الوطنية
- مرونة أداء الجهاز المصرفي

¹ — سيد طه ، بدوي مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، مصر 2005 ، ص 112

² — Sylviane guillaunont monnaie et finances, puf ,1998. p 01.

³ — Jhonson HARRY , Essays in monetary economics , 2eme ed , Gorge Allen , London , 1969 , p 51.

⁴ — أحمد فريد مصطفى ، سمير محمد السيد حسين ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو (الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 — ص 39 .

وتعرف كذلك "يستخدم البنك المركزي السياسة النقدية كوسيلة تأثير على عرض النقود بغية تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية"¹

ويمكن أن نستخلص من هذه التعاريف إلى التعريف الشامل للسياسة النقدية "فهي سياسة من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا للتأثير على حالة الاقتصاد باستعمال مجموعة الوسائل التي يتبناها البنك المركزي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي ومن ثم تحقيق النمو" إذن السياسة النقدية هي عبارة عن سياسة البنك المركزي والذي يخصص مجموعة من الأدوات الأجل ضبطها والتحكم في المعروض النقدي الضروري بما يتناسب وتمويل النمو في الناتج الوطني، ويحافظ في نفس الوقت على استقرار الأسعار، والهدف من وراء ذلك التأكد من أن التوسع النقدي لا يقل ولا يزيد عن المستوى الضروري للتمويل، بحيث يتحدد بالقدر الكافي لاستغلال الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية

عند قيام البنك المركزي بممارسة الرقابة على النقود، فعمله ينصب على تنفيذ سياسة نقدية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ولذلك يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات رئيسية للسياسة النقدية "اتجاه توسعي واتجاه تقييدي"² والاتجاه حسب ظروف الدول النامية"³.

أولاً: الاتجاه التوسعي:

أي تسعى السلطة النقدية لتطبيق سياسة نقدية توسعية، عند ما تستخدم مختلف الأدوات لمنح لائتمان وجعله متاحا بدرجة كبيرة وبتكلفة بسيطة وبشروط ميسرة، فهي بذلك تتجه نحو زيادة النشاط الاقتصادي حتى ولو أدى ذلك إلى ارتفاع محسوس في معدل التضخم، لكن في المقابل يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري وتحقيق مستوى أعلى من التوظيف، وهذا لا يأتي إلا إذا سعى البنك المركزي لزيادة حجم الدفع وتشجيع الائتمان وخفض سعر الفائدة.

¹ — pierre monnaie institution financières et politique monétaire, op , cit , p 277 .

² — دحمان بن عبد الفتاح ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج تكييف لصندوق النقد الدولي ، حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر — 1997 — ص 58 .

³ — عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك منهج نقدي ومصرفي ، دار ومكتبة الحامد للنشر ، عمان — الأردن — 1999 — ص 2007 .

ثانيا: الاتجاه التقييدي

أما في الحالة التي ترى فيها السلطة النقدية بأن هناك ارتفاعا في معدل التضخم، وزيادة مستوى الأسعار تقابلها دائما المطالبة برفع الأجور فتعتمد إلى تقييد مستوى الائتمان، بجعله متاحا بدرجة أقل وبتكلفة أكبر وبشروط أعقد، فيقوم البنك المركزي برفع معدلات الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار وخفض الاستهلاك.

ثالثا: الاتجاه حسب ظروف الدول النامية

هذا الاتجاه يتماشى وطبيعة اقتصاديات الدول النامية، التي تتميز في عمومها بأنها زراعية وموسمية، وتعتمد على المنتج الواحد وعلى تصدير المواد الأولية للخارج، وهنا يكون تطبيق السياسة النقدية، حيث يزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع عند بداية الزراعة وتمويل المحصول، ويخفض من هذه الوسائل عند مرحلة بيع المحصول محاولة منه لمحاصرة التضخم.

وعند قيام البنك المركزي بتوجيه السياسة النقدية بالشكل المذكور سابقا فيتوقف ذلك على طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، والتي تتوقف بدورها على كثير من العوامل الاقتصادية والسياسية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية :

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية وهذا وفقا للحالة التي يكون عليها الاقتصاد (تضخم انكماش إلخ) فإذا كانت حالة التضخم فإن البنك المركزي يتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكون ذلك إما بشكل كفي أو كمي من أجل إزالة السيولة الزائدة، أي استخدام السياسات الانكماشية، أما إذا كانت حالة الكساد فيستخدم البنك المركزي إحدى أدواته من أجل زيادة السيولة والعمل على تحريك النشاط الاقتصادي.

وعلى أساس كل هذا يمكننا إظهار من خلال ما سيأتي أساليب التأثير على السيولة التي يلجأ إليها البنك المركزي باستخدامه لأدوات السياسة النقدية.

1/ سياسة الاحتياطي الإجمالي (taux de réserve obligatoire)

يتمثل الاحتياطي الإجمالي للبنوك التجارية فيما تودعه هذه البنوك كنسبة من ودائعها في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي دون أن يتقاضى على ذلك سعر فائدة¹ ويحدد معدل هذا الاحتياطي

— أحمد فريد مصطفى ، سمير محمد السيد حسين ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مرجع سبق ذكره ، ص 58

بالنظر إلى نسبة الودائع أو القروض المقدمة، هذا الاحتفاظ يختلف معناه عن الرصيد السائل الذي تبقى البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، والغرض من هذا التنظيم في البداية هو حماية المودعين¹

ثم أصبح وسيلة فنية من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية فيما يخص خلق الائتمان وذلك حسب أغراض السياسة النقدية ومقتضيات الوضع الاقتصادي السائد.

ففي حالة التضخم يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فهو يعتبر إجراء انكماشيا المقصود منه الإقلال من سيولة البنوك التجارية ليقبل بذلك حجم المعاملات ومن ثم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بما يسمح بكبح جماح التضخم ويحدث العكس في حالة الكساد، أي العمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني فيرتفع حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية فتزداد قدرتها على منح القروض، وبالتالي يتوسع حجم الكتلة النقدية في التداول مما يزيد حجم المعاملات وبهذا يزيد الطلب الكلي وبالتالي ترتفع الأسعار، الشيء الذي يشجع أرباب العمل على تكثيف استثماراتهم مما يؤدي إلى زيادة حجم التشغيل وحجم الدخل القومي.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تقوم بتطبيق هذه السياسة منذ 1937 إلى 1938 حيث رفع مجلس البنك الفدرالي الأمريكي النسبة عام 1937 إلى الحد الأقصى المسموح به في القانون وبعد أن اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانحصر خفضت هذه النسبة في نهاية عام 1938²

بالإضافة إلى ذلك يمكننا إظهار أثر فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري والذي يظهر فيما يلي:

أ. أثر سياسة الاحتياطي الإجباري

تتوقف مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يحصل عليها والتي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته، ونجد أن البنك التجاري لا يجمد كل الأرصدة

¹ — دحمان بن عبد الفتاح ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج تكييف الصندوق النقد الدولي ، مرجع سابق ، ص

. 68

² — العصار رشاد ، الحلبي رياض ، النقود والبنوك (عمان — دار الصفاء للنشر والتوزيع 2000م) ، ص 157 .

النقدية التي يحصل عليها في خزينته، بل يقوم باستغلالها في أشكال متعددة، كالإقراض وشراء الأوراق المالية والتجارية والاحتفاظ بنسبة معينة مما لديه من أصول نقدية لمواجهة الطلبات الخاصة¹ وبترب عن مطالبة البنك التجاري بإيداع جزء أو نسبة من رصيده النقدي لدى البنك المركزي للتحكم في قدرته على خلق الائتمان بحسب اتجاه البنك المركزي في هذا المجال: اتجاهه نحو زيادته أو نقصانه، وبالتالي إذا كان البنك المركزي يريد زيادة عرض النقود من خلال قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع فعليه أن يخفض نسبة الاحتياطي القانوني، مثلا : من 40% إلى 20% فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود، فيخفض المعروض النقدي، وهنا يؤثر تغيير نسبة الاحتياطي القانوني على مضاعف الودائع.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تغيير مضاعف النقود، ومن ثم إذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يستطيع أن يقلل نسبة الاحتياطي القانوني وبذلك يزيد مضاعف النقود وبالتالي العرض النقدي.

ويمكن أن يظهر الأثر الأكبر من خلال التطرق إلى كل من حالي الرواج أو الكساد الاقتصاديين

فيما يلي:

- ففي حالة الرواج الاقتصادي تزداد طلبات الإقراض من البنوك، كما تزداد رغبة البنوك في الإقراض لأن الظروف الاقتصادية تشجع على ذلك لذا فإن تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي في ظل هذه الظروف يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان.

- أما في حالة الكساد الاقتصادي، فتتضاءل طلبات الإقراض من البنوك كما أن البنوك نفسها تشدد في تقديم القروض خوفا من عدم تمكن المقترضين من السداد، بالإضافة أنها تزيد من احتفاظها بالاحتياطيات النقدية الإضافية تحسبا لزيادات طلبات السحب الخاصة، لهذا فإن تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي في ظل هذه الظروف لن يؤدي إلى تراكم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك دون استخدامها في عملية الإقراض والاستثمار.

ب - فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري

تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تمارس تأثيرا مباشرا وفعالا على سيولة البنوك التجارية، هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها.

¹ - مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي (بيروت ، الدار الجامعية ، 1985 م) ص ، ص : 252 -

ومن المزايا التي تتميز بها سياسة الاحتياطي الإجباري في التأثير على المعروض النقدي هي أنها تؤثر على البنوك بالتساوي، فهي تعتبر سلاحاً فعالاً في التأثير على حجم الائتمان ومن ثم المعروض النقدي، فحتى التغيرات الطفيفة في الاحتياطي القانوني ينتج عنها تغير في عرض النقود.

كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى المكافحة لتضخم كونها تضع قيوداً مباشراً على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في حجم الائتمان، غير أن فعاليتها ترتبط بمدى فعالية ومرونة الجهاز النقدي، واستجابة الجهاز الإنتاجي لتلك التغيرات المعتمدة من طرف السلطات النقدية¹. وتبقى هذه الأداة أكثر فعالية وأقل تكلفة من الأدوات الأخرى وخاصة في البلدان النامية، حيث يمكن تطبيقها دون الحاجة إلى أسواق مالية ونقدية متقدمة والتي عادة تكون هذه البلدان تفتقر إليها.

2 - سياسة سعر إعادة الخصم (le réescompte)

تعتبر هذه الأداة أولى الأدوات استعمالاً في الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية والتي مارستها البنوك المركزية منذ 1839²، ويمكن تعريف سعر الخصم على أنه "التمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة"³

وعادة ما يكون سعر الخصم محددًا من قبل البنك المركزي خلال فترة معينة، بمعنى أن البنك المركزي باعتباره بنك البنوك يمكن أن يغير هذا السعر من وقت لآخر طبقاً لأهداف السياسة النقدية من جهة، وطبقاً للظروف الاقتصادية من جهة أخرى، ففي الفترات التي يتطلب فيها الوضع تقييد الائتمان كإجراء للمساهمة في تخفيف حدة التضخم فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر الخصم حتى يقلل من ربحية البنوك التجارية من جراء منحة ائتمان إضافي للوحدات الاقتصادية وذلك بسبب زيادة تكلفة الإقراض من البنك المركزي، وهذا يدفعنا إلى تغيير هذا الاتجاه والعكس صحيح، حيث أنه في فترات يتطلب الأمر التوسع في منح الائتمان فإن البنك المركزي يلجأ إلى تخفيض سعر الخصم أو إعادة الخصم لتشجيع البنوك التجارية على التوسع في هذه العملية.

كما نود الإشارة هنا إلى أن سعر الخصم عادة ما يكون مرتبطاً بسعر الفائدة والمنغيات التي يمكن أن تطرأ عليه لذا فلا بد أن يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة، ويمكننا إظهار أثر فعالية هذه السياسة من خلال الفقرات القادمة.

¹ - دحمان بن عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص : 72 .

² - غازي حسين عناية ، التضخم المالي (، دار الشهاب ، الطبعة الثانية 1986 ،) ، ص 132 .

³ - مصطفى رشدي شحبة ، مرجع سابق ، ص ، 244 .

أ - أثر سياسة سعر إعادة الخصم

يؤثر سعر الخصم لدى البنك المركزي والتغير في حجم الائتمان، لذا فعندما يزيد البنك المركزي من هذا السعر فإنه يهدف بذلك إلى تقييد حجم الائتمان، أما عند ما يلجأ إلى التخفيض من هذا السعر فإنه يرغب في الزيادة من حجم الائتمان، وهذه النتيجة تتحدد وفقا للتأثيرات التي يحدثها التغيير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة، وعلى أسعار الفائدة في الاقتصاد القومي من جهة أخرى¹

ففي حالة رفع سعر الخصم يتقييد حجم الائتمان، أي خفض سيولة البنوك التجارية، أما في حالة خفض سعر الخصم فإن السلطات النقدية ترغب في توسيع الائتمان، وعليه نجد أن سعر إعادة الخصم والائتمان يشكلان علاقة عكسية في ما بينهما، ويمكن تلخيص ميكانيكية سياسة سعر الخصم فيما يلي :

- زيادة سعر إعادة الخصم → زيادة سعر الفائدة والقروض → انخفاض الطلب على الائتمان → إتباع سياسة انكماشية
- تخفيض سعر إعادة الخصم → انخفاض سعر الفائدة على القروض → زيادة الطلب على الائتمان → إتباع سياسة توسعية

ب - فعالية سعر إعادة الخصم

بدأت فعالية سعر إعادة الخصم تتخفف منذ العزوف عن نظام قاعدة الذهب، ففي ظل ذلك النظام كانت هذه الأداة تمتاز بنجاحة كبيرة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات المختل² وهذا لأنه يتم العمل على تخفيض حجم الذهب الخارج من الدولة باستعمال سعر إعادة الخصم بطريقة مباشرة للتأثير على سعر الفائدة .

غير أننا في هذا الصدد نشير إلى أن الآلية الميكانيكية التي يفرضها هذا النظام باستعماله لهذه الأداة قد لا تكون فعالة، خاصة في الدول النامية التي تمتاز بضعف الإنتاج والجودة، حيث من المفروض أن رفع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض مستويات الأسعار الداخلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الداخلية (زيادة الصادرات) وانخفاض الطلب على الواردات، والعكس بالعكس صحيح، وبالتالي إعادة توازن ميزان المدفوعات الذي كان هدفا أساسيا في ظل نظام قاعدة الذهب وبأقول قاعدة الذهب وظهور القيود على حركة رؤوس الأموال أصبح استخدام سياسة إعادة

¹ - مصطفى رشدي شبيحة ، نفس المرجع السابق ، ص ، ص : 245 - 246 .

الخصم أمر ليس سهلا كون أن الواقع العلمي يدل على عكس ذلك ، إذ لم تعد البنوك التجارية المصدر الوحيد لسيولة النقدية ، بل هناك مصادر أخر : كدخول رؤوس الأموال الأجنبية القادمة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على عوائد مرتفعة¹

ضيف إلى ذلك فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلى جزء ضئيل من تكاليف الإنتاج وهذا لوجود مصادر التمويل الذاتي ، وفي هذه الحالة يعتبر طلب القروض من البنوك التجارية من طرف هذه المشاريع عديم المرونة اتجاهه التغيرات في سعر الفائدة وهذا الوجود لتمويل الذاتي²

خصوصا وأنه يمكن تعويض هذه الزيادة عن طريق رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع التي تنتجها وبالتالي يتجسد عدم المرونة أكثر اتجاه التغيرات في سعر الفائدة .

كما أنه وفي السنوات الأخيرة أصبحت سياسة إعادة الخصم محل جدل ومناقشات عدة ، حتى أن بعض رأى بأن السياسة النقدية ليست في حاجة ماسة إليها وأنه يجب التخلي عنها كأداة من أدوات السياسة النقدية ، وهذا ما اتفق معه "ميلتون فريدمان" والذي استخدمها كأداة مساعدة مع أداة السوق المفتوحة .

وخلاصة القول هو أن سعر إعادة الخصم هي وسيلة توجيهه للتأثير على أسعار الفائدة وفي حجم الائتمان واتجاهات السوق النقدي، وغالبا تحاول البنوك التجارية أن تراعي الأهداف التي دفعت البنك المركزي إلى تحديد سعر معين للخصم ولكنها وسيلة غير كافية تحتاج إلى عدة أساليب مكملة لتحقيق فعالية أكثر³

3- عمليات السوق المفتوحة (open market)

تستخدم البنوك المركزية هذه الوسيلة للتأثير على حجم الائتمان وهي ما تعرف بعمليات السوق الحرة أو السوق المفتوحة⁴

¹ - مصطفى رشدي شبيحة ،مرجع سبق ، ذكره ، ص ، ص : 247 - 248 .

² - ضياء مجدي الموسوي - الاقتصاد النقدي (الاقتصاد النقدي ، الجزائر ، دار الفكر ، 1993 ، ص ، ص : 263 - 264 .

³ - مصطفى رشدي شبيحة ،مرجع سابق ، ص ، 248 .

⁴ - عقيل جاسم عبد الله - النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي) مرجع سابق ، ص 238 .

إذ يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تقليص أو زيادة الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية والتجارية، لذا تعتبر هذه الأداة من أهم أدوات السياسة النقدية لا سيما في الدول المتقدمة.

وتعد البنوك التجارية من أهم عناصر السوق النقدية فهي غالبا ما تدخل في علاقات البيع والشراء مع البنك المركزي، فعند ما يكون البنك المركزي عارضا لصكوك فالهدف من ذلك التأثير في سيولة البنوك ومن ثم مقدرتها علي خلق الائتمان، أما عند ما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول فهو يهدف إلى زيادة سيولة البنوك والرفع من مقدرتها على الإقراض وخلق الائتمان، ويمكننا إبراز أثرها وفعاليتها من خلال ما يلي :

أ - أثر سياسة السوق المفتوحة

يستطيع البنك المركزي أن يؤثر تأثيرا مباشرا في السوق المفتوحة باعتبار البنوك التجارية هي المسؤولة عن زيادة حجم الائتمان أو تقليصه وتمكين رجال الأعمال من زيادة أو تقليل اقتراضهم منها وبالتالي التأثير على الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه إلى رجال الأعمال¹

ففي حالة ارتفاع الأسعار (حالة التضخم) يتدخل البنك المركزي في السوق باعتباره عارضا للأوراق المالية الحكومية وغيرها من الأوراق المحتفظ بها في حقيبته، مسببا بذلك امتصاص السيولة نتيجة شراء البنوك الثانوية لبدائل النقود وتقليص حجم السيولة لديهم، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة هذه البنوك على منح الائتمان.

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الكتلة النقدية المتداولة ومستوى الأسعار فإن الإجراء من شأنه أن يساهم في تخفيض التضخم.

أما في الحالة العكسية حين يسعى البنك المركزي في انتهاج سياسة توسعية يهدف للخروج من حالة الانكماش الاقتصادي فإنه يتدخل بصفته طالبا للأوراق المالية والتجارية، مسببا بذلك زيادة عرض النقود هذا يؤدي إلى زيادة إمكانية البنوك على خلق الائتمان وتمويل الاقتصاد.

¹ - ضياء مجدي الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، مرجع سابق ، ص ، ص : 265 - 267 .

أيضا تؤثر عمليات السوق المفتوحة على النقود من خلال أسعار الفائدة ووفقا لنوع العملية شراء أم بيع، فقيام البنك المركزي بعملية شراء السندات يعني زيادة الطلب عليها، أي ارتفاع أسعارها السوقية (ثمن البيع وشراء) ونظرا للعلاقة العكسية بين أسعار السندات ومعدلات الفائدة عليها إلا أنه كل ما كان الطلب على السندات كبيرا كلما كان معدل الفائدة منخفضا وهذا ما يشجع المستثمرين على طلب القروض¹

وفي الحالة العكسية عند ما يقوم البنك المركزي ببيع السندات أي هناك فائض في العرض، هذا يؤدي إلى انخفاض أسعارها وزيادة أسعار الفائدة مما يشجع على الاكتناز وهو مقصد السياسة المنتهجة.

ب - فعالية السوق المفتوحة

تهدف سياسة السوق المفتوحة للتأثير في سيولة البنوك التجارية والبنك المركزي أي على مستوى السوق النقدي ككل وذلك حسب أهداف السياسة النقدية، غير أن الآلية الميكانيكية لعمليات السوق المفتوحة والتي يقوم فيها البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في أسواق النقد ورؤوس الأموال حسب هدف السياسة النقدية لا تحصل دوما بالسهولة المتصورة، لأن التوسع أو الانكماش في عمليات الائتمان لا تحكمها المتغيرات النقدية فقط، بل تدخل اعتبارات أخر، مثل العامل النفسي والمتمثل في رغبة المستثمرين وكذا مدى إرادة البنوك التجارية، وبهذا فنجاح أداة السوق المفتوحة تتوقف أساسا على مدى تطور سوق السندات الحكومية وأذونات الخزينة الشيء الذي لا نجده في كثير من الدول النامية، وحتى إن وجدت فإنها تعرف محدودية من حيث نوعية التنظيم والتطور.

4- الوسائل الحديثة

تتمثل الأدوات الحديثة التي يستخدمها البنك المركزي كأداة من أدوات السياسة النقدية في التأثير على البنوك التجارية بطريقة مباشرة وكيفية²

¹ - دحمان بن عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 78 .

² - للتفصيل أكثر عد إلى :

ضياء مجدي الموسوي ، مرجع سابق ، ص 270 - 271 .

أ - التأثير الأدبي: يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة بتوجيه إرشادات للبنوك التجارية وإغرائها بالتضامن معه لتنفيذ سياسة ائتمانية معينة، إما للحد أو التوسيع في الائتمان، هذا التوجيه الأدبي يأخذ أشكالاً متعددة منها:

- الرقابة الكمية: وهو قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية لتقييد الائتمان لأغراض معينة وبما يخدم الاقتصاد القومي.

- الرقابة النوعية : وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد الائتمان بغض النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم خصم بعض الأوراق التجارية، وواضح أن نجاح هذه الوسيلة يتوقف على عوامل مختلفة أهمها المركز الأدبي للبنك المركزي ومدى سيادة روح التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

ففي حالة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان، والبنك المركزي يرى أن المصلحة العامة تقتضي ألا تتوسع البنوك التجارية في ذلك فإنه يلجأ إلى الاقتناع الأدبي، ويطلب من البنوك التجارية تقليل منح الائتمان دون الحاجة إلى اتخاذ قرار كمي معين، كرفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي الإجباري إذن الإقناع الأدبي عبارة عن تقبل البنوك التجارية تعليمات وإرشادات البنك المركزي وذلك بحكم العلاقة الوثيقة التي تجمع بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

ب - هامش الضمان المطلوب :

يتمثل في ذلك المقدار من النقود الذي يمكن أن يحصل عليه العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية والتجارية، ففي حالة الكساد يطلب البنك المركزي رفع هذه النسبة المقدمة، أما في حالة التضخم فإنه يطلب خفض هامش الضمان.

وخلاصة القول، فإن السياسة النقدية هي سياسة البنك المركزي الذي ينتهجها للتأثير على النشاط الاقتصادي وذلك باستعماله للعديد من الأدوات المتاحة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

ظهر مصطلح السياسة النقدية في القرن التاسع عشر، وكان ذلك نتيجة لعدة محاولات قام بها اقتصاديون من أجل تفسير الظواهر الاقتصادية التي كانت تعيشها الاقتصاديات كالتضخم؛ الذي حدث في إسبانيا وفرنسا في القرن 16م، والمشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية

والمعدنية في (و م أ) في نهاية القرن 17م، كل هذه الظروف ساعدت على ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية في القرن 19م، ومنذ ذلك الحين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، وبما أن المدرسة الكينزية أحدثت ثورة في علم الاقتصاد ككل، فقد قسمنا هذا التطور إلى مرحلتين، هما: الكينزية وما قبلها، ومرحلة الكينزية وما بعدها.

الفرع الأول: مرحلة الكينزية وما قبلها

تطور مفهوم السياسة النقدية مع تطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة.¹ ونقصد بمرحلة ما قبل الكينزية المرحلة التي ساد فيها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وهو الفكر الذي اعتبر النقود محايدة في الاقتصاد. لكن مع تطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع وخفض قيمة النقود، وكانت (السياسة النقدية) قبل حدوث أزمة الكساد الكبير سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي توسعاً وانكماشاً، إلا أن حدوث أزمة الكساد، تلك، أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية -وحدها- على تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومن ثم أصبح يُنظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم حلول أو حتى تفسيرات لتلك الأزمة. لذلك ظهرت المدرسة الكينزية التي نظرت إلى النقود نظرة حركية وليست استاتيكية. ونظراً لحالة الكساد، وقتئذ، فقد أعطى كينز الأهمية الكبرى للسياسة المالية على حساب السياسة النقدية؛ بغرض رفع مستوى النشاط الاقتصادي في أوقات الكساد، وتم تحجيم السياسة النقدية في أدوار هامشية كالاحتفاظ بثبات سعر الفائدة عند مستوى منخفض لتشجيع المزيد من الاستثمار.²

وما نخلص إليه من مرحلة الكينزية وما قبلها أن الكلاسيك أعطوا جل اهتمامهم للسياسة النقدية على اعتبار أنها الأداة الوحيدة المؤثرة على النشاط الاقتصادي في جانبه النقدي مع نفي أي أثر لها على الجانب الحقيقي. أما الكينزيون فقد اهتموا أكثر بالسياسة المالية على اعتبار أن الأهم عندهم هو كيفية

- ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص: 167¹.

² حمزة علي، "السياسة المالية والنقدية في ظل الإصلاح الاقتصادي بالجزائر"، مرجع سابق، ص: 141.

تشجيع وتحفيز الطلب الفعال، أما اهتمامهم بالسياسة النقدية فقد ينحصر فقط في تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن؛ والذي يعد الهدف الأسمى عند الكينزيين.¹

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الكينزية

أظهرت الأحداث الاقتصادية التي سادت في العالم بعد كينز نقائص السياسة المالية، الأمر الذي أدى إلى تراجع أهميتها؛ إذ تتميز بعدم المرونة والبطء في التنفيذ. لذلك ظهر التيار النقدي المساند للسياسة النقدية الذي يرى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 تمثل قمة عصر النقديين،* وبعد ذلك بدأت تتراكم مشاكل تطبيق السياسة النقدية من كساد وبطالة، على الرغم من أن التضخم كان قد انخفض بمعدلات معتبرة بعد استعمال أدوات السياسة النقدية ذات الوجهة الانكماشية.²

ومع ظهور بعض المشاكل عند تطبيق السياسة النقدية ظهر الصراع والجدال بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، ومن هنا برز طريق ثالث يرى أن التعصب لسياسة معينة لا مبرر له؛ لأن استخدام الأولى لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، ويهدف كلاهما إلى الخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فلا يمكن للسياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة ما لم تتلاءم إجراءاتها وتدابيرها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية، خصوصا، وأهداف السياسة الاقتصادية بفروعها المختلفة، عموما.³

¹ - عوف محمد الكفراوي، "السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 1997، ص ص: 161-165.

*- وذلك بعد انتخاب تانتشر رئيسة للوزراء في بريطانيا وريغان رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان كلاهما من أنصار النقديين. انظر:

John.N.Smithin , « Macroeconomics after Thatcher AND Regan » billing & sons,1990 .

²- صالح مفتاح، "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، مرجع سابق، ص: 03.

- قناة زكي، "الإصلاحات النقدية والمالية وأثرها على الجهاز المصرفي"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص: 04.

المبحث الثاني

الإطار الفكري للمدرسة النقدية

نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب يتعلق الأول منهما بظروف نشأة هذه المدرسة وأهم مرتكزاتها، و سنتناول في الثاني نظرية الأرصد النقدية لفريدمان. وفي الثالث نظرية الدخل الدائم عند فريدمان.

المطلب الأول : ظروف نشأة المدرسة النقدية وأهم مرتكزاتها

الفرع الأول: ظروف النشأة:

أدى التطور الحاصل في النظام الاقتصادي العالمي، وبخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى ظهور محاولات عديدة لبعض الاقتصاديين، بهدف الوصول إلى تفسير واضح للتقلبات في مستويات الأسعار، ولإيجاد الحلول لمشكلي البطالة والتضخم والذين أصبحا فيما بعد متزامنين بمعدلات مرتفعة، فيما عرف بظاهرة الركود التضخمي.

وإلى غاية هذه الفترة كانت النظرية الكينزية هي المرشد للسياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية. هذه النظرية التي سار على هديها الاقتصادي "فيليبس" في بناء منحناه الشهير، القاضي بوجود علاقة عكسية بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة. بمعنى أنه إذا ساد اقتصاد ما ارتفاع في معدل التوظيف، أي انخفاض معدل البطالة، فإن ذلك يكون مصحوبا بمعدل تضخم مرتفع. وكذلك إذا ارتفعت معدلات البطالة فإن معدلات التضخم تنخفض. ورغم رواج منحني فيليبس في الستينات من القرن الماضي، فقد أدى تطور الأسعار والأجور وارتفاع معدلات البطالة في الدول الرأسمالية إلى إبراز ما يناقض أفكار فيليبس التي نشرها 1958 م، وذلك من خلال الارتفاع المتزامن لمعدلات البطالة والتضخم. في هذه الظروف ظهر تيار فكري جديد أطلق عليه "المدرسة النقدية"، وقد ارتبط اسمه بالاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (1912 م - 2006م) بجامعة شيكاغو، ومن رواده أيضا كارل برونز، ملتزر، وليدلر¹، وغيرهم ...

وقد تبنت هذه المدرسة من جديد نظرية كمية النقود عند الكلاسيكيين، مع مخالفتهم في فرضية الاستخدام الكامل.

¹ زرنوخ ياسمين، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص، 8.

ولا يمكن بأي حال، اعتبار نظرية فريدمان ترديدا لما توصل إليه الكلاسيكيون في هذا المجال بل يعتبر صاحب نظرية كمية حديثة، أخذت في الاعتبار الانتقادات التي تعرضت لها الأفكار النقدية الكلاسيكية، وكذلك التطورات الحاصلة في الفكر الاقتصادي.

الفرع الثاني : المرتكزات الأساسية

دعت هذه المدرسة إلى الحرية الفردية، إذ يرى فريدمان أن الرأسمالية والدور الاقتصادي للفرد في نظام السوق، هي الضمان الأساسي لتحقيق الحرية. وعلى ذلك فهو قليل الثقة في دور الحكومات، ويرى ضرورة حصرها في أضيق الحدود- فرضية اكلاسيكية- وهذا هو جوهر الخلاف بين فريدمان وكينز¹.

ونذكر فيما يلي أهم المرتكزات² عند النقديين:-

1. التضخم ظاهرة نقدية يجد مصدره في نمو كمية النقود بشكل أكبر من النمو في الناتج الوطني. وهم في ذلك يستندون على نظرية كمية النقود التي كانت سائدة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي التي تنظر إلى المستوى العام للأسعار على أنه دالة في كمية النقود. ولب المشكلة بالنسبة لهم يكمن في إفراط البنوك المركزية في إصدار النقود.

2. أهمية دالة الطلب على النقود واستقرارها، أما دالة عرضها فتتغير باستمرار.

3. يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

4. ميز فريدمان بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة يتم حيازتها، وبين الوحدات الاقتصادية التي تمثل النقود بالنسبة لها سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.

5. التشكيك في كفاءة السياسة المالية، والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في رقابة وإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي الحقيقي.

6. وجود معدل طبيعي للبطالة يتوقف على ظروف اقتصادية هيكلية، ولا يمكن الاعتماد كثيرا على

سياسات ظرفية.

7. عرض النقود يمارس أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي، ومن ثم على الدخل.

¹ - دحمان عبد الفتاح، "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي"- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية، العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997، ص، 73 .

² - سليم موسوي، "فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية"- حالة الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص، 113.

8. أفضل سياسة اقتصادية منتهجة من طرف الحكومة، هي تلك التي تحافظ على معدل توسع نقدي مستقر مع نمو اقتصادي غير تضخمي.

9. يعتقد النقديون أنه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم في المدى الطويل. ذلك أن مشكلة البطالة ترجع إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي حد من عمل ميكانيزم الأسعار في سوق العمل؛ تمثل ذلك التدخل في محاولة الحكومات تحقيق هدف التوظيف الكامل¹.

المطلب الثاني: نظرية الأرصدة النقدية لفريدمان

تعتبر هذه النظرية من أهم أعمال مدرسة شيكاغو والتي ظهرت عشرين عاما بعد النظرية الكينزية، ويرى العديد من الاقتصاديين أنها محاولة لتجديد وإعادة صياغة للنظرية الكلاسيكية الكمية للنقود لتتماشى مع الاحتياجات الفعلية للعصر الحديث، ولتستطيع تقديم حلول واقعية للظواهر الاقتصادية بالإضافة إلى أنها كانت تهدف أساسا إلى وضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت النظرية الكينزية في علاجه.

الفرع الأول: عرض النقود في نظرية الأرصدة النقدية

1- مكونات عرض النقود²:

تتكون الكتلة النقدية من الأوراق النقدية، والقطع المعدنية في التداول، مضافا إليها الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية التي يتم عليها السحب عن طريق استعمال الشيكات.

وتتميز السيولة النقدية بالقبول العام، ولا يحصل صاحبها على عائد من خلال سعر الفائدة.

ويشار إلى السيولة النقدية هذه بالرمز M1.

يفضل بعض الاقتصاديين إضافة ودائع الوقت إلى M1 للحصول على مفهوم أوسع لعرض النقود

ويرمز له ب M2.

والفرق بين الودائع تحت الطلب وودائع الوقت هو أن الثانية تحصل على عائد من خلال سعر

الفائدة، عكس الأولى.

¹ - زرنوح ياسمين، "اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 ، ص 13.
² ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005 ، ص، 223.

2- نظرية فريدمان وعرض النقود:

أخذت هذه النظرية بالفكرة الأساس للنظرية الكمية التقليدية، وإن كانت قد عارضتها في فرضية الاستخدام التام، معتبرة أن سرعة تداول النقود غير ثابتة كما زعم الكلاسيكيون.

وإن كان فريدمان قد ركز جل اهتمامه على جانب الطلب على النقود – بطريقة أكثر شمولية من التحليل الكلاسيكي، وحتى من التحليل الكينزي – فقد وجد من خلال الدراسات الإحصائية علاقة قوية بين التغير في الدخل والتغير في عرض النقود. كما وجد أن سرعة تداول النقود تظهر انتظاماً في حركتها وتغيرها مقارنة بمضاعف الاستثمار نتيجة للتغير الكبير في الميل الحدي للاختار. فمتى تكون سرعة تداول النقود منتظمة تكون هناك علاقة مباشرة بين الدخل وكمية النقود. وبذلك يصبح عرض النقود ذا أهمية كبيرة في تفسير التغيرات في الدخل القومي.

وهذا ما يوضح الفرق بين النظرية الكمية الكلاسيكية والنظرية الكمية الحديثة للنقود، إذ أن الأولى اعتبرت وجود علاقة مباشرة وفي كل الأوقات بين عرض النقود والأسعار نتيجة لافتراضها عدم تغير الإنتاج أي وجود حالة الاستخدام الكامل، عكس النظرية الكمية الحديثة التي لا تفترض سيادة حالة الاستخدام الكامل. ونتيجة لذلك فإن أي تغير في كمية النقود سوف يؤثر في الدخل القومي¹.

الفرع الثاني: الطلب على النقود ومحدداته طبقاً لفريدمان

1- الطلب على النقود:

اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود أكثر استقراراً، وأنه يرتبط بصفة عامة بالدخل الدائم وليس بالدخل الجاري. وأن الاستهلاك يتمتع باستقرار كبير. ولا تعتبر النقود بالنسبة لوحدة اقتصادية معينة سوى سلعة رأسمالية أو عنصر من عناصر الإنتاج يتم دمجها مع عناصر أخرى من أجل إنتاج السلع وتوزيعها².

2- محددات الطلب على النقود:

يعتبر تحليل ميلتون فريدمان للطلب على النقود محاولة علمية لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال سلوك الوسطاء الاقتصاديين، أي الوحدات الاقتصادية (مشروعات – أفراد).

¹ – سوسن كريم هودان الجبوري، "أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2006، ص.39.

² – سليم موساوي، مرجع سابق، ص.114.

فقد اعتبر فريدمان أنه يمكن اعتبار النقود أصلا، مثل الأصول الأخرى، سواء كانت أوراقا مالية، أو أصولا حقيقية، أو سلعا استهلاكية.

وفي النهاية فقد أراد فريدمان تحليل الطلب على النقود بغرض الوصول إلى نوع معين من أنواع السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وفيما يلي نستعرض بعض العوامل المحددة للطلب على النقود حسب فريدمان:

أ- الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية¹:

يعتبر فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية، هي المحدد الأول للطلب على النقود، وهي تناظر قيد الميزانية في نظرية سلوك المستهلك، فالثروة هي مجموع الثروة المالية والنقدية والحقيقية إلى جانب الثروة البشرية. وبذلك تقسم الثروة إلى بشرية وغير بشرية.

إن المقدرة الشخصية هي ثروة بشرية ويمكن استخدامها لاكتساب الدخل كمؤشر للثروة البشرية، وكلما كانت المقدرة الشخصية مرتفعة كلما زاد الطلب على النقود كأصل ضمن عناصر الثروة. ويمكن تحويل الثروة البشرية إلى ثروة غير بشرية، ولكن في حدود ضيقة، كاستخدام الفرد مقدرته على الكسب لكسب دخل يستخدمه في شراء ثروة غير بشرية (أراضي، ملابس، سلع معمرة،.....).

كما أنه يمكن للفرد أن يستخدم الثروة غير البشرية لتمويل اكتساب المهارة و المقدرة الشخصية العالية. نظرا لأن تقدير الثروة ليس دائما متاحا استخدم فريدمان مؤشرا بديلا لها هو الدخل الدائم، وهو دخل متوسط يحسب اعتمادا على الدخول الجارية التي تعطى عناصر الثروة المختلفة، وهو دخل يتميز بالاستقرار، الشيء الذي يجعله صالحا للاستخدام كمؤشر للثروة. وعليه فإن طلب الوحدات الاقتصادية على الأرصدة النقدية الحقيقية يعتمد على مستوى الدخل الدائم الذي تحصل عليه من هذه الثروة.

ب- تكلفة الفرصة البديلة للنقود:

إن الاحتفاظ بالنقود في شكل نقدي، معناه التخلي عن استخدامها في شراء أصل مالي أو حقيقي يدر عائدا، أو دخلا عاما. وهذا ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة للنقود².

فإذا زادت العوائد التي تمنحها الأصول المالية والأوعية الادخارية المختلفة، فإن تكلفة الفرصة البديلة ترتفع، وبالتالي فالطلب على النقود سوف ينخفض، والعكس تماما إذا انخفضت تكلفة الفرصة البديلة أو انعدمت.

¹ - محمود يونس، "مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية-الإسكندرية 2003، ص 361.

² - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "النقود والتوازن الاقتصادي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص

وحرى بنا أن نسأل ما هي محددات تكلفة الفرصة البديلة؟.

يوجد محددان لهذا المتغير الاقتصادي الهام:

- سعر الفائدة ومعدل العائد من الأصول المختلفة.

- المستوى العام للأسعار.

وفي هذا الصدد حاول فريدمان إيجاد معدل موحد يمثل العائد المتوقع من الاستثمارات المرجوة. وهذا المعدل يعتمد على متغيرين هما معدل العائد من الأصول غير النقدية، والمكاسب الرأسمالية المتحققة من زيادة الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية، بمعنى إضافة المكاسب الرأسمالية الممكن الحصول عليها إلى العائد المتحقق من أي وعاء ادخاري (أصل مالي وحقيقي). ولقد رأى فريدمان أن فوائد السندات، وأرباح الأسهم هي فقط المتغيرات التوضيحية، الممكن تحديدها بسهولة طبقاً لسعر السوق.

وبالتالي يمكن الاعتماد عليها كأساس لتحديد معدل العائد الفعلي للثروة ؛ وعليه فإنه كلما ارتفع هذا العائد الحقيقي، كلما ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود والعكس تماماً. أما بالنسبة للمستوى العام للأسعار فهو يؤثر على قيمة النقود، ومن ثم على مستوى السيولة النقدية للوحدات الاقتصادية؛ أي أن الأفراد سيعملون على شراء أصول غير نقدية تدر لهم عائداً بدل الاحتفاظ بها في صورة نقدية والعكس تماماً في حالة انخفاض الأسعار.

3- دالة الطلب على النقود:

حاول فريدمان الإجابة على السؤال: لماذا يختار الأفراد حيازة النقود ؟

وفي معرض إجابته لم يحدد فريدمان الدوافع الخاصة لحيازة النقود، ولكنه حلل العوامل المحددة للطلب على النقود في إطار نظرية طلب الأصول، التي تعتبر أن الطلب على النقود هو دالة للموارد المتاحة للأفراد، أي ثرواتهم ومعدلات العوائد المتوقعة على أصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود. وفيما يلي¹ نعطي دالة الطلب على الأرصد النقدية الحقيقية كما صاغها فريدمان:

$$Md/P = f(Yp ; rb - rm ; re - rm ; E - rm)$$

حيث:

¹ - محمود يونس، مرجع سابق، ص،ص، 366، 367.

Yp : الدخل الدائم وهو مقياس للثروة عند فريدمان يعرف بأنه القيمة الحالية لكل المداخيل

المتوقعة من الثروة (متوسط الدخل المتوقع في الأجل الطويل).

rm : العائد المتوقع على النقود ، ويشمل هذا العائد الخدمات التي تقدمها البنوك على الودائع التي

يشملها العرض النقدي ومن هذه الخدمات تحصيل الشيكات، والعائد المتوقع على النقود من الفائدة على الأرصدة النقدية المودعة في حسابات الادخار والودائع الأخرى التي يشملها العرض النقدي ؛ فكلما زادت الفائدة المدفوعة على تلك النقود فإن العائد المتوقع على النقود يزيد.

rb : العائد المتوقع على السندات، ويتكون من الفائدة الإسمية الثابتة على السند والمكسب الرأسمالي

على السند (التغير في السعر السوقي للسند عن السعر الاسمي نتيجة تغير سعر الفائدة الاسمي الثابت على السند).

re : العائد المتوقع على الأسهم، ويتكون من الأرباح الموزعة على الأسهم بالإضافة إلى المكسب

الرأسمالي على السهم (الفرق بين سعر السهم السوقي وسعر إصدار السهم).

E : معدل التضخم المتوقع والذي يستخدم كمؤشر للعائد المتوقع من وراء السلع والأصول الحقيقية

التي يرتفع سعرها مع التضخم .

أ- العلاقة بين الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية والدخل الدائم:

حسب فريدمان توجد علاقة طردية بين الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية والدخل الدائم، ذلك أن

الطلب على النقود يرتبط بمفهوم الثروة، أي أن الطلب النقدي يرتبط طرديا مع الثروة، ويعتبر الدخل الدائم مؤشرا لهذه الثروة، إذ يتميز بتقلبات ضعيفة.

فالطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم الذي يتأثر بدرجة ضعيفة سواء في حالة الزواج أو الكساد.

وبالتالي فإن الدخل الدائم مستقر ولا يتعرض لتقلبات كبيرة في مستواه، ومن ثم يصبح الطلب النقدي مستقرا.

هذا الطرح يلتقي مع أفكار الكلاسيكيين حيث يدور تحليلهم حول استقرار دالة الطلب على النقود

بافتراض ثبات سرعة دوران النقود و استبعاد تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود . وهي نفس الأفكار التي سعى فريدمان إلى أن يكون تحليله متناسقا معها.

ب- العلاقة بين الطلب على النقود وعوائد الأصول الأخرى:

فبالإضافة إلى النقود فقد ذكر فريدمان ثلاثة أشكال للثروة هي كالتالي :-

- السندات وعوائدها

• الأسهم وعوائدها

• السلع وعائدها وهو معدل التضخم

فحيازة هذه الأصول بدلا من حيازة النقود سببه العائد المتوقع على تلك الأصول مقارنة بالعائد المتوقع على النقود.

فإذا توقع الفرد زيادة في الطلب على تلك الأصول، نتيجة لارتفاع العائد المتوقع عليها مقارنة بالعائد المتوقع على النقود، فإن كميتها تزيد في محفظة أصول الفرد، وحيث أن مقدار ثروة الفرد ثابت فإن زيادة كمية الأصول الأخرى في تلك الثروة تكون على حساب مقدار النقود في تلك الثروة، بمعنى أن كمية النقود التي بحوزة الفرد ستقل¹.

وبالتالي توجد علاقة عكسية بين الطلب على النقود ومعدل العائد المتوقع على الأصول الأخرى مع ثبات العوامل الأخرى.

يخلص فريدمان في تحليله إلى أن السندات والأسهم ليست بدائل قريبة من النقود وبالتالي فإن العائد على الأسهم ليس له كبير الأثر على الطلب على النقود وبهذا ينتهي فريدمان إلى النتيجة التالية:
إن الطلب على النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة وهذا ما يجعل تحليله منسجما مع الإطار العام لنظرية كمية النقود.

المطلب الثالث: نظرية الدخل الدائم عند فريدمان

يرى فريدمان في نظرية الدخل الدائم أن المستهلك يميز ضمن دخله الحقيقي Y_t بين ما هو ذا طبيعة دائمة Y_t^p وبين ما هو ظرفي Y_t^T وكذلك الأمر بالنسبة للاستهلاك الإجمالي C_t وعلاقته بالاستهلاك الدائم C_t^p وبلاستهلاك الظرفي C_t^T .

وبشكل عام يمكن تلخيص نظرية الدخل الدائم لفريدمان في نظام متكون من المعادلات الثلاثة

التالية:

$$Y_t = Y_t^T + Y_t^p \dots\dots\dots(1)$$

$$C_t = C_t^p + C_t^T \dots\dots\dots(2)$$

$$C_t^p = K Y_t^p \dots\dots\dots(3)$$

تبين المعادلة الثالثة أن الاستهلاك الدائم عبارة عن كسر ما من دخله الحقيقي الدائم ،

¹ - محمود يونس، مرجع سابق، ص، 371.

ويعتقد فريدمان أن K مرتبط بمتغيرات متعددة¹: $k=f(i,W,U)$ حيث:

i : معدل الفائدة، W : الثروة غير البشرية إلى الثروة الكلية، U : عوامل أخرى مثل العمر،

الذوق، الجنس، العادات.....

الدخل الدائم عبارة عن المتوسط المرجح للقيم السابقة والحالية للدخل

$$Y_t^p = \alpha_1 Y_t + \alpha_2 Y_{t-1} + \alpha_3 Y_{t-2} + \dots$$

حيث $\alpha_1 + \alpha_2 + \alpha_3 + \dots = 1$ و $\alpha_1 > \alpha_2 > \alpha_3 > \dots$

أي أن الترتيب متناقص.

وقد افترض فريدمان أن:

• K ثابت نسبيا ومستقل عن الدخل الدائم (k و Y_t^p غير مرتبطين).

• عدم وجود ارتباط بين Y_t^T و C_t^T .

• عدم وجود ارتباط بين C_t^P و C_t^T .

• عدم وجود ارتباط بين Y_t^T و Y_t^P .

هذه الفرضيات تعني أن أي زيادة أو نقص في Y_t^T لن يتبعها أي تغير في C_t .

$$Y_t^p = Y_t - Y_t^T \dots \dots \dots (4) \quad \text{من المعادلة (1) نجد:}$$

وبالتعويض عن Y_t^p في (3) بقيمته في (4) نجد:

$$C_t = K(Y_t - Y_t^T) + C_t^T \dots \dots \dots (6) \quad \text{(دالة استهلاك الفرد)}$$

يمكن كتابة دالة الاستهلاك الكلية من المعادلة (6) كما يلي:

$$C = K(Y_t - Y_t^T) + C_t^T \dots \dots \dots (7)$$

K لها نفس المدلول السابق ولها مدلول كلي والمتغيرات في العلاقة هي متغيرات كلية، كما

أن الفرضيات السابقة تبقى سارية المفعول.

في المدى الطويل وبالنسبة لمجموعة كبيرة من الأفراد، يمكننا أن نتوقع أن العناصر المؤقتة

للاستهلاك والدخل سيلغي بعضها البعض. نستنتج من ذلك أن الاستهلاك العابر في المدى الطويل وعلى

المستوى الكلي سوف يكون معدوما، كذلك بالنسبة للدخل العابر.

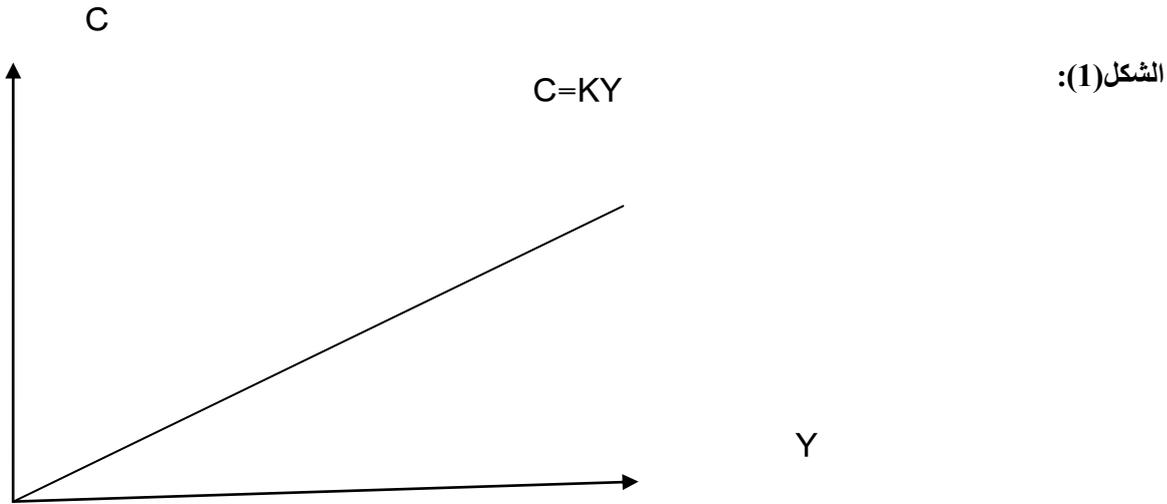
¹عمرصخري، "التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة"، 2008، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص، 155.

$$C_t^T = 0 \quad \text{و} \quad Y_t^T = 0$$

ويترتب على ذلك أن تصبح العلاقة رقم (7) كما يلي:

$$C = KY \dots \dots \dots (8)$$

الشكل البياني لهذه الدالة موضح في الشكل (1)



المصدر: عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة السادسة، 2008 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص، 158.

نستنتج أن هناك علاقة تناسبية في المدى الطويل بين الاستهلاك والدخل.

أما في المدى القصير فإن الدخل والاستهلاك العابرين لن يكونا معدومين، لذلك نعيد كتابة (7)

$$C = KY - K Y_t^T + C_t^T \quad \text{كما يلي:}$$

$$\frac{C}{Y} = K - K \frac{Y_t^T}{Y} + \frac{C_t^T}{Y} \quad \text{نقسم الطرفين على } Y \text{ نجد:}$$

$$APC = \frac{C}{Y} = K - K \frac{Y_t^T}{Y} + \frac{C_t^T}{Y} \quad \text{هو الميل الوسطي للاستهلاك :}$$

إذا كانت هناك فترة ازدهار اقتصادي ، وبافتراض أن C_t^T تبقى ثابتة ، فإنه عند زيادة كل من

Y و Y_t^T فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض $\frac{C}{Y}$ و ثبات المقدار $K \frac{Y_t^T}{Y}$ ، مما يؤدي إلى

تناقص الميل الوسطي للاستهلاك APC .

نستخلص من المناقشة السابقة لنظرية الدخل الدائم، أن القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي تغير فجأة أو مؤقتاً مستوى الدخل التصرفي للأفراد، ربما لن يكون لها أي أثر على سلوك الاستهلاك الحالي.

فعلی سبيل المثال، خلال فترة التضخم فإنه عادة يلجأ إلى رفع الضرائب ، فإذا توقع المستهلكون بأن التضخم سيستمر فإنهم ربما لن يخفضوا من استهلاكهم على الرغم من أن دخولهم قد انخفضت بفعل زيادة الضرائب.

واستناداً إلى نظرية الدخل الدائم فإن الزيادة المفاجئة للضرائب ستؤدي إلى تخفيض الدخل العابر وبالتالي سيكون لها أثر بسيط جداً، أو لن يكون لها أي أثر على الاستهلاك الحالي.

وفي الحالة المعاكسة، حالة الكساد، فإنه لا بد من تخفيض الضرائب ، فإذا توقع الأفراد أن ذلك مؤشر على استمرارية الكساد، فإنهم ربما سيخفضون من استهلاكهم على الرغم من ارتفاع دخولهم نتيجة انخفاض الضرائب¹.

¹ - عمر صخري، مرجع سابق، ص، 160.

المبحث الثالث

علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية ودورها في معالجة التضخم

سوف نعالج هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب سنتعرض في المطالب الأول لسياسة الاقتصادية وأهدافها، وفي المطالب الثاني لمفهوم السياسة النقدية وعلاقتها بسياسة الاقتصادية، وفي المطالب الثالث سنعرف التضخم ونتعرض لدور السياسة النقدية في معالجته.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية وأهدافها

ذكرنا، أن المدرسة الكينزية حولت اهتمام الاقتصاديين من مجال الاقتصاد السياسي إلى ميدان السياسة الاقتصادية،* ومنذ ذلك الحين أصبح الاهتمام بوضع السياسات الاقتصادية ضرورة ملحة، من شأنها تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لبلوغها من منطلق أن الاقتصاد لا يمكنه بحال من الأحوال أن يسير تلقائياً دون وجود من يحدد الأهداف المطلوبة ويوفر الأدوات والوسائل التي تكفل الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية وأنواعها

يختلف مفهوم السياسة الاقتصادية باختلاف الأهداف المراد تحقيقها منها، فيمكن تعريفها على أنها تصرف عام واع للسلطات في البلد منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي؛ أي يتعلق بـ: الإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات، وتكوين رأس المال. ويبين هذا المفهوم أن السياسة الاقتصادية تدخل في الإطار التدخلي على عكس مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" لصاحبه آدم اسميث.¹ كما يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات

*- ليس معنى هذا أن المدرسة الكينزية لم تهتم بالجانب النظري، فلا بد من وجود نظرية تسبق البحث كما يؤكد على ذلك الاقتصادي السويدي ميردال، فالنظرية ليست ضرورية لمجرد تنظيم نتائج البحث لتكون تلك النتائج مفهومة، بل أساساً لتحديد الموضوعات التي يجب أن تبحث. والذي نقصد به من أن الكينزية حولت اهتمام الاقتصاديين من مجال الاقتصاد السياسي إلى ميدان السياسة الاقتصادية، هو أن هذا التحول كان نتيجة الاعتقاد أن الاقتصاد لا يمكنه أن يسير تلقائياً، لذلك لابد من وضع سياسات اقتصادية ميدانية تنطلق من النظرية وتطبق في الميدان.

¹- بن عاتق حنان، صاري زهيرة، "تأثير خطر معدل الفائدة على السياسة الاقتصادية"، [مداخلة]، ملتقى السياسات الاقتصادية في الجزائر - واقع وآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، 29-30/12/2004، ص: 01.

والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية¹.

وتتضمن السياسة الاقتصادية تحديد الأهداف التي تتخذ كمعالم ينبغي الوصول إليها، والتي يراعى عند وضعها ترتيبها حسب الظروف؛ فينبغي أن يكون تحقيقها تدريجياً، كما يجب مراعاة نقاط الارتباط والتعارض بين الأهداف، وذلك بتوضيح العلاقات بين مختلف المتغيرات. كما تتضمن السياسة الاقتصادية تحديد الوسائل التي يجب أن تكون متوفرة وممكنة الاستعمال؛ وتمثل هذه الوسائل في أدوات السياسة الاقتصادية، وتشمل: السياسة النقدية والسياسة المالية باعتبارهما وسائل ظرفية، كما تشمل السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية على اعتبار أنهما سياستان هيكليتان،² أما عن أنواع السياسات الاقتصادية فهي كثيرة ومنها: سياسة الضبط؛ التي تهدف إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه، وسياسة الإنعاش؛ التي تعمل على زيادة عجز الموازنة العامة وتحفز الاستثمار وتسهيلات القروض...، كما تضم السياسة الاقتصادية سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي؛ التي تسعى إلى تكيف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، ولها بذلك وجهة نحو تفضيل التوازن الخارجي بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرّة. كما تضم السياسة الاقتصادية سياسة الإنعاش؛ التي تهدف أول ما تهدف إلى تقليص ارتفاع الأسعار باستعمال أدوات تقليدية كالاقتطاعات الإلزامية على الدخل، تجميد الأجور، ومراقبة الكتلة النقدية. وتؤدي، في العادة، هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي. وتضم السياسة الاقتصادية أيضاً سياسة التوقف ثم الذهاب؛ وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا، وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.³

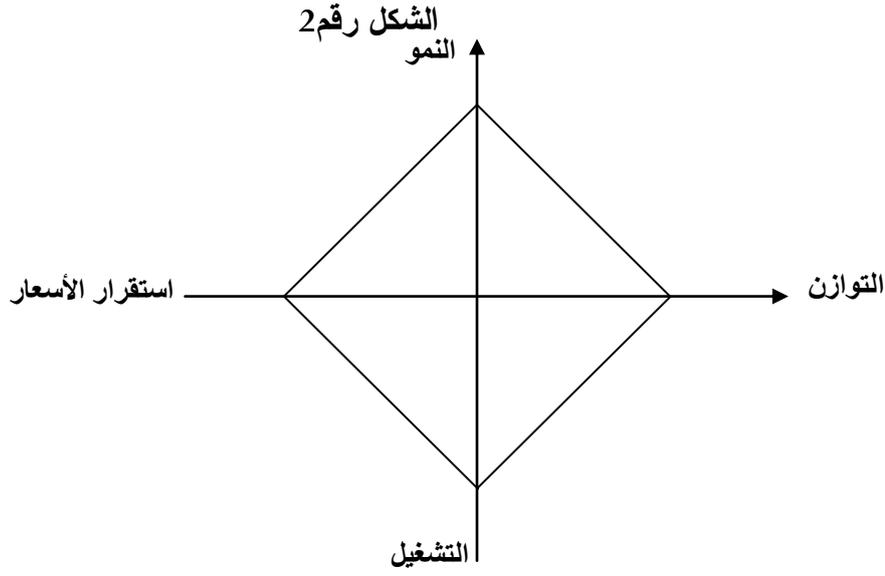
¹ عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص: 208.

² عمرو شريف، "السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات"، مرجع سابق، ص: 20.

³ عبد الحميد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص: 31-33.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية

تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف، يمكن إجمالها في: البحث عن النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، والتوازن الخارجي.¹ وهي أهداف مرنة تسعى كلها إلى تحقيق الرفاهية العامة، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل الموالي الذي يسمى بالمربع السحري لكالد.



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 2006، ص 34.

يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي غاية كل سياسة اقتصادية؛ ويعني الارتفاع المستمر في الإنتاج والمداخيل وثروة الأمة. كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التشغيل الكامل؛ الذي يعني الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها العمل، على أن وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوة العاملة يساوي 100% أو أن معدل البطالة يساوي 0% إذ أن هناك قدرا من البطالة موجود دائما.² ويعكس توازن ميزان المدفوعات؛ الذي يعبر عن التوازن الخارجي، أحد أهداف السياسة الاقتصادية، حيث يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، وتوازن ميزان المدفوعات يعني أن مجموع البنود الدائنة متساوٍ مع مجموع البنود المدينة، أي

¹ - عمروش شريف، "السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص:15.

² - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص: 40.

أن الرصيد الكلي يكون معدوماً. على أن التحكم في التضخم يعدّ أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية على الإطلاق، ويمكن أن يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل، إذ أن محاولة زيادة التشغيل تستلزم زيادة النفقات العامة وهو ما يمثل وسيلة لزيادة التضخم، وعدم التحكم في التضخم يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والتي تكون مبنية على أساس معدلات قد يتشوه مدلولها عند تغير المستوى العام للأسعار. ويمكن التمييز بين نوعين من التضخم، على أساس مصدره، وهما التضخم بالطلب والتضخم بالتكاليف، إذ يحدث الأول نتيجة لارتفاع النفقات الخاصة بالعائلات والمؤسسات أو الارتفاع في الطلب الخارجي، وإذا كان هناك عرض كاف من السلع والخدمات لتغطية هذا الطلب فلن يكون هناك تضخم، إذ يحدث هذا الأخير عند زيادة الطلب وعجز العرض عن تلبية تلك الزيادة. كما أن التضخم بالتكاليف يعد من مصادر التضخم؛ وينجم عن الارتفاع في الأسعار الناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج كالمواد الأولية والأجور دون أن يكون هناك فائض عن مستوى العرض في الطلب.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية

بعد أن تطرقنا إلى السياسة الاقتصادية، مفهومها وأهدافها، ووجدنا أن السياسة النقدية تعد أحد أهم أدواتها، سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى السياسة النقدية من حيث الإطار المفاهيمي وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية، من خلال فرعين، خصصنا الأول لتناول مفهوم السياسة النقدية، أما الثاني فتطرقنا فيه إلى أهمية السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

نرى أنه من المفيد التفريق بين ما تناولناه في بداية هذا الفصل، وبين ما نتناوله في مبحثه الثاني فالنظرية النقدية تهتم بتفسير أثر كمية النقود والتغير فيها على متغيرات النظام الاقتصادي مثل حجم العمالة، الإنتاج الكلي، المستوى العام للأسعار. أما السياسة النقدية فهي غير ذلك،¹ ولها عدة تعريفات نذكرها فيما يلي:

¹ - عبد النعيم مبارك، أحمد الناقية، "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 271.

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المكلفة بتسيير شؤون النقد والائتمان، وتكون هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة.¹

وعرف جيلس جودن Gilles Godin السياسة النقدية بأنها:² "مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية والتي تهدف إلى التحكم في تطور كمية النقود، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، بُغية تحقيق الأهداف المسطرة".

كما يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"³، ومن هذا التعريف، الذي نراه أشمل، نجد أن السياسة النقدية تبنى على التأثير في عرض النقود بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية. ومن هنا ينطوي تعريف السياسة النقدية على استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، فإذا كانت السلطة النقدية؛ التي تعتبر عادة البنك المركزي، تهدف إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة متبينة بذلك سياسة توسعية فإنها تقوم بزيادة عرض النقود. وإذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي؛ أي انخفاض عرض النقود بالنسبة للكمية المعروضة من السلع متبينة بذلك اتجاهها انكماشياً فإنها تقوم بتخفيض عرض النقود، كما يمكن أن تستهدف السلطة النقدية تحقيق نوع معتدل من التضخم؛ أي وجود ارتفاع طفيف في الأسعار (Re-flation)، أو نوع معتدل من الانكماش؛ وهو نوع من الانكماش ظهر سنة 1930 وكان مصحوباً بالكساد، ويُعرف بـ (Disinflation).⁴

من خلال هذا التحليل نستنتج أن أي تعريف للسياسة النقدية يجب أن يلخص أهم العناصر المكونة لها، والتي تتمثل في مجموعة الإجراءات المتبعة؛ والتي تتغير حسب هدف السياسة الاقتصادية،

¹ - عقيل جاسم عبد الله، "النقود والبنوك، منهج نقدي ومصرفي"، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص: 207.

² - Gilles Godin, "les opérations bancaire et el leurs fondements économique", Ed DUNOD ; Paris, 1998, p : 48.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، تحليل كلي"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2003، ص: 90.

⁴ - رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص: 151.

وجود سلطة مشرفة على هذه السياسة، ووضوح الهدف من التأثير على السيولة المتضمن لمجموعة من الأهداف التي ترغب في الوصول إلى استقرار الأسعار.

الفرع الثاني: أهمية السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية

دار نقاش طويل بين أنصار السياسة النقدية بزعامة فريدمان Milton Freidman وأنصار السياسة المالية بزعامة هيلر Walter Heller حول أي من السياستين ينبغي استخدامه لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وقد أصبحت المناقشات حديثاً تهتم بسؤال هو: هل تمارس السياستان تأثيرات متكافئة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداهما رئيسة والأخرى تابعة؟

مما أصبح متعارفاً عليه في التمييز بين السياستين النقدية والمالية شمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود. أما السياسة المالية فتشمل الإجراءات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين والنفقات العامة، لذلك فالسياسة المالية واسعة النطاق مقارنة بالسياسة النقدية، سواء من حيث الحجم أو المدى؛ فالإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً ويمكن تعديلها في وقت قصير جداً، في حين أن التدابير المالية تكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموماً. غير أن الإجراءات المالية تتميز بتأثيرها الفعال في حالة تبني سياسة اقتصادية توسعية، أما في حالة التوجه نحو الانكماش فإن السياسة النقدية تعدّ الأكثر فعالية مقارنة بغيرها؛ لقدرتها على امتصاص الفائض خاصة في حالة التضخم.¹

ومن هنا فإن تغير الظروف الاقتصادية يحتم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كما ينبغي أن تكون هناك نظرة متكافئة لأهمية دور كل منهما في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار، مع أن التنسيق أو المزج لا يفرض استخدام كافة أدوات كل سياسة، بل قد تتفاوت نسبة التنسيق أو المزج حسب ظروف كل نظام اقتصادي ودرجة تطوره ونوعية المشاكل التي يعاني منها ودرجة تفاعله مع المحيط الدولي.² ومن منطلق تفاعل السياسة النقدية مع وضعية ميزان

¹ - Ahmad Ibrahim Malawi, "The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies in Developing Countries: An Error Correction Mechanism", Magazine of Economics and Management and Commerce, Algiers University, 13th Issue, Algeria, 2005, p: 55.

² - صالح مفتاح، "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، [مداخلة]، ملتقى السياسات الاقتصادية في الجزائر - واقع وأفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، 29-30/12/2004، ص ص: 07-08.

المدفوعات ووضعية الميزانية العامة فإنه، من الضروري، إذا أردنا للسياسة النقدية أن تكون فعالة التنسيق مع سياسات المالية العامة والسياسة الخارجية،¹ وغيرهما من فروع السياسة الاقتصادية.

المطلب الثالث : التضخم ودور السياسة النقدية في معالجته

يعتبر التضخم من أخطر الظواهر التي تصيب الاقتصاد والذي يحتم على السلطات الاقتصادية اتخاذ سياسات رادعة وكابحة له والتي من أهمها السياسة النقدية لما تتميز به من مرونة في الاستخدام وسرعة النتائج الايجابية وفي هذا المطلب سوف نسلط الضوء على التضخم في نظرة سريعة وعلى السياسة النقدية ودورها في معالجته.

الفقرة الأولى : التضخم و أنواعه

أ : نظرة عامة حول التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها وأثناء الحرب العالمية الثانية، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة، ويستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخل والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف، إلا أن محور هذه الدراسة يركز على الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية.

ويحدث التضخم كنتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية، والتي تختلف في البلدان الصناعية المتقدمة عن أسباب التضخم في البلدان النامية، ويؤدي اختلاف العوامل والأسباب المنشئة للتضخم إلى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة عن الآثار التي تتعرض لها البلدان النامية والمتخلفة.

¹ - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص: 71.

ب: مفهوم التضخم

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه¹ "الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما² كما عرف بأنه" عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدته النقد³ ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدته النقد.

في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"⁴ ، كما عرف التضخم أيضاً بأنه "زيادة محسوسة في كمية النقود"⁵، كما عرف أيضاً بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة"⁶ ، كما عرف التضخم بأنه "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"⁷.

كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم وبعض أسبابه حيث عرف التضخم بأنه "زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالفرد الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في

¹ عناية غازي حسين، التضخم المالي، (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985)، ص، 9.

² الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة السادسة (عمان، دار وائل للنشر، 2003)، ص، 249.

³ البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002)، ص، 197.

⁴ عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص، 14.

⁵ هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي (القاهرة دار النهضة العربية، 1974)، ص، 219.

⁶ عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999)، ص، 145.

⁷ العلوي أسامة، شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997)، ص، 78.

الأسعار¹ وبالرغم من تعدد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية :

- 1 . أن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه "متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما"² .
- 2 . أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا³ وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين⁴:

أ - الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار ؛ لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض . وفي كلا الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السلع والخدمات في الاقتصاد كبيرة نسبيا تؤثر في مستويات الأسعار، حيث أن الزيادة المحدودة في أي منها على الآخر قد لا يكون لها تأثير كبير على المستوى العام للأسعار . وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج.

ب - أن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج، والذي يؤدي إلى تراحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع

¹ حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، لبنان، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992)، ص، 201 .

² الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مرجع سابق، ص، 250 .

³ شبول نايف" التضخم في الاقتصاد الأردني_ دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه" (جامعة عين شمس، كلية التجارة،

قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1981)، ص، 6.

⁴ حشيش عادل أحمد، مرجع سابق، ص، 201 .

والخدمات، حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع إلى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئاً وسريعاً؛ لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية¹ :

1. بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في

الاقتصاد.

2 . حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

3 . حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

ج: أنواع التضخم :

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً² وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

1- معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها³، ووفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

• **التضخم الظاهر:**

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية بهدف تحقيق التوازن بين العرض

¹ حشيش عادل أحمد، مرجع سابق، ص، 202 .

² الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية (الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984)، ص، 25.

³ عنابة غازي حسين، مرجع سابق، ص، 56.

والطلب.¹ وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، العوامل النفسية للأفراد.

• التضخم المكبوت:

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة؛ نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.²

وتستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها إلى الحد مؤقتاً من ارتفاع مستويات الأسعار أو تجميدها ومنعها من الارتفاع وتفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة في توزيع المواد الاستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات ونحوها.³

2- معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم

الاقتصادي كينز إلى ما يلي:

• التضخم في أسواق السلع:

ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي:

¹ الروبي نبيل، مرجع سابق، ص، 26.

² عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص، 58، 59.

³ الروبي نبيل، مرجع سابق، ص، 26.

أ - التضخم السلعي : وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار¹، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

ب - التضخم الرأسمالي : ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها. ويترتب على ذلك تحقيق أرباح في كل من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

• التضخم في أسواق عوامل الإنتاج

ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

أ - التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار².

ب - التضخم الدخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور العمال³.

3- معيار حدة التضخم:

ينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى ما يلي:

• التضخم الجامح:

ويعد أكثر أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني؛ وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث تنجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم، و استبدالها بعملات أخرى أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات القومية⁴.

¹ عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص، 60 .

² شيبولي نايف، مرجع سابق، ص، 8.

³ عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص، 61 .

⁴ عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص، 62 .

ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، وكنتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية¹.

• التضخم المتوسط" التضخم غير الجامح":

ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة عنه أقل خطورة على الاقتصاد الوطني، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تمامًا بالعملة الوطنية.

4- معيار مصدر التضخم:

يمكن التمييز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

• التضخم من جانب الطلب:

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق؛ نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل²، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار. أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب. وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابله عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار³ ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل. وبالتالي فإنه وبالاعتماد على ما سبق فإن زيادة كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه الزيادة في

¹ الروبي نيل، مرجع سابق، ص، 30.

² عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص، 66.

³ العلوي أسامة، شهاب مجدي، ص، ص، 83، 84.

كمية النقود إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية، كما أن الزيادة في الدخل لا يترتب عليها زيادة في الأسعار كون زيادة الدخل ترتبط أساساً بزيادة الإنتاجية، مما يؤكد زيادة الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الاقتصاد، وبالتالي لا يترتب على الزيادة في الدخل زيادة في الأسعار وتعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقاً لما تقدم نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها إلى زيادة الأسعار. وتستمر الزيادة في الأسعار¹ باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظراً لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كميات الإنتاج².

• التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف " تضخم دفع النفقة:"

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار، والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج دون أن يرتبط ذلك بوجود تغيرات في حجم الإنتاجية، ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة في معدلات الأجور. ولقد ميز الاقتصادي الإنجليزي جون ماينرد كينز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما.

1 . الارتفاع الذاتي و هو الارتفاع الذي يترتب عليه زيادة التكاليف وارتفاع مستويات الأسعار نتيجة زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

2 . الارتفاع المحفز : و يحدث هذا الارتفاع كنتيجة طبيعية لمطالبة العمال برفع أجورهم نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار بغرض المحافظة على مستوى معيشي مناسب.

كما قد يرجع البعض التضخم نتيجة محاولات من قبل المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما معاً والهادفة إلى رفع أسعار بيع منتجاتهم أو خدماتهم، حيث يهدف المنتجون إلى تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وفي الوقت نفسه يهدف العمال إلى رفع معدلات أجورهم، وتؤدي معدلات الأرباح المرتفعة التي يحققها المنتجون ومعدلات الأجور المرتفعة التي يحققها العمال، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

¹ الشبولي نايف، مرجع سابق، ص، ص، 10.

² عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي، مرجع سابق، ص، ص، 150، 151.

إلا أنه ليس بالضرورة أن تؤدي الزيادة في الأجور إلى ارتفاع التكاليف ومن ثم الأسعار وذلك عندما تقابل الزيادة في التكاليف زيادة في الإنتاجية.

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج ، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهمها: ارتفاع تكاليف المواد الأولية، والذي يعد سبباً في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصة في ظل عدم التدخل الحكومي للحد من الزيادة في مستويات الأسعار.

ارتفاع أسعار الواردات، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة الداخلة في العملية الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل ضغطاً كبيراً على الأسعار في البلد المستورد.

الفقرة الثانية : دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

تعتبر السياسة النقدية من أهم وأقدم السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية، خاصة فيما يخص محاربة التضخم، و بالتالي إذا كان هدفها هو إلغاء التباين التضخمي فإن السياسة النقدية توصف في هذه الظروف بأنها موكلة بدور هام جداً يجب أن يتضمن تنظيم عرض النقود، ضمن حدود القواعد التي تحكم التوافق مع معدل التضخم، وهذا التنظيم يمكن أن يكون نوعياً أو كمياً ، مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يمكن أن تواجه هذه السياسية مثل التباطؤ الزمني و معدلات الفائدة التي تتناقص مع معدلات التضخم ، إضافة إلى حركة رؤوس الأموال .

أولاً: الأدوات و الوسائل المباشرة

و هي تتمثل في أشكال متعددة تعمل على التأثير على وجوه استعمال الائتمان ، فإذا كان استخدام البنك المركزي لأسلحته سوف يؤثر في حجم الائتمان بالنسبة للنشاط الاقتصادي ككل فإنه لا يؤثر في قطاع معين بالذات و إنما تقوم على التمييز بين أنواع معينة من الائتمان التي ينصرف للتأثير عليها دون بقية الأنواع ، وهو ما يطلق عليها أدوات الائتمان الاختيارية .

1- تحديد حد أقصى للقروض حسب أنواعها :

و هي تعتبر حديثة العهد - الحرب العالمية الثانية - حيث يعمد البنك المركزي إلى خفض حجم الائتمان الذي يستطيع أن يمنحه خلال مدة معينة ، ويتحدد إما على شكل نسبة مؤوية من مجموع الأموال التي يملكها المصرف أو من رأسماله أو من حجم الودائع الموجودة لديه .

2-السياسة الائتمانية للقروض:

قد يحدث أن يتعرض قطاع أو نشاط أو مجال ما من مجالات الاقتصاد الوطني إلى ظروف خاصة طارئة دون غيره من القطاعات الأخرى، فتلجأ السلطات النقدية إلى التدخل في القطاع الاقتصادي محل البحث ، أي تحتاج إلى رقابة ذلك الحجم من الائتمان الذي يوجه إلى القطاع أو المجال المعني دون رقابة الحجم الكلي للائتمان أي أن الرقابة الكيفية على الائتمان إنما تنظم طلب الائتمان وليس عرض الائتمان¹ و تأخذ صوراً متعددة منها :

●الرقابة على هامش الضمان المطلوب : و يعرف باسم هامش الضمان و هو مقدار من

النقود التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية أو لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية ، و الباقي من أموالهم الخاصة .

●الرقابة على شروط البيع بالتقسيط : حيث يتدخل البنك لوضع شروط تنظم هذا الائتمان

أو ما يسمى بالائتمان الاستهلاكي ، حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك من قيمة السلع و الباقي يكون على شكل دفعات لمدة معينة ، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع النسبة أو بتقصير مدة التقسيط أي تقييد الائتمان .

3-الإقناع الأدبي أو المعنوي :

باعتبار البنك المركزي بنك البنوك و في حالة ظهور بوادر التضخم يوجه تعليماته و يبصر البنوك التجارية بخطر التضخم ، ويعطي توصيات بأن تتريث البنوك في منح الإئتمان و أن تعمل على تقليل حجمه و يأخذ هذا التوجيه أشكالاً مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالإمتناع عن قبول أوراق مالية أو عدم الإقراض لمشروعات معينة ، أو عدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية ، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية و البنك المركزي .

¹ - ضياء المجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 ، ص. 41 .

4- تحديد حد أقصى لسعر الفائدة_ :

يكون التنافس بين البنوك التجارية من أجل الحصول على ودائع إضافية من عملائهم ولكي يتسنى لها ذلك تقوم برفع نسب الفوائد الممنوحة على الودائع الجارية و قد يؤدي هذا التنافس إلى رفع أسعار الفائدة نحو معدلات عالية جداً ، و تتمثل هذه السياسة بفرض البنك المركزي حداً أقصى لسعر الفائدة الممنوح من طرف البنوك التجارية لا يمكن تجاوزه ، حيث أنها تكون منخفضة في حالة محاربة التضخم للحد من إمكانية التوسع النقدي .

ثانياً :الأدوات و الوسائل غير المباشرة .

1- سياسة سعر إعادة الخصم : تعتبر من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنك المركزي - بنك إنجلترا 1839 - و يستخدمها من أجل تحقيق النقص في السيولة ، مراقبة أوضاع النقد أو الائتمان بصورة انتقائية .

1-1-تعريف : يقصد بسياسة إعادة الخصم في حالة التضخم تغيير سعر إعادة الخصم و ذلك بالزيادة . و سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم ما لديها من الأوراق التجارية ، أو مقابل الحصول على قروض .

1-2- فعالية سعر إعادة الخصم :لا يمكن أن تظهر هذه الفعالية إلا في غياب مصادر أخرى للسيولة من غير البنك المركزي ، ففي حالة قدرة المشروعات على التمويل الذاتي أو حصولها على قروض أجنبية فإن سياسة سعر إعادة الخصم لا يكون لها تأثير على حجم الائتمان . و عليه فإن نجاح هذه السياسة يتوقف خاصة على مدى اتساع سوق الخصم و مدى اعتماد البنوك الخارجية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية .

1-3- أثر سياسة سعر إعادة الخصم :_ نفترض أن البنك المركزي جمعت لديه المعلومات التي تفيد بأن حجم الائتمان قد زاد ، و أخذت بؤادر التضخم في الظهور ففي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة انكماشية تهدف إلى التقليل من كمية النقود عن طريق رفع سعر إعادة الخصم ، و هذا بدوره سيدفع البنوك التجارية للعمل على رفع سعر الفائدة الذي تتقاضاه من العملاء و بالتالي يحجم الأفراد على خصم ما لديه من كمبيالات مفضلين الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها و كذلك الحد و

التقليل من طلب الأفراد على القروض من البنوك ، و هذا يؤدي إلى خفض كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلى التخفيض من حدة التضخم .

2- سياسة السوق المفتوحة : لقد ظهرت أهمية هذه الأداة بعد اكتشاف محدودية فعالية معدل إعادة الخصم ، و يتم الآن استخدامها على نطاق واسع .

2-1- تعريف : يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية ببيع أو شراء الأوراق المالية - أسهم و سندات - أو في السوق النقدية ببيع أو شراء أدونات على الخزنة العامة مثلاً .
و عمليات السوق المفتوحة نوعان :

* **عمليات السوق المفتوحة الحركية** : الهدف منها هو تغيير مستوى الاحتياطات لدى البنوك أو حجم العملة في التداول ، ومن ثم تغيير حجم القاعدة النقدية .

* **عمليات السوق المفتوحة الدفاعية** : و هي تلك العمليات التي يقوم بها البنك المركزي لإلغاء الآثار على القاعدة النقدية الناجمة عن العوامل الأخرى مثل : تغييرات الودائع التي تقوم بها الخزنة العامة لدى البنك المركزي أو التخيرات في الرصيد الصافي لعمليات المقاصة .

2-2 - أثر سياسة السوق المفتوحة : لكي نلقي ضوءاً على طبيعة سياسة السوق المفتوحة و ما تؤديه من علاج للضغوط التضخمية ، نفرض قيام البنك المركزي ببيع بعض الأوراق المالية و هذا في حد ذاته من شأنه إنقاص حجم وسائل الدفع و بالتالي التأثير في سيولة السوق النقدي بقطاعيه المصرفي و غير المصرفي ، وذلك عن طريق تقليل قدرة القطاع المصرفي على خلق النقود و على منح الائتمان و تقليل الإيداعات في القطاع الثاني من البنوك ، مما يحد من قدرتها على التوسع في خلق الائتمان و من ناحية أخرى فإن دخول البنك المركزي بائعاً يخفض من عرض كمية النقود في سوق النقد و بيع الأوراق المالية سيؤدي إلى خفض قيمتها الجارية في سوق الأوراق المالية مع ثبات العائد الذي تعطيه مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الحقيقي الذي تعطيه هذه الأوراق و يعتبر ذلك مؤشراً إلى اتجاه الفائدة للارتفاع في السوق و هذا بدوره يعتبر مؤشراً للحد من حجم الاستثمارات و محاولة تخفيض حدة التضخم¹.

¹ د. عبد الحميد الغزالي . د . د . على حافظ منصور . مقدمة في إقتصاديات النقود و التوازن الكلي ، ص . 143 .

2-3- فعالية عمليات السوق المفتوحة : على الرغم من أهمية هذه الأداة في تحقيق الرقابة على الائتمان إلا أنها لم تسلم من النقد ، حيث يرى بعض الاقتصاديين أنه لتطبيق هذه الأداة يقتضي الأمر دراسة كاملة لسلوك الأفراد و البنوك التجارية إزاء هذه العملية . كما يرى البعض الآخر أن عمليات السوق المفتوحة تتوقف على سوق متسعة للأوراق المالية و على مدى استعمال التسهيلات المصرفية . كما يرى البعض أن العلاقة بين بيع وشراء الأصول من قبل البنك المركزي و مستوى النقد المتداول و السيولة لدى البنوك التجارية ليست بالضرورة قائمة إذ يمكن للبنوك التجارية عند بيع البنك المركزي للأوراق المالية قصد التقليل من قدرتها على منح الائتمان أن تلجأ إلى ذات البنك من أجل إعادة خصمها لتستعيد قدرتها على منح الائتمان ، و من ثم المحافظة على ربحيتها التي تتأثر بتراجع مستوى القروض .

وفي اتجاه آخر يرى أصحابه أنه في حالة التضخم فإن ارتفاع الأسعار و بالتالي ارتفاع نسب الأرباح ، قد تغطي أية ارتفاع في أسعار الفائدة التي يمكن أن تحدثها سياسة السوق المفتوحة مما يدفع المستثمرين إلى الإقبال على الاستثمار رغم رفع سعر الفائدة .

3 - سياسة الاحتياطي القانوني: إن الاحتياطي القانوني ما هو إلا ما تودعه البنوك كنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي دون أن تتقاضى عن ذلك أي سعر فائدة ، كما يقوم البنك المركزي بتحديد هذه النسبة بصفة إجبارية .

إذا استهدف البنك المركزي الحد من الضغوط التضخمية فإنه يتجه إلى الحد من الائتمان باستخدام هذه الوسيلة ، فيرفع نسبة الاحتياطي القانوني بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانوناً مما يدفع هذا الأخير إلى :

*التشدد في تقديم قروض جديدة .

العمل على تصفية بعض القروض القائمة و من ثم يتجه رصيد الائتمان إلى الهبوط أو على الأقل الثبات عند مستوى معين .

خلاصة الفصل الأول

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف السياسة النقدية بأنها مجمل الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بغية التأثير على المعروض النقدي، كأداة لبلوغ أهداف السياسة العامة، وقد عرفت أيضا بأنها الرقابة التي يسلطها البنك المركزي على المعروض النقدي في المجتمع، وكذلك هناك من عرفها بأنها الإستراتيجية المثلى أو الدليل العملي الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة، في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية، نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة، الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار وذلك طبعاً في إطار توفير السبيلة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضغط على الأرصدة النقدية للدولة.

وللسياسة النقدية اتجاهات توسعية وأخرى تقييدية وأخرى حسب ظروف الدول النامية، ولها أدوات تستخدم في مكافحة التضخم، ومن أدوات السياسة النقدية، سياسة الاحتياطي الإجمالي، وسياسة سعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة.

وقد تطورت السياسة النقدية، حسب تطور الفكر الاقتصادي، من كلاسيكي يرى بحيادية النقود إلى أن ظهر الفكر الكينزي الذي ارتأى توجيهها محايداً .

أما بخصوص الإطار الفكري للمدرسة النقدية التي نشأت من شيكاغو وذلك بعد عشرين عاماً بعد الكينزية والتي من أهم روادها فريدمان، فقد أعادت صياغة الفكر الكلاسيكي من جديد.

وقد تطرقنا لتعريف التضخم بوصفه ظاهرة اقتصادية لم توصف بشكل واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع التعريف السائد في فترة أخرى.

وقد عرف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما" وكذلك، عرف أيضاً، بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"، ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

تعتبر السياسة النقدية من أهم وأقدم السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية ، خاصة فيما يخص محاربة التضخم ، و بالتالي إذا كان هدفها هو إلغاء التباين التضخمي فإن السياسة النقدية توصف في هذه الظروف بأنها موكلة بدور هام جداً يجب أن يتضمن تنظيم عرض النقود ، ضمن حدود القواعد التي تحكم التوافق مع معدل التضخم ، وهذا التنظيم يمكن أن يكون نوعياً أو كمياً ، مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يمكن أن تواجه هذه السياسية مثل التباطؤ الزمني و معدلات الفائدة التي تتناقص مع معدلات التضخم ، إضافة إلى حركة رؤوس الأموال .

و تتمثل الأدوات و الوسائل المباشرة للسياسة النقدية في أشكال متعددة تعمل على التأثير على وجوه استعمال الائتمان. أما الأدوات و الوسائل غير المباشرة فمن أهمها سياسة سعر إعادة الخصم التي تعتبر من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنك المركزي، عمليات السوق المفتوحة الحركية و الهدف منها هو تغيير مستوى الاحتياطات لدى البنوك أو حجم العملة في التداول ، ومن ثم تغيير حجم القاعدة النقدية.بالإضافة إلى سياسة الاحتياطي القانوني الذي هو عبارة عن ما تودعه البنوك كنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي دون أن تتقاضى عن ذلك أي سعر فائدة، كما يقوم البنك المركزي بتحديد هذه النسبة بصفة إجبارية.

الفصل الثاني : السياسة المالية ودرها في معالجة التضخم

تمهيد:

لاشك في أنّ السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة، من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة، كالسياسة المالية و النقدية و الائتمانية و سياسة سعر الصرف، على أنّ السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، و قد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الاجتماعي لمفهوم الدولة، وانتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية و منذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات، التي يعتبر التضخم من أعظمها وأشدّها فتكا بالاقتصاد، والذي يطرح مجموعة من العراقيل، أمام كل سياسة منتهجة للقضاء عليه والحد من معدلاته، إلا أنّ السياسة المالية أبرزت نجاعتها في القضاء عليه أو الحد منه وذلك عن طريق أدواتها، غير أنّ السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى، كما أنّ السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي و الآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد. وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من أربعة مباحث النقاط التالية:

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وعوامل نجاحهما

المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية

المبحث الرابع: أدوات السياسة المالية في معالجة التضخم

المبحث الأول

مفهوم السياسة المالية وتطورها

المطلب الأول : تعريف السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزنة¹. وكانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة و ميزانية الدولة، و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق أكاديمي واسع بنشر كتاب "السياسة المالية و دورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN ، و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثمّ ركز الاقتصاديون جُلّ اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها، و لكن نظراً لأنّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر .

- فنعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة².

- بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية³.

- كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف و التوجهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

¹ - طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

² وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص431.

³ - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

- هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل و ذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات¹.

و هناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات و الإجراءات المدروسة و المتعمدة المتصلة بمستوى و نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، و بمستوى و هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى².

و من خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات.

و مما سبق يمكن القول إن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها العامة و التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل و الإنتاج و التوظيف أي تنمية و استقرار الاقتصاد الوطني و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية

لقد شهد علم المالية تطوراً كبيراً في فكرته و أهدافه و وسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و هو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تُعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، و حينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة و لكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

¹ - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص323.

² - أنظر: Philip . A. Klein, *the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective* Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176.

و ظل الأمر كذلك حتى طرأت تغييرات متعددة اقتصادية و اجتماعية حول دور الدولة و ضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، و من هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، و أن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في كل دولة من الدول.

و لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، و الثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة فتتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الاقتصاديات الرأسمالية) أو التخطيط المالي (في الاقتصاديات الاشتراكية). وذلك على النحو التالي:

أولاً : السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجارين و الطبيعيين) "

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع و غياب أي تأثير لها.

تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل و منظم و محدد المعالم حول السياسة المالية للدولة و تأثيرها على النشاط الاقتصادي، و نظراً لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة و مدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن أفلاطون و أرسطو قد اهتموا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار و منع الاحتكار و تحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلاً عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) و التي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب و الصداقة وبدون تدخل من جانب الدولة و لم يتعرض كل من أفلاطون و أرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم¹.

و قد أقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار و وضع حدود دنيا و عليا لها، و منع الاحتكار و كذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، و هذا ما رفضه أو رسم (ORASM)، إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات و إدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كما أضاف إن كان للدولة دوراً في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فإن أحد

¹ - حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986، ص ص 164-167.

عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب، التي يجب أن تتصف بالعدالة و اليقين و السهولة و الاقتصاد. وهو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي¹.

و مع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية و الاقتصادية - في عصر التجاريين- اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أوضح توماس من (Thomas Min) خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل و تدهور في النشاط الاقتصادي ، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة و زيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير و تحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية².

و يلقي هذا الفكر قبولاً عند ويليام بيتي (W.PETTY) حيث يرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس، يمكن أن يؤدي إلى ازدهاره، و ذلك إذا كانت تتفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، و أوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام و ترشيده و قصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة ، العدل ، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للعاطلين، و تعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة³.

و في إطار فلسفة الفيزيوقراط (PHISOCRATES) الرافضة لأفكار التجاريين و التي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة و توجهه نحو التوازن الطبيعي⁴ أكد فرانسوا كيناي (FRANCOIS Quesnay) باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، و ضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي و ليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، و من ثمّ الأسعار و بالتالي الإضرار بالنشاط التجاري و الثروة، و من ثمّ يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في

¹ - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 170- 172.

² - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 173.

³ - عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 159- 161.

⁴ - عبد الرحمن يسرى، مرجع سابق، ص 173.

حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، و ذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتراع سلباً على دورة النشاط الاقتصادي، و لم يضيف الطبيعيون أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية¹.
مما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

ثانياً : السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانباً لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و يجب أن يُقتصر دورها على الدفاع و الحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث برجل الحراسة الليلي².

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق، و مدلول اليد الخفية لآدم سميث و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق، و الذي عادة ما يُصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له"³ و جوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية مما يضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، و تفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق ، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، و لما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا، و بالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأى زيادة في الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع و الخدمات، و بالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد⁴.

و لكي تزيد مستويات الإنتاج و الدخل و العمالة يقتضي ذلك زيادة الإنتاج بعض الشيء، عن الطلب القائم في السوق و عندئذ سيخلق العرض الجديد المتولد عن زيادة الإنتاج طلبه و هكذا يؤكد التقليديون أنه إذا ترك القطاع الخاص حراً في بيئة تتوافر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية، فإنه يسعى لإنتاج حاجاته و رغباته و تعظيم ثروته و تحقيق مصلحته، و بالتالي يستمر في الإنتاج، و لا

¹ - جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص81.

² - نفس المرجع، ص116.

³ - عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص90.

⁴ - حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص40.

يتوقف إلا عند مستوى العمالة الكاملة، حيث تصبح في هذه الحالة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفاً كاملاً¹، كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو" ، و "جون ستويرت ميل" و "ألفرد مارشال" يؤمنون بميل الادخار و الاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، و عند مستوى التشغيل الكامل دائماً، و لكي نضمن هذه النتيجة، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، و سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج و تنمية الاقتصاد الوطني، و كل تدخل من قبل الدولة هو إخلال بالتوازن الطبيعي للقوى التلقائية و تحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص، و من ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن و الدفاع و العدالة، و بذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي²، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي و الناتج و المستوى العام للأسعار و ذلك نظراً لأثر الإزاحة (Crowding out)، إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق السندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي للخفض مساوياً للاستثمار الخاص و الاستهلاك الخاص (لزيادة الادخار)، و بالتالي عدم تغير الطلب الكلي³. للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أثر غير مستقل نابع من أسلوب تمويل الزيادة و إن كان في الإنفاق أو الخفض في الضرائب.

و يترتب على تحديد دور الدولة و تكييف نفقاتها و إيراداتها على نحو ما تقدم، قيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها⁴ : حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حيادياً بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد و القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، و وجوب ضغط الميزانية، بحيث لا تمثل النفقات العامة بنسبة ضئيلة من الدخل القومي و اعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب و تقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التي يسمح بها دور الدولة و ضرورة توازن الميزانية سنوياً، أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة و الإيرادات العامة و يتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه الأربعة التقليدية السابقة الذكر، و بالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم ،

¹ - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص40.

² - عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص323.

³ - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكويت، 1994، صص202-206.

⁴ - أنظر: Jesse Burkhead, Government budging, John Willy, New York, 1963, p p 11- 13.

و الدخل دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي، و ظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة، و ظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات و الأزمات بين الحين و الآخر، و عندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي و خلقت هذه الأزمات ظروفاً جديدة أثبتت بما لا يدعو مجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمراً واقعياً، و في أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية، لقدر من البطالة في الموارد المادية و الإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها. و قد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية¹.

و هكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة و السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية و ازدياد حدتها و من ثم إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثالثاً : السياسة المالية في الفكر الكينزي

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن و ما أملت على السياسة المالية من دور محدود و قاصر، فإن التطورات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي².
افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، و إنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

و لقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغييرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت

¹ - حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مرجع سابق، ص18.

² - أنظر: Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p13.

العالم بداية الثلاثينات و منه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة و التوظيف ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل¹.

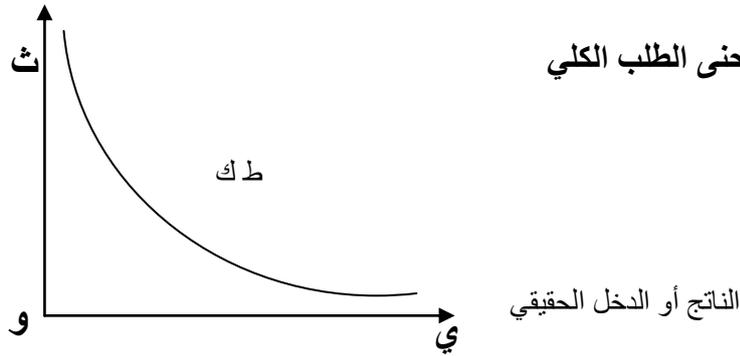
و يمكن توضيح شكل كل من منحنى الطلب الكلي و منحنى العرض الكلي وفقاً للمفهوم الكينزي

فيما يلي :

أ- منحنى الطلب الكلي :

يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و الناتج أو الدخل

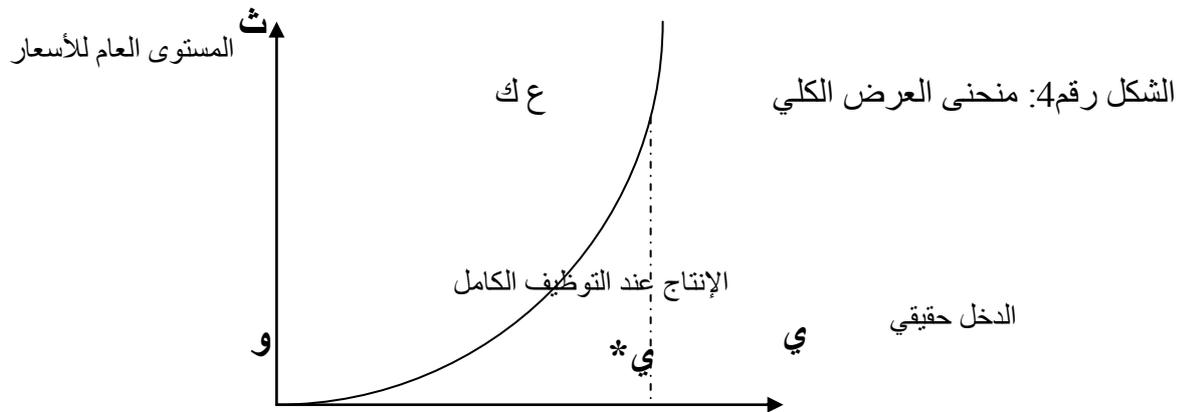
الحقيقي و المتمثلة في الشكل التالي :



يتضح من الشكل السابق، أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، و العكس صحيح لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

ب- منحنى العرض الكلي

يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار و الدخل الحقيقي.



¹ - محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص176.

يتضح من الشكل السابق، أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار و العكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

و حسب كينز، يتحقق دائماً الدخل الوطني التوازني عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي، و أن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل¹. وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب.

أوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائماً، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف، كما أن الاقتصاد القومي أساساً غير مستقر، و من ثمّ فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي و تصحيح الخلل في آليات السوق، و ذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة. و منه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي و السياسة المالية، و قد بدأ التحليل الكينزي بانتقاد التحليل التقليدي و رفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له و تلقائية التشغيل الكامل، و خلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، و أن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

و وفقاً للتحليل الكينزي، فإن توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية، و إنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، و بالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل². و نتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سلفة الذكر) و اتخذت مفهوماً وظيفياً و أصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، و لذلك أُطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، و أصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة

¹ - محمود فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص178.
² - عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، مرجع سابق، ص146.

و قوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية و مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد و تتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، و بالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات و النفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق العام مع الالتجاء إلى العجز المنظم في الميزانية و استخدام الضرائب استخداماً يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك و الاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل و الإنتاج مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أو تحقيق حدتها.

أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، و بالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عارمة من ارتفاع الأسعار، و عليه فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على خفض و تقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق العام و زيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتناس القوة الشرائية الزائدة و حجزها عن التداول، و هكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطراً، و بالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، و بالتالي مستوى الناتج و التشغيل و ذلك على الرغم من وجود أثر المزامنة*، كما أن الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، و ذلك وفقاً لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة (BALANCED BUDJET MULTIPLIER)¹.

و سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات، و أفاض زملاء هانسن (hansen) و تلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية و إمكانيتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء :
المالية التعويضية و المالية الوظيفية².

* - في حالة زيادة G أو خفض T على سبيل المثال سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة التي سوف تؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص و بالتالي الحد من الأثر الإيجابي لتغيير في أدوات السياسة المالية وهو ما يمكن التغلب عليه من خلال تمويل الزيادة في الإنفاق أو تخفيض في الضرائب من خلال الإصدار النقدي الجديد.

¹ - Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher, Macro Economics, Mccraw, Hill International Booklom, 1984, p87.

² - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص35.

و لقد بدى منطقياً نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير و معالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية II.

و لقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي اتبعت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية¹ للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي و القضاء على البطالة الإجبارية و المقنعة و رفع حجم الإنتاج و الدخل الوطني، و منه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، و على هذا ظهر إلى جوار السياسة الاقتصادية سياسة مالية تتفق معها و تستخدمها الدولة للتأثير عليها و توجيهها الوجهة التي تراها و هي في هذا التأثير تزداد قوة كلما اتسع مدى نشاط الدولة الاقتصادي.

المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية

يمكن للحكومة أن تؤثر في المجال الاقتصادي العام عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية الرئيسية الثلاثة المتمثلة في النفقات العامة ، الإيرادات العامة و أرصدة الميزانية .
ففي حالة الكساد تتدخل الحكومة بإحدى أدواتها من أجل إنعاش الاقتصاد وذلك بانتهاج سياسة مالية توسعية أما في حالة التضخم فتتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بانتهاجها سياسة مالية انكماشية ويمكن استعراض التدخل الحكومي في الاقتصاد كالاتي :

- (1) النفقات العامة
- (2) الإيرادات العامة
- (3) الأرصدة الموازية

الفرع الأول : النفقات العامة

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه² عبارة عن مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تضمه هذه الدولة .

1 - تقسيم النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة بالاعتماد على عدة معايير أهمها³:

- معيار استخدام القوة الشرائية

¹ نفس المرجع ، ص36.

² السيد عبد المولى ، المالية العامة ، (دار الفكر العربي بيروت لبنان 1972) ص 49

³ عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية: تحليل كلي وجزئي للمبادئ ، (الدار الجامعية ، الاسكندرية 2000) ص 437

- معيار طبيعة العملية الاقتصادية (التقسيم الوظيفي)
- معيار دوريتها

أولاً : تقسيم النفقات العامة من حيث استخدام القوة الشرائية

تنقسم النفقات العامة من حيث تأثيرها على الدخل القومي إلى قسمين:

- النفقات الحقيقية
- النفقات التحويلية

وفق هذا المعيار تتم التفرقة بين النفقات من حيث من يقوم بالاستعمال المباشر للقوة الشرائية للنقود موضوع النفقة، فإذا كانت الدولة وكافة الهيئات العامة هم المستعملون المباشرون للقوة الشرائية وذلك عن طريق شرائهم للسلع والخدمات من الأفراد والمشروعات الخاصة فإننا نكون بصدد النفقات الحقيقية، وعلى العكس إذا كان الأفراد والمشروعات الخاصة هم المستعملون المباشرون للقوة الشرائية للنقود موضوع الاتفاق دون قيامهم بدفع مقابل ذلك في صورة سلع وخدمات فإننا نكون بصدد نفقات ناقلة أو محولة للقوة الشرائية¹

ثانياً : تقسيم النفقات العامة وفقاً لطبيعة العملية الإنتاجية

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى:

- النفقات الإدارية: وهي النفقات المرتبطة بسير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة وتشمل على نفقات الدفاع الأمن والعدالة إلى جانب التمثيل السياسي .
- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تخصصها الدولة لوظائفها الأساسية كالخدمات القاعدية، مثل التعليم الصحة إلخ
- النفقات الاقتصادية: وهي النفقات العامة ذات الطابع الاقتصادي المتمثلة في النفقات القاعدية ، مثل النقل السكن ، إلخ

ثالثاً: تقسيم النفقات العامة من دوريتها

- تقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية
- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتكرر دورياً خلال فترة زمنية معينة مثل كل شهر ،سداسي سنة إلخ كمرتبات الموظفين .

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية: تحليل كلي وجزئي للمبادئ، مرجع سبق ذكره، ص ص 68 و69

النفقات غير العادية : هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة وهي النفقات المخصصة للكوارث الطبيعية.

2 - الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

يعتبر استخدام النفقات العامة للتأثير على الظروف والأوضاع الاقتصادية من أحدث الأساليب المالية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، ففي فترات الانكماش تقوم السلطات العمومية بحقن الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الإنفاق العام وذلك بغرض رفع القوة الشرائية للاقتصاد القومي، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي ولاستثماري ومن ثم إنعاش الاقتصاد القومي وتحريك أجهزته، وهذا ما يعرف بالمنطق الكينزي (المضاعف أو المعجل) إلا أن هذا يتوقف على نوعية الإنفاق العام¹ فبالنسبة للنفقات التحويلية المتعلقة بالنفقات الاجتماعية والمعاشات الاستثنائية فإنها بمثابة حقن نقدي للاقتصاد القومي ينتج عنه زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وبذلك فإن السياسة المالية الإنفاقية هنا تتكفل بالاستقرار الاقتصادي الداخلي وعلاج حالة الركود أو الانكماش .

أما بالنسبة للنوع الثاني من الإنفاق والمتمثل في الإنفاق على الأشغال فإنه يستخدم لمحاربة البطالة عن طريق تقوية البنيان الاقتصادي، أي عن طريق زيادة لإنفاق الموجه الاستثمار وذلك بغرض إنعاش الاقتصاد القومي، وقد سلكت العديد من الدول هذا المسلك من أجل اجتياز حالة الكساد الكبير الذي حدث في 1929 وقد تلجأ الدول إلى الحالة العكسية أي تخفيض الإنفاق العام في حالة محاربة ظاهرة التضخم. وخلاصة القول أن الإنفاق العام عادة ما يستخدم كأداة فعالة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية من خلال ضبطه وترشيده أو توسع فيه.

الفرع الثاني : الإيرادات العامة

تعتبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية²

¹ عبد المنعم عز محمود ، أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد المالي الوضعي ولاسلامي بين النظرية وتطبيق ، (مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 1999) ص 346

² قدي عبد المجيد المرجع السابق ص 139

1 - تقسيمات الضرائب

تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع، فهي تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، وتماشيا مع موضوع البحث فإننا سنركز دراستنا هذه على التقسيم من جانب تحمل عبء الضريبة (الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة)، وذلك لتحديد الآثار الاقتصادية التي تنجر عن فرض الضرائب المباشرة أو غير المباشرة .

أولاً: الضرائب المباشرة

ويقصد بها الضرائب التي تفرض مباشرة على المداخيل والثروات سواء كانت لشخص معنوي أو طبيعي ومن أهم الضرائب المباشرة، ضريبة الدخل، ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والضرائب العقارية¹

وهذا النوع من الضرائب لا يخلو من مزايا وعيوب يمكن ذكرها في مايلي :

مميزات الضرائب المباشرة : تتميز الضرائب المباشرة ب:

- (1) عدالتها في توزيع الأعباء حيث تأخذ بمبدأ التصاعد وظروف الممول
- (2) عدم تأثرها بالدورات التجارية والتقلبات الاقتصادية مما يؤدي ثبات حصيلتها نسبيا
- (3) سهولة تقديرها، وبالتالي يعتمد عليها في تقديرات إيرادات الموازنة
- (4) يشعر الممول بوطأتها، مما يجعله يتابع الدولة في كيفية إنفاقها
- (5) تتميز بالوضوح، حيث يعرف كل ممول على وجه التحديد المقدار الذي يدفعه.

عيوب الضرائب المباشرة : من أهم عيوب الضرائب المباشرة مايلي :

- (1) لا تتضمن صفة العمومية وكثيرا ما تخرج الدولة عن العمومية بإعفاء بعض الفئات منها وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حصيلتها
- (2) عدم وجود المرونة الكافية وعدم إمكانية التحكم في حصيلتها
- (3) انخفاض القيمة الحقيقية للحصيلة منها في ظل استمرار ظاهرة التضخم
- (4) نظرا لقيام الأفراد بدفعها مرة كل عام فهي ثقيلة العبء عليهم

¹ عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره ص، 264

ثانيا: الضرائب غير المباشرة

وهي كل الضرائب التي تمس كيفية استعمال الدخل، أي الاستهلاك أو هي تلك الضريبة التي يستطيع من يقوم بتوريدها للخزينة نقل عبئها إلى الغير فيكون بمثابة وسيط.

ومن أهم الضرائب الغير مباشرة الرسوم الجمركية ضريبة الإنتاج وضريبة الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة .

هذا النوع من الضرائب لا يخلو من مزايا وعيوب يمكن ذكرها فيما يلي:

مميزات الضرائب غير المباشرة : تتميز الضرائب غير المباشرة ب :

(1) سهولة دفع الممول لهذه الضريبة لأنها تختفي في ثمن السلعة التي يشتريها وهي تتميز بطابع العمومية

(2) تتميز حصيلة الضرائب غير المباشرة بالمرونة

(3) سهلة في تحمل أعبائها نظرا لعدم الشعور بوطأتها

(4) إن التصاعد في الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى تقليل الاستهلاك

(5) يتم نقلها بطريقة منتظمة

(6) تتميز بسهولة تحصيلها دون تعقيد القوانين أو نشوب خلاف بين ممولها ومصحة الضرائب

عيوب الضرائب غير المباشرة: من أهم عيوب الضرائب غير المباشرة ما يلي:

(1) أنها لا تحقق العدالة الضريبية ولا تتناسب مع مقدرة المورد

(2) تتخفف انخفاضاً شديداً في فترات الانكماش الاقتصادي

(3) تستلزم جبايتها عدة إجراءات وشكليات لنفادي الغش، وهذا ما يؤدي إلى إعاقة الإنتاج

وتداول الثروة

2 - الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة للدولة:

لا تقل أهمية ميكانيكية الإيرادات العامة عن تلك المتعلقة بالنفقات العامة، حيث يمكن استخدامها هي الأخرى للتأثير على الأوضاع الاقتصادية للدولة، وتستطيع هذه الميكانيكية على اختلاف أدواتها أن تحقق آثاراً مباشرة على الدخل والأوضاع الاقتصادية السائدة.

قد تلجأ الدولة إلى استخدام القطاع الضريبي كعامل مؤثر على الوضع الاقتصادي حيث تعتبر الضريبة دائماً الأداة الأكثر فعالية ومرونة والتي تستخدم لإنعاش الاقتصاد القومي وفي تصحيح الاختلال.

ففي حالة الكساد تقوم السلطات المالية بانتهاج سياسة مالية توسعية وذلك لتخفيض معدلات الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية مما تسمح بإنعاش الاقتصاد نتيجة زيادة الدخل من ناحية وزيادة الميول نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية للمواطنين وهو ما يعتبر حقن جديد للاقتصاد بأموال وفرص عمل وهذا ما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة والتخلص من مشكلة الكساد.

أما في حالة التضخم، فإن السلطات المالية تقوم بالحالة العكسية وذلك برفع معدلات الضرائب لمحاولة خفض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق السياسة المالية الانكماشية. وبالتالي السياسة المالية الانكماشية (رفع معدلات الضرائب) تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

الفرع الثالث : الأرصدة الموازنة

يتمثل العجز أو الفائض التباين بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات، ويشير العجز الموازني إلى وجود سياسة مالية توسعية، بينما يدل الفائض على سياسة مالية انكماشية، فالضرائب وجزء من الإيرادات الأخرى تمص جزءا من القدرة الشرائية للقطاع الخاص، بينما تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الطلب الكلي¹

1 - مصادر تمويل عجز الموازنة

تلجأ جميع الدول لتغطية الحاجة أو احتياج التمويل للعديد من الطرق وذلك إما عن طريق الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية، عن طريق بيع السندات إلى الهيئات والمؤسسات أو عن طريق التمويل الخارجي.

أولا: التمويل عن طريق البنك المركزي

تستطيع الحكومة أن تلجئ البنك المركزي لتمويل الاحتياج بواسطة بيع سندات له أو بواسطة الاستعانة بتسبيقات مباشرة منه ، وتؤدي هذه الطريقة إلى زيادة الكتلة النقدية بالمعنى الواسع.

¹ حميدات محمود ، دور السياسة الموازنة في تمويل التنمية تطبيق على الجزائر ،(الجزائر جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، 1995) ص 29

ثانيا: التمويل عن طريق البنوك التجارية

تتم هذه الطريقة من خلال شراء سندات الدين العام المصدرة من قبل الخزينة العمومية عن طريق البنوك التجارية.

ثالثا: التمويل بواسطة القطاع الخاص غير المصرفي

في هذه الحالة يتم بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص غير المصرفي، أي يتم هنا تحويل ملكية إيداع القطاع الخاص إلى الإيرادات العامة للدولة، وللإشارة فإن هذه العملية لا يوجد لها تأثير على الكتلة النقدية ولا على سيولة النظام المصرفي.

رابعا: التمويل الخارجي

في هذه الطريقة يتم الالتجاء إلى العالم الخارجي لتمويل العجز الموازي، حيث أن رؤوس الأموال الخارجية لا تؤثر على الكتلة النقدية إلا في الحالة التي يمكن أن تؤدي إلى رفع العملة التي هي في يد القطاع المصرفي.

2 - الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة

يؤدي استعمال عجز الميزانية العامة إلى آثار اقتصادية إيجابية وسلبية يمكن تلخيصها في مايلي :

أولاً: الآثار الإيجابية

يعتبر الكينزيون السياسة المالية وسيلة لدفع الاقتصاد في حالة الركود، وذلك من خلال تنشيط الطلب الفعلي عن طريق تعويض النقص في الطلب الخاص بزيادة الطلب العام ، خاصة الطلب الاستثماري وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ويسمح الالتجاء إلى عجز الموازنة العامة إلى القروض العامة بتوزيع أعباء الاستثمارات العمومية الكبيرة على عدة سنوات.

ثانيا: الآثار السلبية

تتمثل في:

- 1 - تضخم أعباء الميزانية المستقبلية باعتبار أن القروض الحقيقية هي ضرائب مؤجلة وهو ما ينتج عنه أعباء التسديد بالإضافة إلى الفوائد الواجب دفعها، فهي تضغط بصفة كبيرة على ميزانية السنوات القادمة.
- 2 - إحلال النشاط الاقتصادي الخاص، ويظهر ذلك من خلال تمويل عجز الميزانية بواسطة القروض الخاصة غير المصرفية وهذا ما يسهم في امتصاص جزء من الادخار المتوفر الذي يمول الاستثمار من خلال ارتفاع معدلات الفوائد.

ومنه فإن السياسة المالية هي السياسة التي تنتهجها الحكومة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية السائدة من خلال استعمالها للعديد من الأدوات المتاحة.

المطلب الرابع : مراحل السياسة المالية المتدخلة

إنَّ التغييرات العملية و الإيديولوجية التي طرأت على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي كان لازماً على السياسة المالية أن تتخلى عن مفهوم الحياد و تتبنى مفهوم التدخل، و يمكن رد تدخل السياسة المالية إلى مرحلتين¹ :

أولاً : السياسة المالية المحضرة

و يشيع تناولها بين الكتاب تحت عنوان "نظرية سقي المضخة"². و مقتضاها أن الدولة عن طريق سلطاتها المركزية أو المحلية يمكنها تنفيذ برامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة و على نطاق واسع و تمويل عن طريق الاقتراض، يكون من شأنها إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض و السير بمفرده اعتماداً على قوته الذاتية فيما بعد.

و الفكرة الأساسية التي تقترحها نظرية سقي المضخة يتمثل في أن برنامجاً³ للإنفاق العام يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد و يشجع عن الانتعاش و النهوض، و يتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في أن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشطة، و لا تمثل خصماً من القوة الشرائية النشطة، و في معظم الأحوال فإن النفقات التي تمول بالاقتراض تلبى هذا المطلب بدرجة أكبر و هي أكثر توسعاً في الاتجاه من النفقات التي تمول بأية وسيلة أخرى.

إنَّ نظرية سقي المضخة تفترض أن الشفاء سوف يكون معجلاً و أن الإنتاج يزداد لأن الموارد غير المستخدمة سوف تستخدم بواسطة النفقات الحكومية المتزايدة، كما تفترض أيضاً أن الازدهار سوف يستمر بعد توقف النفقات الأساسية، و سوف يستمر الإنفاق الخاص في الارتفاع أو يظل عالياً بقوته الذاتية⁴.

و منه إن اصطلاح سقي المضخة يحمل معه استنتاجاً أن حجماً معيناً من الإنفاق العام المتغير في ظروف معينة سيكون له أثر وضع الاقتصاد على الطريق نحو الاستعمال الكامل للموارد بقوته الذاتية و بدون مساعدة إضافية من الإنفاق الحكومي، غير أن مفهوم سقي المضخة لا يحمل معه استنتاج قيمة

¹ - عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 68.

² - نفس المرجع، ص 69.

³ - عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية، مرجع سابق، ص 70 - 71.

⁴ - عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 71.

الإنفاق اللازم لكن فقط استنتاج أنه مهما كان المبلغ المطلوب عاجلاً أو آجلاً فإن الاقتصاد سيكمل بقوته المحركة الذاتية.

و مما سبق يمكن القول إن سياسة السقي بالمضخة تقتصر مهمتها على إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش و من ثم بإمكانه السير ذاتياً، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، كما يقتصر توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط.

ثانياً : السياسة المالية التعويضية

تعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، و يتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه عند إعداد الإنفاق الحكومي و السياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساساً بالموقف الاقتصادي و الاتجاهات الموجودة، و لهذا يستخدم تيارى الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، و لكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي¹ و لتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة أن تغير من طلبها للسلع و الخدمات أو أن تؤثر على طلب الأفراد و المشروعات (بتخفيف أو زيادة أعبائهم الضريبية) أو على حجم الاستثمارات أو مقدار السيولة. فتنطبق هذه القاعدة قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض أي التخلي عن مبدأ توازن الميزانية، و أهمية الالتجاء إلى مبدأ عدم توازن الميزانية كأداة لتحقيق التوازن على المستوى الوطني و استقرار الأسعار.

و تؤكد النظرية المالية التعويضية على أن الاعتبار الموجه في كل الأوقات يجب أن يكون هو حالة الاقتصاد²، فإذا كان الإنفاق الخاص بالنسبة للفرد و المشروعات في حالة انهيار فإن الإنفاق العام يجب أن يزداد أو تخفض الضرائب بهدف تشجيع الإنفاق الخاص.

و في بعض المواقف يمكن استخدام كل من وجهتي السياسة التعويضية: زيادة النفقات و خفض الضرائب في نفس الوقت، و يكون العكس بطبيعة الحال هو ضرورة خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كلاهما كلما زاد حجم الإنفاق الخاص و تستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين³ هما التأثير على الاستهلاك و التأثير على الاستثمار.

¹ - باهر محمد غنم، سامي السيد، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، 1998، القاهرة، ص 614.

² - السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 75.

³ - باهر محمد غنم، سامي السيد، مرجع سابق، ص ص 615-616.

أ: التأثير على حجم الاستهلاك

هناك وسيلتان مالتان هما تخفيض الضرائب و زيادة بعض أنواع الإنفاق العام، فتخفيض الضرائب خلال فترة الركود يؤدي إلى زيادة الإنفاق و ما ينتج عنه من ارتفاع القوة الشرائية المتاحة للأفراد و المشروعات، و تكون الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الاستهلاكية أكثر فعالية في هذه الحالة. من تخفيض الضرائب على الدخل لأنه من الصعب قياس آثار تخفيض ضرائب الدخل لتوقفها على كيفية توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة و ميولها الاستهلاكية.

أما الوسيلة الثانية لزيادة الاستهلاك هي زيادة بعض أنواع النفقات العامة و خاصة النفقات الاجتماعية و التحويلية، حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى تجنب المنافسة بين القطاعين الخاص و العام التي توجد في حالة قيام هذا الأخير بمشروعات معينة، و إلى جانب هذه الوسائل التي تتخذ في مجال الموازنة للتأثير على مستوى الاستهلاك توجد وسيلة أخرى تستطيع الدولة أن تلجأ إليها لتثبيت الأوضاع الاقتصادية هي سياسة الأجور.

ب : التأثير على الاستثمار

تستطيع الدولة أن تقوم باستثمارات عامة مباشرة كما تستطيع أن تؤثر على حجم الاستثمارات في القطاع العام و الخاص و ذلك عن طريق وسائل التمويل التي تضعها تحت المشروعات من إعانات و قروض و عن طريق المعاملة الضريبية و تحديد مستوى سعر الفائدة.

و للتأثير على الاستثمارات الخاصة نجد أن الدولة لا تستطيع التدخل إلا عن طريق وسائل غير مباشرة بالتخفيضات الضريبية و الإعانات أي مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروعات و تحسين مستوى ربحيتها.

مما سبق يتضح أن السياسة المالية التعويضية هي سياسة دورية أي أنها تتطلب عملاً مالياً مستمراً، كما أن توقيت عملها يمتد ليغطي مرحلتي الانكماش و التضخم.

المبحث الثاني

العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وعوامل نجاحهما

إذا كانت كل سياسة تلعب دورا هاما في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فهذا لا يعني أنها بمعزل عن بعضها البعض، فهناك مجال كبير للتعاون والترابط بين السياستين وبقيت السياسات ضرورة حتمية وموضوعية، ومن شأن ذلك كله هو التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية، ومن خلال ذلك نبين فيما يلي طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية .

المطلب الأول: مقارنة وطبيعة العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية

سأعالج هذا المطلب مقارنة وطبيعة العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية في الموضوعين التاليين نعالج كل منهما بمايلي:

- (1) المقارنة بين السياسة النقدية والسياسة المالية
- (2) طبيعة العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية

الفرع الأول: المقارنة بين السياستين النقدية والمالية

يمكن حصر أوجه الشبه والاختلاف بين السياستين النقدية والمالية في الجوانب التالية:

- (1) السياسة المالية تتمثل في سياسة الحكومة أما سياسة النقدية فتتمثل في سياسة البنك المركزي
- (2) تأثير السياسة المالية على الدخل يتم عن طريق الإنفاق (الطلب الكلي) مباشرة ويتحدد من خلال تغيير الإنفاق الحكومي الجاري ولاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة، إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية تتم في تغيير حجم الائتمان الذي ينعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي.
- (3) تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها إذ تحتاج إلى وقت أطول، وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغييرات دستورية وسن تشريعات حكومية جديدة، على عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الأحيان سن تشريعات وإجراءات دستورية عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية.

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة الموجودة بين السياستين المالية والنقدية

ترتبط السياسة المالية بالسياسة النقدية من خلال الدور الذي تقوم به السلطات النقدية وبقية الجهاز المصرفي لتمويل العجز في ميزانية الدولة، وعليه فإن الافتراض من الجهاز المصرفي يحدد لدرجة كبيرة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق الأساسي.

أولاً: تمويل العجز في ميزانية الدولة

ويتكون اقتراض الدولة من الجهاز المصرفي من قسمين، الأول يتمثل في الاقتراض من السلطة النقدية عن طريق الإصدار النقدي وهذا ينعكس مباشرة على الكتلة النقدية، والثاني يمثل الاقتراض من المصارف التجارية، وهذا الجزء يعتمد على وجود الاحتياطات غير المستخدمة لدى المصارف التجارية بعد الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات القانونية وهذا ما يؤثر على الكتلة النقدية .

ثانياً: التنسيق الأساسي

ويكون ذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل جنباً إلى جنب من أجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي، فمثلاً في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي من أجل التخفيف من حدة التضخم، ومنه على السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة وأن تتجنب الإجراءات المضادة، مثل زيادة النفقات أو خفض الضرائب، وإنما على السلطات المالية انتهاج سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح وبالتالي لا بد من وجود تنسيق بين السلطات المالية والنقدية في جانب اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات.

المطلب الثاني : عوامل نجاح السياستين النقدية والمالية

إن نجاح أي سياسة من السياسات الاقتصادية في أي دولة ما وفي ظل أي نظام اقتصادي، يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط .

الفرع الأول : عوامل نجاح السياسة النقدية

تعني استقلالية البنك المركزي استقلالية هذا البنك في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقلال الأسعار بقدر ما تكون ملتصقة، وعندما تكون مكلفة بأهداف أخرى فإن ذلك يحد

من استقلالياتها لأن العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق الهدف الرئيسي.¹

ثانياً: توفير أسواق نقدية ومالية منظمة ومتطورة

يكتسب وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلال تأمين السيولة للقطاع المصرفي، وتمكين السلطات النقدية من رقابة فعالة على لائتمان والنقود في الاقتصاد، وتستخدم السلطات النقدية التغيرات التي تحدث في السوق النقدي كمؤشر يستدل به على آثار السياسة النقدية التي تمارسها، ويسترشدها في اتخاذ القرارات المستقبلية.

ويتوقف اتساع السوق النقدي على تنوع الأصول التي يتم التعامل بها، كما تتوقف سيولتها على مدى إمكانية تحويل تلك الأصول إلى نقود عند الضرورة.

ثالثاً: تقويم أدوات السياسة النقدية

إن التحول من التحكم المباشر إلى التحكم غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مساهراً للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق، وعليه فلا بد من إدخال أدوات جديدة تقوم على السوق لتمكين البنك المركزي من توقع حدوث تطورات في الاحتياطي وامتصاص أو توفير السيولة المصرفية بناء على مبادرة منه وبصورة مرنة، وتتمثل هذه الإجراءات الجديدة في إدخال أدوات الخزينة، وإجراءات المزادات العلنية بالإضافة إلى تغيير قواعد الحصول على تسهيلات إعادة التمويل بالبنك المركزي لتسيير نظام المزادات العلنية، وهذا من أجل تسهيل عملية تحرير سعر الفائدة وتطوير أسواق رأس المال. وكما أشرنا سابقاً فإن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، فهي تحتاج إلى الجزء الآخر من السياسة الاقتصادية خاصة السياسة المالية.

وكذلك كما تحتاج السياسة النقدية لشروط ومعايير جديدة في ظل التوجهات الجديدة فإن السياسة المالية تحتاج لشروط ومعايير جديدة تتماشى مع هذه التغيرات.

رابعاً: إصلاح القطاع المصرفي

من أجل إعادة الدور الأساسي الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي وفي ظل التحول إلى اقتصاد السوق يستوجب تنفيذ برامج إصلاح تمس هذا القطاع، ويتضمن إصلاح المصارف في إدخال تعديلات على الأطر القانونية التي تحكم أعمال المصارف، والعمل على فتح هذا القطاع وإعادة رسمته،

¹ قدي عبد المجيد مرجع سبق ذكره ، ص94

وتحرير النشاط المصرفي وتقليص مساهمة الحكومة في رأس مال المصارف وتعزيز قواعدها الرأسمالية وتشجيع الدمج فيما بينها.

ويتم تطبيق الإصلاحات المصرفية بإزالة كافة الضوابط الإدارية على أسعار الفائدة وهيكل الأصول بالإضافة إلى البدء في التحول نحو أدوات التحكم النقدي التي تستند على عوامل آلية السوق من أجل تشجيع الوساطة المالية غير المصرفية وتمثل هذه الإصلاحات في:

(1) العمل على تحرير أسعار الفائدة

(2) الابتعاد عن الائتمان الموجه

(3) التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزينة

(4) العمل على تحرير الصرف الأجنبي

الفرع الثاني : عوامل نجاح السياسة المالية

تهدف العديد من الدول إلى إحداث إصلاحات تتماشى مع توجهات السياسة الاقتصادية من خلال توفير شروط جديدة لضمان الأحسن لسياستها الاقتصادية.

أولاً: الاستقرار السياسي

إن الاستقرار السياسي يعد من أهم الدعائم الأساسية لنجاح أي برنامج تصحيحي، وعليه على البلدان النامية أن تعمل على وقف الصراعات المسلحة والسياسية التي تهدد إمكانية استمرارية البرامج الرامية للنمو.

ومن أجل تحسين الكفاءة الاقتصادية الكلية يتطلب أن يسود مناخ الأمن والسلام، والعمل خلق المجال أمام حرية التعبير ونبذ النظم الدكتاتورية وتحقيق أشكال الحكومة القائمة على المشاركة، وبالتالي فتح المجال للديمقراطية لأن انتشار الصراعات يمكن أن يهدد الجهود الحالية لإعادة الهيكلة الاقتصادية وتخفيف من حدة الاختلافات في عدد من البلدان، وسيؤدي استمرار أو تصاعد الصراعات إلى إلحاق الضرر بثقة المستثمرين والتعجيل بهروب رؤوس الأموال مما يمثل خطراً جسيماً على تحقيق إنجاز سريع ومستدام للنمو وبالإضافة إلى ذلك لا بد من توفير الثقة للمستثمرين من خلال توفير مناخ الأمن والتقليص من تعاقب الحكومات.

ثانياً: الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي

يقتضي الأمر أن تزيد البلدان النامية من سرعة انفتاح اقتصادياتها أمام المنافسة وتعميق تكاملها مع الاقتصاد العالمي، وتعتبر زيادة نظم الصرف الأجنبي والتجارة أمراً أساسياً، كما يمكن أن يكون التعاون

الإقليمي بمثابة نقطة انطلاق فعالة نحو تحرير خارجي واسع النطاق، وهو يوفر إطاراً مفيداً يمكن فيه للدول أن تنشئ أطراً تنظيمية مشتركة، وأن تعمل على التنسيق بين سياساتها المالية العامة وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة متعددة الأطراف وكذلك التعاون في تنمية البنية الأساسية وفي منع الخلافات وحلها .

وبالإضافة فإن الانفتاح يفك القيود على الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى فتح المجال أمام قيود الشراكة لتغطي الاحتياجات التمويلية المحلية وخلق مناصب شغل جديدة .

ثالثاً : تركيز نشاط الحكومة على التوسيع في الإنفاق على الخدمات الرئيسية

إن مهام الدولة الجديدة العمل على توفير الرعاية الصحية الأساسية وتعليم وتحسين نوعيتهما وعلى إقامة البنية الأساسية الاقتصادية وهي الناحية التي مازالت الدول النامية متخلفة فيها عن باقي الدول المتقدمة.

ويتفق الجميع أن التعليم هو أهم عنصر لتحقيق التنمية، باعتباره المكون للإطارات في المستقبل، أما في ما يخص البنية الأساسية الاقتصادية فإن عملية شق الطرق وبناء المطارات والموانئ ذات أهمية بالغة لربط البلدان بالأسواق الإقليمية والدولية، فتوفير البنية التحتية تهدف بمجملها تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وفق أسس وضوابط محددة، مما يؤدي إلى جلب موارد جديدة ونقل الخبرة الأجنبية إلى البلدان. ويستدعي هذا دعم المؤسسات والتشريعات العامة، بما في ذلك الإطار الخاص بوضع السياسة وتنفيذها وإصلاح الخدمة المدنية لتعزيز المهنية والالتزام.

وعليه فعلى البلدان النامية التي تمر بمرحلة الانتقال أن تعمل على ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها من خلال تقليص الاستثمارات في قطاعات الإنتاج المباشر، وتحويلها إلى قطاعات البنية الأساسية المادية والخدمية مع الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص بصفة خاصة في مجال الإنتاج المباشر.

رابعاً: تعديل الأنظمة الضريبية

على الدول النامية إدخال تعديلات واسعة في الأنظمة الضريبية المتبعة بهدف خلق الحوافز لتشجيع التعامل بالأوراق المالية من ناحية، وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك لابد أن تعمل على تبسيط النظام الضريبي من أجل ضمان أحسن إدارة وتحصيل، والعمل على توسيع القاعدة الضريبية وخفض معدلات الضرائب وتحسين كفاءة الإدارة من خلال تقليص نفقات التحصيل ومحاربة التهرب الضريبي من خلال جذب مسؤولين أكثر كفاءة في إدارة الضرائب.

المبحث الثالث

أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة.

فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا نحاول في هذا المبحث التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الفقرة الأولى: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما¹.

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس التغيرات في التفاصيل الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يدعم غيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلزمه زيادة معدل النمو الاقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد

¹ - سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162.

الاقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها موريتانيا، له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية، وهنا نتساءل كيف يمكن أن تكون السياسة المالية في خدمة الاستقرار الاقتصادي؟ وهو ما نحاول الإجابة عنه فيما يلي:

الفقرة الثانية : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني. بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب¹ مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة:

1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛

2- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي:

أ- أدوات السياسة المالية: من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتقاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية؛

¹JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240

ب- أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجز أو فائض.

الحالة الأولى: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

أ- عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة): تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.

أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي و الإنفاقي، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية و شق الطرقات والمدارس والمستشفيات.... إلخ. أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار¹، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول

¹ - وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص 224.

الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأول من الدخل¹.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولا بد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب²، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ب- زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي³ أي أن هناك طلبا تقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيله الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة.

1 - زيادة الضرائب

هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي.

ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر

¹ - سمير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص 335.

² - طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 205.

³ -

على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها إلى انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع.

فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب السعرية لهذه السلع.

2- تخفيض النفقات العامة

إنّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور.... الخ، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة.

ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة¹.

الحالة الثانية: تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار، إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة، دون حدوث زيادة مناظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن رفع التكاليف.

وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي مشكلة الكساد التضخمي وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أينما أخذت الأجور اتجاهها التوسعي. أما في الدول النامية ومنها موريتانيا، فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنمية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار أو عدم توفر شبكة الطرق والمواصلات.... الخ. مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وانخفاض إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها، وفي ظل هذه

¹ - سهير ، محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص345.

الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي:

- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق .

- تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم؛

- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

المطلب الثاني : دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يسعى الإنسان في حياته اليومية إلى إشباع حاجات متعددة مثل التعليم، الغذاء... الخ، كما أن هذه الحاجات تتزايد مع مرور الزمن والتقدم الحضاري.

يقصد بالموارد البشرية والموارد الطبيعية ورأس المال: تشمل الموارد الطبيعية، الأراضي الزراعية والمعادن وكافة الموارد الطبيعية الأخرى، ويشمل رأس المال كل الاستثمارات والمباني والآلات المستخدمة في الإنتاج، غير أن المشكلة هي تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد المتاحة، ويترتب على هذه المشكلة الاقتصادية ضرورة تحديد السلع التي يتم إنتاجها والكميات المنتجة من هذه السلع.

ولكن كيف يتخذ المجتمع القرارات الخاصة بتحديد السلع التي يتم إنتاجها وتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة ولذا يجب أن تتوفر وسيلة تنظيمية لاتخاذ هذه القرارات، وتوجد وسيلتان لاتخاذ هذه القرارات هما¹ : جهاز السوق ، تدخل الدولة.

الفقرة الأولى: معنى تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع¹. و يشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

¹ - سهيل محمود معتوق، أمينة عز الدين عبه الله، مرجع سابق، ص275.

- تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع لخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة.

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة و أخرى أو بين غرض و آخر، أو قطاع اقتصادي و آخر، و في جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجة و الأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تتال تفضيل الأفراد².

و كما أشرنا سابقاً أن هناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد.

فالوسيلة الأولى أي جهاز السوق يميزها قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الوسيلة الثانية أي تدخل الدولة فيميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

الفقرة الثانية : تدخل الدولة لتخصيص الموارد*

من المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية، وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيهه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد والوحدات وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز؛
- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية، ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية

¹ - كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 42.

² - رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى القاهرة، 1989، ص 158.

* - لمزيد من التفصيل حول تخصيص الموارد أنظر: سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، مرجع سابق، ص 273-310.

عامة و السياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لا شك أنه يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها ويؤدي أيضا إلى وقوع كوارث في المستقبل عندما ينضب معينها دون توفير البدائل المناسبة¹.

وعند الحديث عن السلع الجماعية يجب أن نفرق بين الإنتاج العام لهذه السلع وتوفيرها من طرف الحكومة، فقد تقوم الدولة بالإنتاج المباشر، هذه السلع الجماعية عن طريق المشروعات العامة، وقد يتم إنتاج بعضها في القطاع الخاص لحساب الدولة فمثلا إذا أرادت الدولة توفير خدمات التعليم والعلاج فيمكن أن تقوم ببناء المدارس أو المستشفيات عن طريق شركات القطاع العام أو عن طريق شركات القطاع الخاص، حيث تقوم الدولة بتمويل توفير هذه السلع بموارد الموازنة العامة وتقديمها بدون مقابل أو بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها.

الفقرة الثالثة: إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد

هناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكلا الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

- بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة؛
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها؛
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة؛
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

- بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل

¹ - رياض الشيخ، المالية العامة، مرجع سابق، ص 160.

الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).

وأخيرا نخلص إلى أنّ السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج.

المطلب الثالث : السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصاح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع. وهناك نوعان من توزيع الدخل.¹

الفقرة الأولى : توزيع الدخل على أفراد المجتمع

أولا : التوزيع الوظيفي

ويقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع من الدخل الوطني، وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين²، تضم الأولى الأجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية. ويقاس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي للدخل عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل الوطني وبديل التقارب بين النسبتين على أن التفاوت في توزيع الدخل منخفض والعكس بالعكس.

ثانيا: التوزيع الشخصي للدخل

هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي، وعند الحديث عن التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية يبرز التساؤل عن العوامل التي تقف وراء التفاوت

¹ - عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص459.

² - سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص250.

الشديد في توزيع الدخل الوطني، هناك أسباب متعددة تقف وراء التفاوت في الدخل منها ما يرجع إلى خصائص إنسانية ومنها ما يرجع إلى ما يتمخض عن سير العملية الاقتصادية، وبصفة عامة هناك عاملان يؤديان إلى التفاوت وهما:

- 1- الفرص المتاحة للفرد وتتمثل في المواهب والقدرات الذهنية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة والثروة الممنوحة من الوالدين والأقارب؛
- 2- التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية بين فئات المجتمع أي التفاوت في تملك الثروات المدرة للدخل والتي يملكها الأفراد ولا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئياً، وهكذا تعمل القوانين على تركيز الثروة لدى فئة معينة، وتنتقل هذه الثروة من جيل لآخر ومن المعلوم أن هذا التركيز في الثروة ينعكس في شكل تفاوت شديد في توزيع الدخل الوطني، وهذه العوامل وغيرها في تحديد نمط توزيع الدخل الوطني والثروة الوطنية، وخلق درجة من التباين في المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وهنا يتسم الدخل بعدم العدالة في توزيعه وفي غير صالح الطبقات العاملة عموماً، وأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة على وجه الخصوص، ومن هنا تبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت وذلك بإعادة توزيع الدخل الوطني التي ينبغي أن تقوم بها الدولة ليس إرضاء فقط لمتطلبات اجتماعية وإنما أيضاً لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصادي ومنه تكون مبررات إعادة التوزيع اجتماعية واقتصادية في آن واحد.

الفقرة الثانية: كيفية إعادة توزيع الدخل

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في مجموعات ثلاثة:

أولاً: تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات

فقد تلجأ الدولة أحياناً وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

ثانياً: إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى

كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة¹. كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على الشركات أن تعيد توزيع ملكية الثروة.

ومن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية لا شك أنه يرفع من الدخل الحقيقية لهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقاً لما يلي:

- زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة؛

- تؤدي السياسة المالية إلى تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.

حيث تعمل الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريقين: فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أنها تنقص بالتالي من درجة تركيز الثروات في المستقبل وهكذا فإن الضرائب التصاعدية على الدخل لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

ثالثاً: تكيف نمط ملكية الموارد

قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على الشركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلاً أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.

وخلاصة القول أن السياسة المالية بشقيها الإيرادي والإنفاق تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخول القابلة للإنفاق، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

¹ - طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص208.

المطلب الرابع : السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية

الفقرة الأولى : مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي¹، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

ويقصد بعبارة (عملية) هنا تفاعل مجموعة قوى معينة، خلال فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيرات معينة في الاقتصاد الوطني.

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكल الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد²، كما أنّ هناك تعريفات أخرى منها: أنها تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة³، أو أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

من التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسة للعالم الخارجي. وللإشارة فإن التنمية الاقتصادية في حدّ ذاتها ليست مشكلة ذات بعد اقتصادي فقط، بل هي ظاهرة عادية ذات أبعاد متعددة سياسية، اجتماعية، ثقافية، إدارية، لذلك يفضل الكثير من أصحاب الفكر الاقتصادي اعتبار التنمية إجراء تغييرات جذرية في الهياكل والنظم السياسية والإدارية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ومنه الخروج من دائرة التخلف.

¹ - كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص417.
² - علي لطفی، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980، ص185.
³ - محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1980، ص77.

الفقرة الثانية: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص¹. ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية. مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تنتج في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسيين وهما:

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛
 - قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار².
- وتتعدد مصادر التمويل وتتنوع وعادة تنقسم إلى مصادر داخلية (ادخار، ضرائب، الإصدار النقدي... الخ)، وأخرى خارجية (قروض، هبات، استثمارات أجنبية... الخ)، ونركز الحديث على مصادر التمويل الداخلية على اعتبار أن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في توفير هذه الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة وفقا للأولويات التي يضعها المخطط الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

¹ - عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص331.
² - محمد مبارك حجبر، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، دار الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص58.

أولاً: الادخار

يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري¹. كما يعرفه البعض أيضاً بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للإكتناز².

ومن المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك³، كما يضاعف من مشكلة الادخار في البلاد المتخلفة عدم وجود أوعية ادخارية متعددة لحمل الأفراد على الادخار، أو لتجميع المدخرات وعدم وجود سوق للأوراق المالية أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع المدخرات.

ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري والإجباري، ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية:

أ- ميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخل المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخل المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادته كما أن تخفيض الضرائب على الشركات يؤدي إلى تشجيع الادخار، وحث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعماله وذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح الذي يعاد استثماره (الأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة).

أما بالنسبة للادخار الإجباري والذي يتم في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، ويمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي (الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخل أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة.

ويمكن التفرقة بين أنواع الادخار على أساس مصادر تكوينه، فهناك ادخار عائلي، وادخار القطاع الحكومي، وادخار قطاع الأعمال، ونهدف من وراء هذا التقسيم إلى معرفة أنسب الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن استخدامها لتمويل التنمية الاقتصادية، وهناك مصادر داخلية وأخرى خارجية:

¹ - عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 331.

² - حمديّة زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، 1982، ص 275.

³ - رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 15.

1- مدخرات القطاع العائلي: إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني، وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد¹، ولهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.

وتتميز البلدان المتخلفة بانخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض نصيب متوسط الفرد منه، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع وهذا من شأنه أن يضعف المقدرة الادخارية لدى الأفراد، ومما يزيد الأمر سوءاً اتجاه أصحاب الدخل المرتفعة إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والتوسع في الإنفاق الترفي، كما أن انتشار هذه الأنماط الاستهلاكية لدى فئة الأغنياء ينتقل تدريجياً عن طريق المحاكاة إلى الفئات الأخرى الأقل دخلاً، وبالتالي يخصص جزء كبير من موارد العملة الصعبة لاستيراد السلع التي تشبع رغبة هذه الفئات، هذا بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى أسواق ومؤسسات منظمة كل هذه العوامل تجعل هذه المجتمعات تتسم بضآلة مدخرات هذا القطاع.

2- مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاطم دور قطاع الأعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

- مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظراً لتزايد حجم النفقات العامة.

¹ - محمد مبارك حجر، السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق، ص 68.

ثانياً: القروض الداخلية

تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أدونات الخزينة أو سندات التنمية¹. وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحاً في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده².

والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخل من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) فيقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات³. ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات لالتهجاء إلى التضخم منها⁴:

أ- إنه يعتبر حافزاً على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخل في صالح أصحاب الدخل المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلا أن هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطراً، حيث أنه لا يكون حافزاً للاستثمار لأن ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحاً أن إعادة التوزيع لصالح الدخل المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخل المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات⁵، بالإضافة إلى أنه يضر ضرراً بالغا بأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيداً عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية⁶.

ب- استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي لتشجيع المنضمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى

¹ طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 207.

² رياض الشيخ، المالية العامة، مرجع سابق، ص 188.

³ كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص 445.

⁴ باهر محمد غنم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 315.

⁵ باهر محمد غنم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص 312.

⁶ حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 312.

تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر. والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين:

- الأول: درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة ؛

- الثاني: مدى قوة النقابات العمالية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول.

ونخلص في الأخير أن سياسة التمويل التضخمي يكون أثرها محدودا للغاية في التوسع في الاستثمار وخلق فرص جديدة والنتيجة النهائية هي ارتفاع مستوى الأسعار.

ثالثا: مصادر التمويل الخارجية

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية كما أنّ الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لا بد وأن ينجم عنه في النهاية متاعب وصعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك يبدو أن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

ورأس المال المستورد يعتبر خصوصا نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا. ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة.

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أنّ رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصا لهذا الغرض.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد

متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، ورأس المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلاً عنها، لأنّ التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحياناً كمشوب حرب مثلاً ولهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

لكل هذه الأسباب يجب على الدول النامية ومنها موريتانيا، في مجال التمويل الخارجي أن تعتمد على مواردها الخاصة وفي سبيل ذلك عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتتنوع هذه الصادرات حتى تغطي بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع

أدوات السياسة المالية في معالجة التضخم

سبق التطرق من خلال الفصل الأول لظاهرة التضخم، وتناول مختلف جوانبها لنصل في هذا المبحث لتناول ميكانيزمات السياسة المالية كسياسة اقتصادية تهدف إلى كبح التضخم والحد من تفشي هذه الظاهرة في أنماط وأوعية القطاعات الاقتصادية، وذلك باستخدام جناحي الميزانية من الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا الدين العام .

فهذا المبحث عبارة عن حلقة تربط بين ظاهرة التضخم كمشكل والسياسة المالية كأداة حل لها خاصة وأنه يجمع بين الأسباب وطرق العلاج، فالسياسة المالية تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من استقرار ونمو، وذلك بتحريك أدواتها وفق متطلبات الأهداف المرجوة.

المطلب الأول : السياسة الضريبية

تعتبر الضريبة من أهم الوسائل والإجراءات التي تؤثر تأثيراً مباشراً وظاهراً على سلوك المستهلكين وتوجيهاتهم، كما أنها من أهم مصادر موارد الدولة، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار درجة الحساسية بمعنى التأثير المباشر على المستهلكين عند تطبيقها وتحديد الأهداف العامة لها.

فا الضريبة إذن أداة من أدوات التوجيه المالي في الاقتصاد بشكل غير مباشر لتدخل الدولة، كما أنها تعمل على جمع الموارد من جهة لتغطية النفقات من جهة أخرى .

ويمكن القول إن السياسة الضريبية في الاقتصاديات المتقدمة تؤدي دور إعادة توزيع الدخل الوطني وعلاج المشاكل الخاصة بالحلقة الاقتصادية وتغذية الميزانية العامة، فدورها في هذه الدول هو دور علاجي إصلاحي أما في الدول النامية فهو دور إنشائي بناء بوصفه يتكفل عموماً بإيجاد الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية في هذه الدول¹ .

خاصة وأن النظام الضريبي فيها يتسم بعدم المرونة حيث لا تستطيع الدول زيادة حصيلتها كلما دعت الحاجة لذلك².

وبهذا الصدد نجد أن السياسة الضريبية تعتبر من أهم البنود في النظرية الضريبية كجزء من السياسات المالية العامة بغرض التحكم في عوامل الإنفاق كوسيلة للرقابة على التضخم والكساد، ذلك لأن

¹ د محمد مبارك حجبر ، السياسات المالية والنقدية ، الدار القومية للطباعة والنشر ن القاهرة بدون سنة نشر ، ص 96
² نبيل الروبي ، رسالة دكتوراه : التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ص 109

الرقابة الضريبية بمثابة أساس من أسس السياسة المالية، وهي تعمل على موازنة التقلبات الاقتصادية، وتحكم في حركة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار والنمو المتوازن في الدول النامية.

وقد تلعب السياسة المالية الدور الفعال في ضبط التضخم والانكماش خاصة في الدول ذات لاقتصاد المتخلف والجهاز المالي البدائي، ذلك لأنها تعمل على تكييف العلاقات بين الإنفاق العام و الإيراد العام وقد نجد تميز هذه العلاقة في :

أ - الحالة الأولى : مايميز هذه الحالة هو القصور في مستوى الإنفاق الخاص مما ولد الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام، بمعنى آخر زيادة في حجم الطلب الفعلي، ويتحقق ذلك من خلال التخفيف من معدلات الضريبة على الأرباح بهدف التحفيز على التوجه نحو الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لزيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي وهنا يكون بمقدرة الأفراد عن طريق توظيف دخولهم تحفيز عناصر الطلب الفعلي سواء في مجال الاستهلاك أو الاستثمار.

ب - الحالة الثانية : في هذه الحالة تتم العملية عكس الحالة الأولى، إذ الإنفاق الخاص يعرف ارتفاعا مما يقتضي سحب جزء من القوة الشرائية بواسطة استعمال السياسة الضريبية على الأرباح بهدف إضعاف محددات الاستهلاك ويكون ذلك برفع معدلات الضريبة على الدخل مما يزيد العبء الضريبي وبالتالي يحتم على الأفراد التقليل من الإنفاق، فيحدث عندها تخفيض في الطلب، وزيادة في الإيرادات الضريبية من جهة أخرى وهو ما يحدث دائما في الفترات التضخمية.

ومن أجل ذلك فجميع أوجه الإنفاق الكلية تقدر في فترة مالية مناسبة وكذا حجم الإنتاج المتوقع بما في ذلك الواردات على أسعار ثابتة وبالموازنة بين التقديرين، يمكن أن يعاد حساب الفجوة التضخمية أو الانكماشية وعلى ضوء هذه الموازنة تقوم سياسة الرقابة الضريبية باتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق التوازن بين الناتج الكلي والإنفاق الكلي، كما ذكرنا سابقا بأن هناك صعوبات وعراقيل تواجه نجاح السياسة الضريبية المسطرة في البلدان النامية والتي من أهمها :

1 - القيود الإحصائية : المقصود بهذه الأخيرة عدم دقة المعطيات والأسس التي تتركز عليها السياسة الضريبية في رقابتها، حيث أنها لا تكون دقيقة كحسابات الإنفاق الكلي أو الناتج الكلي المتوقع مما يخل بسلامة التخطيط المالي التوازني، ومن ثم التقديرات الاستثمارية والاستهلاك بالإضافة إلى التقديرات التي في حساباتها لعوامل تخضع للرقابة الضريبية المباشرة كالتقديرات الخاصة بالفجوة التضخمية أو الانكماشية.¹

¹ د- غازي حسين عناية التضخم المالي الطبعة الثانية الشهاب 1986 ص 167

- 2 - ارتباط الرقابة الضريبية بمتغيرات متحركة كالأجور: وهذا يقلل من فعالية السياسة الرقابية الضريبية في التوفيق بين التغيرات في الإنفاق العام والضريبة في مجال الاستهلاك والاستثمار فارتفاع الدخل النقدية بسبب ارتفاع الأسعار يضعف من فعالية سياسة التخطيط المالي الذي يعتبر أساس سياسة الرقابة الضريبية، التي أصبحت تعتمد على مواقف النقابات العمالية والمهنية.
- 3 - ضعف مرونة الرقابة الضريبية : لعدم التلاؤم وتعدد الميزانيات خلال لعام الواحد وتغير ظروف القطاعات التي تعاني من غياب الرقابة الضريبية (التغير في معدلات الأجور) كل هذا يؤثر على السياسة الضريبية في مجال الرقابة .
- 4 - ارتفاع العبء الضريبي: من ما قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري على حد سواء، هو إمكانية إجماع المنتجون عن الاستثمار في المشاريع ذات التكلفة المرتفعة وعدم دخولهم في المخاطرة برؤوس أموالهم التي قد يتركون أرباحها في الضرائب ومن ثم التوجه إلى الاستهلاك وهذا ما يؤدي إلى تفشي الضغوط التضخمية .
- 5 - طبيعة التركيب الإدارية للاقتصاديات المتخلفة : في هذا الإطار نجد القطاع الزراعي الذي يعاني من الافتقار لإدارة الضرائب المتخصصة في الرقابة، وهذا من أجل ترقية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية و المردودية .
- لذا على الدول النامية البحث عن أساليب ومناهج مناسبة لتشجيع زيادة الإنتاجية، ومن جهة أخرى العمل على إيجاد نظام ضريبي فعال يتماشى وفق الاعتبارات الهيكلية والموضوعية لأنظمتها الاقتصادية، بهدف تحقيق التوازن وذلك بمضاعفة الإنتاج الاستهلاكي بجانب إنتاج الاستثماري (إنتاج ، ادخار استثمار¹).

المطلب الثاني : سياسة الرقابة على الدين العام

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وكذلك توجيه الإنفاق الإنتاجي عن طريق تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية، فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد الخلل في منابع التمويل، فهي تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة للقطاع الخاص إلى القطاع العام، وبالقدر الكافي من أجل تثبيت الاستقرار الكلي الفعال عند مستوى التشغيل الكامل وغالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض وطرح الأسهم وسندات للاكتتاب من قبل الجمهور تعضيدا منها لوسائل الرقابة المالية الأخرى

¹ د - غازي حسين عناية مرجع سابق ص 168

عند استفاد الضريبة لطاقتها هذا فضلا عن كونها وسيلة أسرع تجاوبا في تحقيق الموارد المالية للميزانية. ويرى بعض الفقهاء الاقتصاديين إمكانية تطبيق الأفكار الكنزبية بالنسبة للرقابة على الدين العام في البلدان النامية، نظرا لضعف معدلات الناتج فيها، أو عدم التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية فتتحقق الزيادات المطلوبة في مستويات الناتج الكلي باستخدام سياسة تمويل العجز المنظم بقروض، إلا أنه قد يترتب على مثل هذه السياسة نشوء تضخم وارتفاعات في الأسعار خاصة إذا مولت هذه بالإصدار النقدي .

فضلا عن زيادة جانب خصوم الميزانية التي يجب تسديدها من العوائد الضريبية مما يتم اعتباره ضريبة مؤجلة. إلا أنها تختلف عن الضريبة في كونها لا تشكل في الحقيقة الزيادة في المديونية العامة للدولة كما يتوهم البعض نظرا لما تتصف به القروض من صفة الاستهلاك الذاتية نظرا لاستمرار هبوط القيمة النقدية واستمرار النمو الديموغرافي حيث يتسبب في مشاكل تحد من فعالية السياسة المالية في الرقابة على العرض النقدي. إلا أنه من العوامل التي تحد من فعالية السياسة الخاصة بالقروض في البلدان النامية ضيق الأسواق المالية وما يجري فيها من معاملات ومبادلات للسندات الحكومية بيعا وشراء، وانصراف القادرين على توظيف مواردهم وأصولهم المالية في توسيع مشاريع جديدة أكثر ربحا من توظيفها في قروض حكومية.¹

المطلب الثالث : سياسة الإنفاق العام

إذا تتبعنا تطور النفقات العامة في الدول المتخلفة أيا كانت نظمها وظروفها الاقتصادية، للاحظنا أن هذه النفقات تزداد زيادة مطردة على مر السنين، فضلا عن تنوعها، وهذا أدى إلى عجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، مما نتج عنه عجز في الموازنة العامة للدولة .

وبما أن إجمالي الإنفاق الفائض هو السبب الأول في التضخم، فإن تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية * والمقصود بالسياسة الإنفاق العام هو تأثير الميزانية العامة على الإنفاق الحكومي باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية في مواجهة التضخم، وذلك بتخفيض الإنفاق العام الذي ينجم عنه فائض في الميزانية العامة²، حيث أن هذا التخفيض يمكن أن ينجح في مواجهة التضخم، إذا ما أحسن اختيار أوجه الإنفاق التي استهدفها التخفيض، أما في حالة الانكماش فان سياسة الإنفاق العام تقوم بزيادة الإنفاق الحكومي قصد تنشيط الاقتصاد.

وهنا يجب التفريق بين نوعين من الإنفاق العام وهما :

¹ غازي حسين عناية مرجع سبق ذكره ص 170

² نفس المرجع ص 173

الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) والإنفاق الاستثماري، فالإنفاق الجاري هو الذي يجب تخفيضه قدر الإمكان أما الإنفاق الاستثماري فتخفيضه أمر غير مستحب خاصة بالنسبة للدول المتخلفة نظرا لما له من دور فعال في مسيرة التنمية الاقتصادية، فضلا عن هذا فإن تعديل سياسة الإنفاق الحكومي ارتفاعا وانخفاضا أمر صعب للغاية خاصة بالنسبة لسنوية الميزانية .

ومن المناسب القول إن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية وضرورة التنمية الملحة في البلدان النامية،¹ ولقد أثبتت السياسة المالية فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة رغم الانتقادات الموجهة إليها، وذلك لما تتمتع به أدواتها من تأثير مباشر وفعال في التحكم في الظواهر التضخمية، أو الانكماشية وسيطرة عليها قصد تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في مستويات الطلب الفعلي، وتوازنه مع حجم العمالة المحققة، فالسياسة المالية تباشر عملها من خلال الإنفاق الحكومي بالتحكم في هيكله وحجمه.

¹ د غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ص 173
• د عطية عبد الواحد مرجع سبق ذكره ، ص 567

خلاصة الفصل الثاني

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مفهوم السياسة المالية ورأينا أنه يعكس تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثمّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها، و لكن نظراً لأنّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية. التي يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية.

- كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف و التوجهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

- هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل و ذلك بنقير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات.

ولقد تطرقنا كذلك لمراحل تطور السياسة المالية حيث شهد علم المالية تطوراً كبيراً في فكرته و أهدافه و وسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و هو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تُعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية و حينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة و لكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

و لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، و الثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة،

أما المرحلة الثالثة فتتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الاقتصاديات الرأسمالية) أو التخطيط المالي (في الاقتصاديات الاشتراكية). وقد رأينا أنه يمكن للحكومة أن تؤثر في المجال الاقتصادي العام عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية الرئيسية الثلاثة المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة وأرصدة الموازنة .

ففي حالة الكساد تتدخل الحكومة بإحدى أدواتها من أجل إنعاش الاقتصاد وذلك بانتهاج سياسة مالية توسعية أما في حالة التضخم فتتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بانتهاجها سياسة مالية انكماشية، ويمكن استعراض التدخل الحكومي في الاقتصاد كالاتي :

النفقات العامة

الإيرادات العامة

الأرصدة الموازنة

ولقد تطرقنا كذلك إلى مقارنة بين السياستين المالية والنقدية وأنه يمكن حصر أوجه الشبه والاختلاف بين السياستين النقدية والمالية في الجوانب التالية :

السياسة المالية تتمثل في سياسة الحكومة أما السياسة النقدية فتتمثل في سياسة البنك المركزي و يتم تأثير السياسة المالية على الدخل عن طريق الإنفاق (الطلب الكلي) مباشرة ويتحدد من خلال تغيير الإنفاق الحكومي الجاري ولاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل فيكون بصورة غير مباشرة ، إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية تتم في تغيير حجم الائتمان الذي ينعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي .

تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها إذ تحتاج إلى وقت أطول. وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغييرات دستورية وسن تشريعات حكومية جديدة، على عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الأحيان سن تشريعات وإجراءات دستورية عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية .

وقد رأينا أن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة.

فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتستخدم السياسة المالية أدواتها في مكافحة التضخم، وهي:

الضرائب: تعتبر الضريبة من أهم الوسائل والإجراءات التي تؤثر تأثيرا مباشرا وظاهرا على سلوك المستهلكين وتوجهاتهم، كما أنها من أهم مصادر موارد الدولة، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار درجة الحساسية بمعنى التأثير المباشر على المستهلكين عند تطبيقها وتحديد الأهداف العامة لها.

إلى جانب الرقابة الضريبية، تساهم **رقابة الدين العام** في إدارة التحويلات المالية، وكذلك توجيه الإنفاق الإنتاجي عن طريق تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية، فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد الخلل في منابع التمويل.

و إذا تتبعنا تطور **النفقات العامة** في الدول المتخلفة أيا كانت نظمها وظروفها الاقتصادية، لاحظنا أن هذه النفقات تزداد زيادة مطردة على مر السنين، فضلا عن تنوعها، وهذا أدى إلى عجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، مما نتج عنه عجز في الموازنة العامة للدولة.

**الفصل الثالث: الاقتصاد الموريتاني
والسياسات النقدية والمالية المنتهجة
في مكافحة التضخم**

تمهيد

شهدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في موريتانيا سواء قبل الاستقلال أو بعده مجموعة عوامل لا تساعد على تطور وازدهار هذا الاقتصاد، فقد عاشت موريتانيا فترة طويلة من الزمن في تبعية نقدية ومالية، استمرت حتى بداية السبعينات، وقد تعززت هذه التبعية بانضمامها إلى الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، ومن الطبيعي أن لا يتحمس هذا المستعمر إلى تنمية اقتصاد البلاد ودفعه إلى الأمام، وبدأت الحكومة الموريتانية في نهاية 1972 بالتفكير في الخروج من هذه التبعية وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء بنك مركزي، وخلق عملة وطنية بدل الفرنك الغرب أفريقي.

ولقد مر الاقتصاد الموريتاني بتطورات وتغيرات، كثيرة لكن في الجانب السلبي، أي أنه منذ الاستقلال حتى يومنا لم يشهد هذا الاقتصاد فترة ازدهار واحدة رغم كل ما اتبعته الأنظمة التي تواترت على حكم البلاد من إجراءات بغية وضع الحلول، لمجمل الاختلالات التي عرفها اقتصادنا والتي تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم وتنامي عجز الميزانية العامة، وتراكم الدين الخارجي، وعجز ميزان المدفوعات، مما أدى إلى لجوء السلطات في فترة من الفترات، إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وتطبيق برامج التصحيح، والتثبيت الهيكلي والتي نجحت بشكل نسبي، ليس بالحل وإزالة كل العراقيل، بل بالتخفيف، وذلك ليس من عدم نجاعة تلك السياسات، بل في عدم جدية الجهات التي أشرفت على تطبيقها.

وفي هذا الفصل التالي سنتناول، الاقتصاد الموريتاني و السياسات النقدية والمالية المنتهجة في مكافحة التضخم وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول : لمحة عامة عن الاقتصاد الموريتاني

المبحث الثاني: السياسات النقدية والمالية المنتهجة ضمن برامج التثبيت و التصحيح في موريتانيا

(2002/1985)

المبحث الثالث: التضخم والسياسات النقدية والمالية المنتهجة في موريتانيا لمكافحته في الفترة من

(2006 إلى 2009)

المبحث الأول

لمحة عامة عن الاقتصاد الموريتاني

تقع موريتانيا في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية على ساحل المحيط الأطلسي بطول 650 كلم، ويتميز الموقع الجغرافي لها بكثرة المواقع الصحراوية وقسوة المناخ، بالإضافة إلى اتساع المساحة (1030700 كلم²) مقابل (2,724 مليون نسمة)¹ ينتشرون على مناطق متباعدة تفتقر إلى وسائل الاتصال المختلفة (الطرق المعبدة، السكك الحديدية، وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية... الخ).

كما لعب المستعمر الفرنسي دورا كبيرا في تخلف الاقتصاد الموريتاني، فبعد رحيله سنة 1960، ترك بنية تحتية هشة ومحدودة، وكان قد تم تشييدها لتسهيل حركة أجهزة وهيئات المستعمر ونقل خامات الحديد، مثل بناء السكة الحديدية الوحيدة في البلاد التي تربط بين مدينة ازويرات في أقصى شمال البلاد حيث تكمن خامات الحديد ومدينة انواذيبو الشاطئية، حيث تم تشييد ميناء لتصدير هذه الخامات وقد ظلت جميع الأنشطة المرتبطة بإنشاء المؤسسات الحديثة مرتبطة بخدمة المستعمر مثل المدارس والمناطق الإدارية والتي ظل المواطن الموريتاني يعزف عنها حتى لفترة بعد رحيل المستعمر، وقد كان لهذه العوامل مجتمعة الدور الحاسم في تحديد المعالم الرئيسية للاقتصاد الموريتاني وقد شهدت فترة ما بعد الاستقلال تنامي دور الدولة في إدارة دفة الاقتصاد يحدوها الأمل في تحقيق التنمية المطلوبة حيث انطلقت من الصفر، إلا أن هذا الدور ما لبث أن تراجع وذلك تحت ضغط المؤسسات النقدية الدولية في السنوات الأخيرة من أجل فتح الباب واسعا أمام القطاع الخاص في إطار ما يعرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي.²

المطلب الأول: الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في موريتانيا

لقد ظل الاقتصاد الموريتاني نموذجا واضحا للاقتصاد المتخلف الذي يعتمد على الرعي والزراعة التقليدية، وصيد الأسماك الذي كان أغلب إنتاجه يستهلك في عين المكان وجاء استغلال معادن الحديد والنحاس وتطور المصادر البحرية ليساهم في نشأة قطاع أكثر تطورا وتنظيما وتحكما في الإنتاج، دون أن يكون اعتماد التنمية على المصادر الزراعية التي تتحكم فيها ظروف المناخ الصعبة في أغلب الأوقات.

وستعرض هنا إلى أهم القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الموريتاني وهي :

القطاع الزراعي والرعي، وقطاع الصيد البحري، والقطاع المنجمي.

¹ أنظر فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص 331 .
² عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1985-1997)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 80.

الفقرة الأولى: القطاع الزراعي والرعي

رغم ضعف إنتاجية هذا القطاع وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ظل غالبية المواطنين الموريتانيين يعتمدون عليه في حياتهم، وإن كانت موجة الجفاف التي ضربت البلاد في نهاية الستينات والسبعينات قد أعادت شكل التوزيع السكاني على القطاعات الاقتصادية، حيث بدأت أعداد من سكان الريف اليدو النزوح إلى المدن والعمل في قطاع الصناعة والمعادن والتجارة، وإلى الآن يعتبر قطاع تربية الماشية الأول بين القطاعات الاقتصادية من حيث حجم القوى العاملة، إذا أظهر آخر تعداد للسكان في موريتانيا والذي أجري بعد موجة الجفاف سنة 1988 بأن (53.8 %) من القوى العاملة في البلاد توجد في القطاع الريفي منها 77 % تعمل في تربية الحيوانات.¹

وتشير آخر الإحصائيات عن الثروة الحيوانية في موريتانيا بوجود حوالي (1421 ألف) رأس من البقر سنة 2008 وحوالي (1380 ألف) رأس من الإبل سنة 2008. وحوالي (18907 ألف) رأس من الغنم. ولا تزال تربية الحيوانات تعتمد بشكل كامل على الأمطار والترحال وراءها أينما سقطت، ويأخذ على هذه الإحصائيات عدم الدقة، وذلك لصعوبة حصر أعداد الماشية ووعورة الوصول إلى مناطق تواجدها على لجان التعداد بالإضافة إلى تهرب ملاكها من الإعلان عن عددها الحقيقي للحكومة خوفا من الضرائب.² وقد أصابت الثروة الحيوانية الموريتانية أضرار كبيرة إبان فترة الجفاف التي لحقت بالبلاد، فخلال الفترة (1968-1973) هلك حوالي (55 %) من الأبقار و(19 %) من الغنم و(7 %) من الإبل. وتحتل موريتانيا المرتبة الثالثة بين الأقطار العربية من حيث عدد المواشي.

كما لوحظ أيضا أن القطاع الزراعي هو الآخر تأثر بالجفاف الذي أدى إلى تصحر 80 % من الأراضي الزراعية التي كانت تصل إلى 15 مليون هكتار تقلصت حتى وصلت إلى 3 مليون فقط، ونتيجة لذلك وللهجرة المستمرة من البدو والأرياف إلى المدن بفعل الجفاف تراجع نسبة القطاع الريفي عموما في الناتج المحلي الإجمالي (65 % في بداية الستينيات إلى 18.8 % فقط سنة 1973).

و تمارس في موريتانيا ثلاثة أنواع من الزراعة:³

أ- الزراعة المطرية:

¹ محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة بمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، السنة الجامعية 1997-1998، ص 7.

² التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2009

³ الصوفي ولد الشيباني سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993، ص 7.

وتعتمد على الأمطار التي تغمر معظم المناطق الجنوبية التي تعتبر مناطق زراعية، كما تؤدي الأمطار أيضا إلى حدوث فيضان في نهر السنغال يسفر عن ري مساحات كبيرة، وفي بعض الأحيان تصل المساحات المغمورة بفيضانات النهر والسدود التي تقيمها الدولة على ما يتراوح ما بين 50 و70 ألف هكتار. وقد كان هذا الصنف من الزراعة يقدم حوالي 60 % من إنتاج الحبوب في البلاد قبيل الجفاف، أما في الوقت الحاضر فإنه لا يمثل إلا حوالي 38 % من إجمالي إنتاج الحبوب.

ب- الزراعة المروية:

تقدر المساحات القابلة للري بمياه نهر السنغال بحوالي 150 ألف هكتار وقد أقيمت السدود التي تسمح باستغلال هذه المساحات على النهر في إطار المشاريع الكبرى لمنظمة استثمار نهر السنغال التي تضم بالإضافة إلى موريتانيا كلا من مالي والسينغال وقد تم إنجاز سدين في هذا الإطار هما : سدا إدياما وماننتالي، ولكن حتى بداية الثمانينات لم يتجاوز مجموع الأراضي المروية بفضل عمليات الاستصلاح أو الري 185 هكتار تقوم الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER) بإدارة تلتئها بوصفها المكلف الرئيسي بتطبيق سياسة الحكومة الزراعية.¹

وتعتبر هذه المساحات المستصلحة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بحجم المساحات القابلة للري بمياه النهر.

ج- الزراعة الموسمية :

وينحصر معظمها في الواحات والوديان ذات المياه الجوفية القريبة من السطح حيث يتم رفع الماء بالوسائل التقليدية أو المضخات الحديثة في بعض المناطق ويزرع في هذه المساحات بشكل أساسي النخيل والخضروات.

وجدير بالملاحظة أن مساهمة القطاع الرعوي في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 28.8 % وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع المناجم أما عدد العمال الذين يشتغلون فيه فهو لا يزال حتى 1980 يوفر أكثر من 145 ألف فرصة عمل أي نسبة 35 % ويوفر قطاع الزراعة هو الآخر أكثر من 135 ألف فرصة عمل ويحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد القطاع الرعوي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 3.9 %.

¹ عبد الرحمان حموري، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية (سلسلة دراسات الأسواق)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، 1986، ص 10.

الفقرة الثانية: القطاع المنجمي

يندرج تحت هذا القطاع خامات معدنية متعددة من أهمها :

- **الحديد** : يقدر احتياطي موريتانيا من الحديد الخام بحوالي (2465 مليون طن) والذي يشكل نسبة (21.6 %) من الاحتياطي العربي و(1.4 %) من الاحتياطي العالمي وقد بدأ الاستغلال الفعلي لمناجم الحديد سنة 1963 بإنتاج وتصدير (1,3 مليون طن).

توجد معادن الحديد في شمال البلاد في منطقة (كدية الجل) ويوجد ما يقرب من 90 مليون طن في منطقة (تزايدت) التي تمتاز بأن احتياطياتها تشمل على أجود أنواع الحديد، هذا بالإضافة إلى منطقتي (افديرك) و(ارويسات) ويبلغ الاحتياطي فيهما حوالي (162 مليون طن)، وقد قامت باستغلال هذه المعادن شركة حديد موريتانيا الأجنبية (MIFERMA) التي تملك فرنسا 55,8 % من رأسمالها والباقي بين الشركات الإيطالية والبريطانية، أما موريتانيا فلا تمتلك منها سوى 5 % من رأسمالها، إلى أن قامت موريتانيا بتأميمها في 28 / 11 / 1974 وقد وصل إنتاج تلك الشركة بدءاً من إنشائها إلى تاريخ تأميمها حوالي 91 مليون طن من الحديد بمعدل سنوي متوسط 6,5 مليون طن وقد وصلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 28 %، و 80 % من الصادرات وساهمت في امتصاص 15 % من العمالة العاطلة¹، وفي 27 / 07 / 1972 أنشأت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) وتحولت سنة 1978 من شركة مملوكة للدولة إلى شركة ذات رأسمال مختلط بمساهمة من القطاع الخاص الموريتاني ودول عربية، إلا أن الحكومة الموريتانية ظلت تملك حوالي 70,89 % من رأسمالها، وتعتبر (سنيم SNIM) أول مؤسسة في البلاد من حيث الحجم ورأس المال والموارد وحجم العمالة، حيث تحتل المرتبة الثانية في توظيف العمال بعد الدولة.

واستطاعت مرتنة العمال فيها بدلا من العمالة الأجنبية التي ورثتها عن "ميفرما" وقد ساهمت شركة (سنيم) في العديد من المشاريع التنموية مثل الكهرباء وتوفير المياه خاصة في مدينة نواذيبو "العاصمة الاقتصادية للبلاد" ومدينة ازويرات "منطقة تركيز المعادن"، ولها دور كبير في مشروع المياه والكهرباء الذي بدأ تنفيذه داخل الأقاليم الأخرى.

- **النحاس** : تم اكتشاف أول تكوينات النحاس في موريتانيا سنة 1931 في ولاية انشيري على بعد 250 كلم إلى الشمال من انواكشوط في منطقة "أم اجرين" وقد أكدت الدراسات التي أجريت سنة 1952 وجود 9 ملايين طن من الأنواع ذات الجودة العالية من النحاس، حيث يحتوي كل طن من النحاس على 3 غ

¹ محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 11.

من الذهب وقد كانت أول خطوة لتعدين النحاس الموريتاني هي إنشاء شركة تعدين النحاس في موريتانيا سنة 1953 لتدرس إمكانية تعدين النحاس برأس مال قدره 16 مليون دولار موزعة على النحو التالي:¹

● الحكومة الموريتانية 25 %

● شركة التعدين والمعادن الفرنسية 25 %

● بنك باريس والأراضي المنخفضة 10 %

● الخصوصيون الموريتانيون 15 %

● مكتب الأبحاث الجيولوجي المغربي 25 %

وقد اقتصر نشاط هذه الشركة على البحوث والمعامل إلى أن توقفت نتيجة لخلاف نشب بينها وبين الحكومة الموريتانية.

وقد بدأ إنتاج النحاس في عام 1971 وذلك في شكل أكسيد النحاس، وتحتل موريتانيا الدرجة الرابعة من حيث حجم الاحتياطي العام من هذا المعدن في الوطن العربي بعد الأردن والمغرب والسعودية، إذ تتوفر على 8 % من الاحتياطي العربي من النحاس.

وقد تولت تصدير النحاس شركة النحاس الموريتاني (SOMIMA) التي تم تأسيسها سنة 1966 والتي تملك الحكومة الموريتانية 23 % من رأسمالها وتوقفت عن الإنتاج لخلاف بينها وبين الحكومة أيضا. وذلك سنة 1991 بعد تأسيس شركة جديدة يشرف عليها خبراء أستراليون لاستغلال معدن النحاس، ونتيجة لعدم استقرار من يتولى الإشراف على استخراج هذا المعدن ظل إنتاجه مضطربا ويتوقف في فترات كثيرة، وارتبط باستخراج النحاس في موريتانيا إنتاج بعض المواد المعدنية الأخرى مثل معدن الملح الذي يشكل نشاطا ثانويا لشركات النحاس في موريتانيا، وذلك لتجاوز مناطق استخراج كل منهما.²

- قطاع البترول

استمر الاتجاه التنزلي للقيمة المضافة لنشاط الاستغلال النفطي طوال العام 2009، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للنشاط 5,6 مليار مقابل 6,3 مليار أوقية عام 2008 أي انخفاض بـ 11,3 % ، غير أن هذا الانخفاض كان أقل منه في العامين السابقين، وانتقل الإنتاج من 4,41 مليون برميل عام 2008 إلى

¹ الصوفي ولد الشيباني، سياسة الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة في تنفيذها، مرجع سابق ص 13.

² عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق ص 83.

4,07 مليون برميل سنويا عام 2009 ، كما أن حصة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، قد انتقلت من 6,6% عام 2006 إلى 1,6% عام 2009 في حين أن مساهمته في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي كانت سالبة أي (-0,2%) عام 2009 مقابل 3,6% عام 2006 .

وبالنسبة للقيمة فإن الناتج المحلي للقطاع يقدر بنحو 34,9 مليار أوقية مقابل 5702 مليار عام 2008 أي بانخفاض 38,9% ، ويمكن رد هذا التطور في آن واحد للصعوبات الفنية والهيكلية للاستغلال وانخفاض أسعار النفط الخام عام 2009.¹

الفقرة الثالثة: قطاع الثروة السمكية

تعتبر الشواطئ الموريتانية على المحيط الأطلسي المنطقة الأكثر ثراء بالسمك ضمن شواطئ إفريقيا الشمالية الغربية وإحدى المناطق الأكثر ثراء بهذه الكائنات في العالم، حيث يمكن استخراج كمية تقدر بنحو 700 إلى 800 ألف طن من الأسماك سنويا في الشواطئ الموريتانية دون أن يؤثر ذلك على نمو المخزون الاحتياطي، إلا أن الإنتاج ظل ضئيلا حيث لم يتجاوز أكثر من 300 ألف طن.

وقد وجهت الحكومة الموريتانية منذ الاستقلال اهتمامها لهذا القطاع، ذلك بتطوير الميناء السمكي في نواذيبو ليكون مهينا لاستقبال سفن الصيد الصناعية. ولهذا الغرض حصلت على قروض البنك الدولي ومن حكومة الكويت ومن وكالة التنمية الدولية ومن صندوق التعاون الفرنسي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أحدثت وزارة خاصة للإشراف على القطاع والاهتمام بتنميته ذلك في عام 1970، كما قامت الدولة بإنشاء شركة موريتانية خاصة مهمتها تعاطي الصيد بالطرق الصناعية الحديثة، كما أحدثت منشآت صناعية في نواذيبو لمعالجة الأسماك.²

وقد مر استغلال هذه الثروة بمراحل اتسمت بالفوضوية والاستنزاف في البداية وقد كانت الخطوة الأولى نحو استغلال الثروة السمكية الموريتانية هي إنشاء شركة التجهيزات والصناعة السمكية في بداية الستينات، من أجل إنتاج السمك وتصنيعه وتصديره إلى الخارج، وقد منحت لها الدولة قروضا باهظة ولكنها أفلست نتيجة لسوء التسيير حيث كان يتولى إدارتها خبير أجنبي نتيجة لنقص الخبرة الفنية المحلية آنذاك.

وبعد ذلك لجأت الحكومة الموريتانية إلى إبرام اتفاقيات مع بعض الدول وأساطيل الصيد الأجنبية، وذلك في إطار محاولتها عقلنة تسيير هذا القطاع إلا أن هذه المحاولات أخفقت هي الأخرى، لتلجأ الحكومة إلى إتباع سياسة رخص الصيد، التي يتلخص جوهرها في منح رخص للسفن الأجنبية التي ترغب في

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني عام 2009

² عبد الفتاح العموص، دراسة قطرية حول الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جامعة الدول العربية مركز تونس يوليو 1995، ص 15.

الاصطياد في المياه الإقليمية الموريتانية مقابل دفع إتاوات سنوية تتراوح ما بين 200 إلى 300 ألف دولار أمريكي عن كل سفينة، ولقد نجحت هذه السياسة نوعا ما ووصل عدد السفن إلى 600 سفينة، إلا أنه نتيجة لضعف الرقابة على هذا القطاع جعلت السفن لا تهتم بنصوص الاتفاقيات ولم تحترمها، مما اضطر الحكومة الموريتانية إلى التخلي عن سياسة منح الرخص، لتتبنى بعد ذلك سياسة تهدف إلى :

- سياسة الإفراغ الإجباري: حيث كانت السفن الأجنبية تقوم بتفريغ حمولتها في موانئ جزر الكناري التابعة لإسبانيا، وبذلك لا تخضع هذه السفن لأي تفتيش ولا رقابة لمعرفة مدى التزامها بنصوص الاتفاقيات، ولذلك جاءت السياسة الجديدة لتحتّم التفريغ في ميناء انواذيبو الموريتاني الواقع على المحيط الأطلسي.

- إنشاء الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية والتي منحت احتكار تسويق هذه المنتجات، وأصبحت الأسماك تصدر باسم موريتانيا لأول مرة مما سمح بالتحكم في الكمية المسموح بإنتاجها لمختلف الأنواع المسموح باصطيادها طبقا للنظم المعمول بها.

وقد نجم عن هذه السياسة زيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية بسبب ما انطوت عليه من قوانين لتشجيع الاستثمار وتوفير الامتيازات للمستثمرين وتم إنشاء وحدات لتجميد وتخزين الأسماك.

وقد أدت هذه السياسة الجديدة إلى رفع قيمة الصادرات إلى 20 مليار أوقية سنة 1986 بدلا من مليار واحد سنة 1978. بل وأصبحت الصادرات السمكية تمثل أكثر من 50 % من مجموع الصادرات وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود نوعين من الصيد في موريتانيا وهما الصيد التقليدي الذي يمارس سكان القرى المحاذية للمحيط والنهر، والصيد الحديث والذي يضم صيد أسماك العمق وكذلك صيد أسماك السطح بوسائل متقدمة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أهم مراحل الأنظمة النقدية التي عرفتها موريتانيا

الفقرة الأولى: مرحلة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا: (1939-1973).

تم الإعلان عن قيام منظمة الفرنك الإفريقي، كمحاولة من فرنسا لإدماج مستعمراتها في الاقتصاد الأم وترجع هذه التسمية إلى 1939 عندما أقامت فرنسا نظام مراقبة معمم للصرف، وذلك طبقا للمراسيم الصادرة بتاريخ 1939/8/28، والتي تقتضي تحريم القيام بالعمليات التجارية بين فرنسا التي تضم مستعمراتها القديمة والخارج إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من السلطات الفرنسية.

(1) الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها، مرجع سابق، ص 17.

واستمرت الحالة الاقتصادية لهذه البلدان في تبعيته مطلقة للإدارة المركزية الفرنسية، حتى بعد أن نالت الدول استقلالها السياسي، حيث ظلت السلطات الفرنسية، هي التي تدير دفعة اقتصاديات بعض هذه البلدان المستقلة حديثاً، لاسيما فيما يتعلق بالجانب المالي والنقدي واستغلال الثروات المعدنية.

ففي الجانب النقدي مثلاً، ظلت أغلبية هذه الدول داخل منظمة الفرنك الفرنسي، من خلال تداولها لعملة واحدة هي الفرنك الإفريقي (CFA)، وترتبط هذه العملة بسعر صرف ثابت مع الفرنك الفرنسي، فكان الفرنك الفرنسي واحد تقابله خمسون فرنك أفريقي (1FF=50CFA)، وكانت هذه العملة تصدر في ستة أماكن متفرقة من القارة الإفريقية.

- فرنك دول إفريقيا الغربية والذي يصدر من طرف البنك المركزي لدول غرب إفريقيا، وهذه الدول هي: بنين، ساحل العاج، التوغو، بوركينا فاسو، السينغال، موريتانيا، بالإضافة إلى جمهورية مالي التي أعلنت إصدار عملة خاصة نهاية يوليو 1962.

- فرنك إفريقيا الاستوائية والكاميرون، ويصدر عن البنك المركزي الإفريقي.

- فرنك المالغاش، وتصدره مؤسسة مالغاش للإصدار.

- فرنك مدغشقر وجزر القمر، ويصدره بنك مدغشقر وجزر القمر.

- فرنك مؤسسة الإصدار لما وراء البحار، ويتم تداوله في جزر الرينون.

- الفرنك الذي تم تداوله في جزر سانت بيرو ميكيليو، ويصدر عن البنك المركزي للتعاون

الاقتصادي.

وتقوم هذه البنوك بالإضافة إلى إصدار العملات بالاحتفاظ بجميع الاحتياطات الخارجية للدول الأعضاء في صورة فرنكات فرنسية، ويتم تسوية كل المدفوعات والمسحوبات بالعملات الأجنبية لكل بنك مركزي في حساب خاص بالخزانة الفرنسية.

وسنركز هنا على منطقة دول إفريقيا الغربية التي تضم موريتانيا في نقطة أولى، ثم نتعرض في نقطة

ثانية للبنوك التجارية الموريتانية في تلك المرحلة.

1- الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا:

ترجع أصول الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا إلى بداية الستينات وذلك بعد حصول العديد من الدول الإفريقية على الاستقلال السياسي، حيث بادرت الحكومة الفرنسية بطرح مجموعة من الاتفاقيات والتنظيمات لتحديد من خلالها العلاقة الجديدة بينها وبين مستعمرات الأمم، وذلك من أجل تفادي انفجار المنطقة مثلما وقع لمنطقة الاسترليني، وذلك من أجل ضمان التكيف مع الوضعية السياسية والنقدية الجديدة في المنطقة.

- ومن بين هذه التنظيمات الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية، والذي جاء بعد مشاورات بين الدول السبعة الأعضاء وفرنسا، ومن أهم الاجتماعات التي مهدت لظهور هذا الاتحاد، مؤتمر باريس الذي عقد بتاريخ 17/05/1961 أي بعد سنة من حصول موريتانيا على استقلالها.

ودخل هذا الاتحاد حيز الوجود في 12/06/1962 وهو يعكس نمط التعاون الاقتصادي والمالي بين فرنسا وهذه الدول، حيث يسمح للأولى وبشكل غير مباشر بإدارة اقتصاد الثانية، وذلك على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تنص على حرية التبادل بين هذه الدول وفرنسا.

2- البنوك التجارية المتواجدة خلال فترة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا (1962-1972).

قبل الحديث عن البنوك التجارية التي كانت موجودة خلال فترة الاتحاد، لا بأس أن نتعرف على البنك المركزي لإفريقيا الغربية بوصفه هو الذي يتولى وضع السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها والرقابة في الدول الأعضاء.

- البنك المركزي لإفريقيا الغربية (B.C.O.A):

لقد تم الاتفاق على تأسيس هذا البنك سنة 1959، ولكنه لم يمارس نشاطه بشكل فعلي إلا بعد قيام الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية، حيث كان إنشاء البنك المركزي لهذا الاتحاد أول خطوات تنفيذ اتفاقية الاتحاد ويمثل هذا البنك بفرع في كل دولة عضو في الاتحاد، بينما يقع مقره الرئيسي في باريس¹.

كما أن ضمان فرنسا لقبالية التحويل الكلية، للمعروض النقدي داخل الاتحاد، تتم من الناحية التقنية من خلال حساب جاري خاص، يسمى حساب العمليات، مفتوح باسم البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية وطبقا للمعاهدة، فإن الاتحاد يلتزم بدفع وتسليم كافة أرصدة الاتحاد من العملات الصعبة إلى الخزينة الفرنسية مقابل ضمان هذه الأخيرة للبنك المركزي للاتحاد ما يحتاجه من الفرنك الفرنسي، وبخصوص تداول الفرنك الغرب إفريقي داخل الاتحاد، فإن الفروع الوطنية تصدر نقدها مع وضع علامة مميزة لكل بلد، وهو حرف لاتيني للتعريف بعملة ذلك البلد، فمثلا تتميز الفرنكات الغرب إفريقية الخاصة بموريتانيا بالحرف (E).

- البنك الموريتاني للتنمية والتجارة (BMDC):

لقد تم إنشاء هذا البنك بموجب القانون رقم 61/30 الصادر بتاريخ 20/01/1961 ويعتبر هذا المصرف من الناحية القانونية مؤسسة ذات رأسمال مختلط وذات منفعة عامة،

¹ محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص42.

الفصل الثالث: الاقتصاد الموريتاني وسياسات النقدية و المالية المنتهجة في مكافحة التضخم

وقد استفاد من صلاحيات مهمة وواسعة، وقد وصل رأسماله إلى 200 مليون فرنك غرب إفريقي موزعة على النحو التالي:

58% الدولة الموريتانية .

34% الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي.

8% البنك المركزي لدول غرب إفريقيا.

وواضح من خلال توزيع نسب رأس المال أن الحكومة الموريتانية تمتلك أكثر من النصف، وهو المؤسسة الوحيدة التي كانت موريتانيا تتمتع فيها بنسبة مشاركة معتبرة في هذه الفترة، وقد أسند إلى هذا البنك تمويل كافة عمليات التنمية، لكن الواقع شهد غير ذلك حيث ركز هذا البنك من خلال قروضه على تمويل التجارة، واستحوذت التمويلات القصيرة الأجل على أغلبية القروض، حيث وصلت قروض القطاع التجاري أكثر من 350 مليون في حين لم تتجاوز قروض القطاع الزراعي 22 مليون وذلك سنة 1966

- الشركة الموريتانية للبنك (SMB):

أنشئت هذه المؤسسة المصرفية سنة 1967 برأسمال قدره 50 مليون فرنك غرب إفريقي موزعة على المساهمين كالتالي:

55% الشركة العامة لباريس .

35% مجموعة بنوك أوربية .

10% الدولة الموريتانية.

وتعتبر الشركة الموريتانية للبنك مؤسسة للقروض الخاصة وتخضع للقانون الموريتاني وتتصف هذه الشركة بتقديم القروض قصيرة الأجل، والتي توجه نحو المجالات الاستهلاكية وتسهيل عمليات الاستيراد خاصة من فرنسا، ونتيجة لسيطرة الأجانب على ملكيتها كانت نتائج نشاطها موجهة أساسا إلى الخارج. ونتيجة لتوسع نشاط هذه الشركة في مجال الإقراض زاد رأس المال ليصل إلى 150 مليون فرنك غربي إفريقي سنة 1971.

ولقد مول هذا المصرف التجارة الخارجية وقطاعات الاستهلاك والاستخراج من خلال القروض المقدمة لكل من الشركة الموريتانية للاستيراد والتصدير (SONIMEX) والشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM)، ولقد وصل مجموع القروض المقدمة من طرف الشركة الموريتانية للبنك خلال سنتي 1967 و

1968 ما قيمته 5 مليار فرنك غرب أفريقي، كما وصل عدد وكالات هذه الشركة إلى وكالتين، إحداها في العاصمة انواكشوط والأخرى في العاصمة الاقتصادية انواذيب.

- البنك الدولي لإفريقيا الغربية (BIAO):

يعتبر البنك الدولي لإفريقيا الغربية أقدم مؤسسة مصرفية في إفريقيا الفرنكفونية حيث يرجع تاريخ إنشائه إلى 1853، حينها كان يستفيد من الامتيازات كمصرف للإصدار، ثم تحول إلى بنك إفريقيا الغربية سنة 1901¹، وفي سنة 1955 تنازل عن احتكار الإصدار لصالح البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية، وقد وصل رأس ماله إلى 60 مليون فرنك فرنسي موزعة كما يلي :

51% الشركة المالية الفرنسية،

49% المعهد الأمريكي.

ويعتبر هذا المصرف من أهم المؤسسات المالية حيث كان يملك في سنة 1963 أكثر من 45 فرعا منتشرا في أقطار إفريقيا الناطقة بالفرنسية، ويوجه أكثر من 75% من نشاطه إلى إفريقيا.

أما فيما يخص فرعه الموجود في موريتانيا فقد فتح سنة 1957 برأس مال قدره 150 مليون فرنك غرب أفريقي مدفوعة من قبل المساهمين في المصرف الأصلي.

وبعد إنشاء الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا نشاء البنك المركزي لإفريقيا الغربية تمت إعادة تشكيلة رأس مال فرع موريتانيا وأصبحت كالتالي:

75% البنك الدولي لغرب إفريقيا.

20% البنك المركزي لدول غرب إفريقيا.

5% الدولة الموريتانية.

وكان هذا المصرف يمثل نموذجا حقيقيا للبنوك الأجنبية النشطة في بلدان العالم الثالث آنذاك، والتي كان دورها نهب ثروات تلك البلدان وتحويلها إلى الخارج، حيث قدرت الأموال المحولة نحو الخارج عن طريق هذا البنك سنة 1966 حوالي 1,4 مليار فرنك غرب أفريقي وذلك لصالح الممثلة الرئيسية لهذا البنك بفرنسا.

ومهما كانت الأهداف المقترحة لهذا الاتحاد، وما يمكن أن يقدمه من خدمات لهذه الدول إلا أن النتائج تعكس عدم فعالية هذا التنظيم وقصوره عن تحقيق مستويات التنمية المتوقعة منه، فمهمة المصارف في فترته كانت في المقام الأول هي ضمان تحويل الأرباح والفوائد والأقساط إلى خارج البلاد، فلم تلعب هذه البنوك

¹ أمان أحمدُ ولد أحمد، تطور الجهاز المصرفي الموريتاني خلال الفترة 1972-1997، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1999، ص38.

دور الوسيط لتجميع المدخرات بل كانت احتكار دخيلا على البلاد يمول ويسهل عملية الاستثمار التي تتماشى مع مصلحة المستعمر، وعادة ما يناقض مصالح الدولة الموريتانية لاختلاف حاجيات التمويل بينها وبين فرنسا، ويمكننا ذكر بعض الجوانب السلبية للبنوك التجارية الموريتانية في فترة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا في النقاط التالية:

- لم تهتم هذه البنوك بالوعي المصرفي لدى المواطنين، وذلك بتشجيعهم ودفعهم للتعاون مع المصارف، وإغرائهم بمنح القروض لتمويل أنشطتهم الاقتصادية، أو حتى تمويل المشاريع التنموية العامة ذات الحجم الكبير، بل اكتفت بتمويل عمليات الاستيراد.
- عمدت هذه البنوك إلى حرمان صغار الملاك والفلاحين من التمويل المصرفي، وعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي - القطاع الرئيسي في البلاد - وذلك حرصا منها على بقاء الاقتصاد معتمدا على قطاع أول استخراجي (الحديد) وهو ما يعرف باقتصاد المستعمرات ذي المحصول الواحد، هذا بالإضافة إلى ما تخلقه من التبعية النقدية وارتباط العملة الوطنية بسعر صرف ثابت مع العملة الفرنسية.

الفقرة الثانية: مرحلة ما بعد الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (1973- وما بعدها)

لقد رأت موريتانيا أنه من أجل اكتمال الاستقلال الثقافي والسياسي يجب أن يتحقق الاستقلال الاقتصادي والمالي، وقد واجهت هذه الرغبة عدة عقبات من أهمها الرفض الفرنسي بخصوص فتح حساب لتسديد التزاماتها من العملة الصعبة، وكذلك الضغوط المالية والسياسية التي واجهتها من أجل التراجع عن هذا القرار¹.

فقد شهدت سنة 1973 أحداث فاصلة في النظام الاقتصادي الموريتاني، وذلك من خلال إعادة النظر شبة الشامل في الاتفاقيات المبرمة بين موريتانيا والاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، وبالتالي فقد مضت الحكومة الموريتانية قدما في تنفيذ هذا القرار وقد انهالت عليها المساعدات العربية، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء العملة وضماناتها، وتكوين بنك مركزي وتدريب أطره، وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء العملة الوطنية وتأسيس البنك المركزي الموريتاني.

- إنشاء العملة الوطنية: لقد نص القانون الصادر بتاريخ 20 مايو 1973 رقم 73/136 على إصدار عملة وطنية، وقد أطلق عليها الأوقية* و أنشأت هذه العملة مرتبطة بسلة من العملات الأجنبية وهي (الفرنك الفرنسي، والليرة الإيطالية، المارك الألماني، البسيطة الإسبانية، الفرنك البلجيكي، الدولار الأمريكي)

¹ محمد الأمين ولد سيدنا، مرجع سابق، ص48.
* العملة الوطنية لموريتانيا

ومصدر هذه العملات هو صادرات موريتانيا آنذاك من (الحديد، الجلود، السمك، الحيوانات، الصمغ العربي، ...).

وتم وضع هذه العملة للتداول في 29 يوليو 1973، وهو يوم فتح البنك المركزي لأبوابه، وقد حددت قيمة الأوقية بـ 0.016 غرام من الذهب الخالص، وسعر صرف يعادل 0.1 فرنك فرنسي للأوقية الواحدة (10UM=1FF)، و 5 فرنكات أفريقية للأوقية الواحدة (1UM=5CFA) و 47 أوقية للدولار الأمريكي الواحد (1\$=47UM) وساد الاعتقاد آنذاك أن هذا السعر قد وضع لضمانة المؤسسات الاقتصادية الوطنية، ولإبقاء نظام العد كما هو لدى الموريتانيين حيث كانوا قبل الأوقية يطلقون على كل خمس فرنكات أوقية، ولذلك لم يستخدموا الفرنك كوحدة للعد أبداً، وتبني هذا السعر للصرف لم يشعر المواطن العادي بتغيير كبير وخاصة في أسعار المواد والسلع والخدمات.

وقد استمدت العملة الموريتانية قيمتها مقابل العملات الأخرى عن طريق التسعير المباشر الذي يفرضه البنك المركزي الموريتاني، في ظل الرقابة على الصرف وعدم حرية تداولها بحجة حماية رؤوس الأموال المحلية، والحاجة إلى العملات الصعبة، كما بدأت عملية التخلص التدريجي من العملات المتداولة في البلاد مثل (الفرنك الفرنسي والفرنك غرب أفريقي)، وللسيطرة على إنجاز النظام النقدي الجديد، تبنى البنك المركزي الموريتاني وكما أسلفنا رقابة شديدة على الصرف، وذلك من أجل المحافظة على رؤوس الأموال الوطنية، وعدم إعطاء الفرصة للمهربين بنقلها إلى الخارج¹.

- إنشاء البنك المركزي الموريتاني:

يتطلب تجسيد السياسة النقدية إنشاء المؤسسات الكفيلة بالقيام بجميع العمليات وترتيب الإجراءات الفنية اللازمة لتطبيق ومراقبة هذه السياسة، ومن أهم هذه المؤسسات البنك المركزي، وقد أنشأ البنك المركزي الموريتاني (BCM) بعد خروج موريتانيا من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، وذلك بموجب القانون رقم 73/136، الصادر بتاريخ 20 مايو 1973، وقد تم تحديد رأس ماله بـ 200 مليون أوقية مسدد بالكامل من طرف الحكومة الموريتانية، وقد حدد في المادة الأولى² طبيعة هذا البنك حيث نصت بأنه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وله الحق في استخدام بعض موارده في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما يحق له أن يساهم في رأس مال بعض المؤسسات المصرفية، كما حدث عند مرتبة* البنوك التجارية الموريتانية.

¹ محمد الأمين ولد سيدنا، مرجع سابق، ص49.

² البنك المركزي الموريتاني، النظام الأساسي 1973، ص04.

* تحويل المصارف الأجنبية إلى وطنية من حيث رأس المال والكوادر المسيرة.

ويوجد المقر الرئيسي للبنك المركزي الموريتاني، في المقر السابق لفرع البنك المركزي لغرب إفريقيا بانواكشوط وله ثلاثة فروع أخرى في (انواذيب، روصو، النعمة)، وله مكتب في مدينة سيليبابي، وقد روعي في هذا التوزيع منافذ التعامل مع العالم الخارجي، ويسمح لهذه الفروع بإعطاء الإذن بتصريف العملات الصعبة للقادمين، دون أن يسمح لها بتصريف العملة المحلية وتحويلها للراغبين في السفر إلى عمالات صعبة.

الفقرة الثالثة: البنوك التجارية المتواجدة خلال الفترة ما بعد الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا

(1973-1984):

ظلت موريتانيا تعيش تبعية نقدية لفرنسا، حتى قررت السلطات الانفصال عن منظمة الفرنك الغرب أفريقي، وممارسة النشاط المصرفي في ظل استقلال نقدي حيث تم تغيير طبيعة المؤسسات المصرفية القائمة آنذاك خاصة فيما يتعلق بالاشتراك في رأس المال والقوانين التي تحكم هذه المصارف، مما أدى إلى قطع العلاقة بين الفرع الموجود في موريتانيا والأصل الموجود في الخارج، وبذلك تقاعس رأس المال الفرنسي في المصارف التجارية ليحل محله تعاون عربي مشترك مثم، ومن ثم أحكمت الدولة الموريتانية السيطرة على توجيه القروض وتوزيعها نحو أهم القطاعات الاقتصادية المهمة¹. وأصبحت البنوك التجارية المتواجدة كلها تخضع للقانون الموريتاني، وهي إما شركات مساهمة أو مؤسسات عامة ذات رأس مال مختلط، والتزمت بإعادة تشغيل رأسمالها على أن لا يقل عن 50 مليون أوقية، وأغلب المصارف آنذاك كانت مصارف تجارية تسيطر عليها القروض القصيرة الأجل، وقد بلغ عدد المصارف آنذاك خمسة مصارف، منها ما هو موريتاني في رأس المال ومنها ما هو مختلط في رأس المال.

1. البنك الدولي لموريتانيا (BIMA):

وهو المؤسسة المصرفية التي حلت محل المؤسسة المصرفية التي كانت تعرف باسم البنك الدولي لإفريقيا الغربية الذي دخل إلى موريتانيا سنة 1957، وظل يمارس نشاطه حتى صدور القانون الموريتاني رقم 74/12 والذي ينص على أن البنوك يجب أن تكون تابعة للقانون الموريتاني، حيث تم تعديل هذه المؤسسة وتعديل نسب رأسمالها وقد تم إنشاء هذا البنك في 20 يوليو 1974، وكان رأس مال هذا المصرف 100 مليون أوقية ثم تمت زيادة رأس ماله ليصل إلى 150 مليون أوقية وذلك حسب النسب التالية:

70% البنك المركزي الموريتاني.

¹ أمان أحمد ولد أحمد، مرجع سابق، ص62.

30% البنك الدولي لإفريقيا الغربية.

وقد تولى هذا المصرف تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تقديم القروض إلى قطاعي الصناعة والتجارة تماشياً مع أهداف السلطة، ويعتبر البنك الدولي لموريتانيا، بالإضافة إلى الشركة الموريتانية للبنك المصرفان اللذان تساهم فرنسا في رأسمالهما.

وقد وصلت نسبة القروض القصيرة من مجموع قروض هذا البنك سنة 1980 البالغ 3007 مليون أوقية حوالي 92.93 % وهو ما يدل على ضعف مساهمة هذا المصرف في تمويل المشاريع التي تتطلب تمويلات طويلة الأجل.

كما استحوذ قطاع التجارة وحده على نسبة 61.6% من مجموع القروض لسنة 1977 البالغ 1969 مليون أوقية، وكذا على 52% من مجموع قروضه سنة 1978 البالغ 2234 مليون أوقية.

2- الشركة الموريتانية للبنك (SMB):

تم إنشاء هذه المؤسسة سنة 1967 برأسمال قدره 30 مليون فرنك غرب أفريقي، وهي ثاني مؤسسة مصرفية من حيث القدم على التراب الوطني بعد البنك الدولي الموريتاني ولقد لعبت هذه الشركة دوراً بارزاً في تمويل بعض القطاعات التي لعبت دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني مثل المناجم والاستيراد والتصدير، فقدمت قروضا لكل من الشركة الموريتانية للاستغلال المناجم (SNIM) وكذلك شركة الإيراد والتصدير (SONIMEX) وذلك لتوفير المواد الغذائية الأساسية كالأرز والسكر والشاي، وظل هذا المصرف يمارس نشاطه التنموي وتمت زيادة رأسماله سنة 1974، ليصل إلى 50 مليون أوقية، على أن تتم زيادته مرة أخرى ليصل إلى 200 مليون أوقية سنة 1982 موزعة حسب النسب التالية:

51% الحكومة الموريتانية.

27.5 % الشركة العامة وهي مؤسسة فرنسية.

21.5% مؤسسات مصرفية أوروبية¹.

ويلاحظ عدم اهتمام هذا المصرف بتمويل الزراعة والقطاعات ذات الأهمية الكبرى في الاقتصاد الوطني، إلا أنه ليس الوحيد ضمن شبكة المصارف التي لا تهتم بهذا النوع من التمويل، بل يمكن تعميم هذه الملاحظة على غالبية المصارف في البلد. وبخصوص وضعية هذا المصرف، فنلاحظ أن ودائعه تطورت

¹ أمان أحمد ولد أحمد، مرجع سابق، ص64.

لتصل إلى 466 مليون أوقية سنة 1975 ثم 527 مليون أوقية لعام 1976 و 490 مليون أوقية لعام 1977، ثم شهدت هذه الودائع قفزة نوعية سنة 1980 ووصلت إثرها إلى 902 مليون أوقية، و 1434 مليون أوقية سنة 1982، ويمكننا أن نرجع ضعف هذه الودائع خلال منتصف السبعينيات إلى امتداد موجة الجفاف التي ضربت البلاد في هذه الفترة، وإلى تراجع أسعار الحديد المورد الأساسي للعملة الصعبة، وسحب شركات الاستثمار لودائعها من المصارف، وكذا تزايد حاجة الدولة للتمويل بسبب نفقات حرب الصحراء.

3- البنك الموريتاني للتنمية والتجارة (BMDC): يعتبر هذا المصرف مؤسسة ذات رأسمال مختلط، وهو تحويل للبنك الموريتاني للتنمية، الذي أنشأ سنة 1961 وهو أقدم البنوك في البلاد، وقد تغير اسم هذا المصرف سنة 1974 ليحمل اسم البنك الموريتاني للتنمية والتجارة ويبلغ رأسمال هذا المصرف 80 مليون أوقية وتوزع على النسب التالية:

76% الحكومة الموريتاني.

20% الشركة التونسية للبنك.

4% البنك المركزي الموريتاني.

ويعتبر هذا المصرف هو المؤسسة الوحيدة التي تقوم بمنح القروض الطويلة الأجل والتي تهدف إلى تمويل المشاريع، حيث توجد بها إدارة خاصة تعنى بتمويل المشاريع الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق استخدام قروض من الوكالة الدولية للتنمية، حيث تم الاتفاق مع الصندوق الوطني للتنمية على خطة بموجبها يتم التمويل المشترك، وقد تم التوقيع على وثيقة رسمية من طرف مديري كل من البنك الموريتاني للتنمية والتجارة والصندوق الوطني للتنمية وبموافقة وزير المالية، وذلك بتاريخ 20 يوليو 1984، وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

✓ التمويلات التي لا تتجاوز 10 مليون أوقية تعرض على إحدى المؤسستين فتتولى التمويل بالكامل.

✓ التمويلات التي تتراوح بين 10 إلى 60 مليون أوقية، يتولى تمويلها البنك الموريتاني للتنمية والتجارة.

✓ التمويلات التي تتجاوز 60 مليون أوقية يتولاها الصندوق ويكون مسؤولاً عن تمويلها.

يضاف إلى الأذهان أنه تمت زيادة رأسمال المصرف لتصل إلى 300 مليون أوقية سنة 1985¹.

¹ محمد تال ولد بنعمر، النظام المصرفي في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الإجازة في الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط 1996، ص56.

4- البنك العربي الليبي الموريتاني للتجارة (BALM):

تم إنشاء هذه المؤسسة المصرفية بموجب الاتفاقية بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمصرف العربي الليبي للتجارية الخارجية والتنمية، بتاريخ 20 يوليو 1972، وكان رأسماله آنذاك 50 مليون أوقية، وبالغ آنذاك في تقديم القروض مما أرغمه على زيادة رأسماله مرتين ليصل سنة 1976 إلى 150 مليون أوقية، ثم 200 مليون أوقية، وقد تم توزيع رأسماله كما يلي :

51% المصرف العربي الليبي للتجارية الخارجية والتنمية.

49 % الجمهورية الإسلامية الموريتانية¹.

وقد ساهم هذا المصرف في التنمية الاقتصادية من خلال قروضه المتوسطة والطويلة الأجل، إلا أنه عرف تراجعاً في تقديم هذه القروض بسبب تعرضه لظاهرة عدم التسديد مما أضعف ثقته في المقترضين، بالإضافة إلى تراجع الودائع ذات الأجل الطويل، ففي الوقت الذي وصلت فيه قروضه إلى 2016 مليون سنة 1980 وصلت ودائعه في نفس السنة إلى 2414 مليون أوقية.

5- البنك العربي الإفريقي في موريتانيا (BAAM) :

تم إنشاء هذا المصرف في 29 نوفمبر 1974 برأسمال قدره 150 مليون أوقية، على شكل شركة مساهمة وقد توزع رأسماله على المشاركين حسب النسب التالية:²

51% البنك المركزي الموريتاني.

49% البنك العربي الإفريقي بالقاهرة.

وقبل نهاية سنة 1974 قرر البنك المركزي الموريتاني أن يتنازل عن بعض أسهمه لصالح القطاع الخاص الموريتاني، وقد وافق مجلس الإدارة على ذلك، كما تمت زيادة رأسماله ليصل إلى مليار أوقية وتغيير اسم المصرف من البنك العربي الإفريقي في موريتانيا إلى البنك الموريتاني العربي الإفريقي وقد توزع رأسمال المصرف على الشكل التالي:

50% البنك المركزي الموريتاني والقطاع الخاص الموريتاني.

50% البنك العربي الإفريقي الدولي بالقاهرة.

¹ النظام الأساسي للبنك العربي الليبي الموريتاني الصادر بتاريخ 1972/07/20.

² النظام الأساسي للبنك العربي الإفريقي لموريتانيا الصادر بتاريخ 1974/11/29.

الفصل الثالث: الاقتصاد المورثاني وسياسات النقدية و المالية المنتهجة في مكافحة التضخم

وقد شهد هذا المصرف نوعا ما من التذبذب في الأرباح، حيث وصل مستوى أرباحه خلال سنة 1978 إلى مستوى الصفر، كما عرف خسارة سنة 1984 وصلت إلى 43,3 مليون أوقية، وقد فسرت هذه الخسارة حسب التقرير السنوي لسنة 1983، للارتفاعات المتتالية لأسعار الدولار، وكذا إلى الظروف المحلية بالبلاد كظاهرة الجفاف والركود الاقتصادي.

المبحث الثاني

السياسات النقدية والمالية المنتهجة ضمن برامج التثبيت و التصحيح في

موريتانيا (1985/2002)

عرفت موريتانيا في بداية الثمانينات - مشاكل اقتصادية ومالية عويصة ومتعددة تعود أسبابها إلى عوامل داخلية و خارجية كثيرة ومتشعبة، الشيء الذي دفعها للجوء إلى مؤسستي بروتن وودز لوضع برامج اقتصادية قصد معالجة الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني¹.
كان أول هذه البرامج هو برنامج التقييم الاقتصادي والمالي (PEF) الذي غطى الفترة 1985-1988 ثم أشفع ببرنامج الدعم والدفع (PCR) الذي غطى الفترة 1989-1991 و أخيرا البرامج التصحيحية التي غطت الفترة 1992-1997 لتأتي بعد ذلك مجموعة من الوثائق الإطارية السنوية للسياسة الاقتصادية غطت الفترة 1998-2002 وتم إعدادها بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقبل أن نتطرق إلى هذه البرامج ، نحاول أولا التعرف على سياسات التثبيت والتصحيح التي تصفها مؤسسات بروتن وودز .

المطلب الأول: التعريف بسياسات التثبيت والتصحيح وظروف تطبيقها و أهدافها:

تلجأ دول العالم الثالث عادة للأخذ بسياسات التثبيت والتصحيح عندما تعرف اقتصادياتها اختلالا تعجز هذه الدول عن معالجتها بنفسها . ونقدم فيما يلي تعريف و أهداف هذه السياسات و ظروف تطبيقها²

1- التعريف:

تعرف سياسات التثبيت و التصحيح (التكيف) الهيكلية على أنها تلك " الحزمة من القواعد والأدوات و الإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد و إحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة تؤدي إلى إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة .
تستند حزمة سياسات التثبيت والتكيف الهيكلية إلى نظرية الاقتصاد الكلي التي تم تطويرها في الخمسينات من القرن الماضي في الدول المتقدمة قبل أن يتم توسيعها في السبعينات إلى الدول النامية في شكل برامج التثبيت والإصلاح الهيكلية . وتتكون هذه البرامج من مكونين أساسيين :

¹ -عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة السبيل العربية ، القاهرة 2003 ص 211

² صدقي ولد محمد عبد الرحمان، مرجع سابق ص 74 .

- سياسات التثبيت : ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات في الدولة المعنية.

- سياسات التصحيح أو التكيف الهيكلي: و يختص بها البنك الدولي وترتكز على إدارة هيكل الإنتاج و إدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية و تحرير التجارة الدولية، وتحرير الاستثمار، وتحرير أسواق العمل و رأس المال إضافة إلى إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين الخاص والعام من خلال ما يسمى بسياسة الخصخصة.

2- ظروف التطبيق :

ومع نهاية السبعينات كانت معظم دول العالم الثالث تعرف إختلالات كبيرة في موازين مدفوعاتها وميزانياتها العامة بسبب فشل خطط التنمية من جهة و ارتفاع المديونية الخارجية من جهة أخرى ، وهو ما دفعها إلى الأخذ بالسياسات التصحيحية التي تتبناها و تبلورها مؤسسات بروتن وودز على أساس رؤى اقتصادية ليبرالية.

وتميزت معظم الدول النامية بسمات مشتركة كانت وراء المشاكل التي عانت منها ومن أهمها وجود:

- * معدل تضخم مرتفع نسبيا .
- * عجز كبير في الموازنة العامة للدولة
- * عجز كبير في ميزان المدفوعات .
- * أسعار صرف مغالى في قيمتها.
- * أسواق مالية محلية ضعيفة ومحدودة .
- * قطاع عام كبير ومسيطر وذو كفاءة اقتصادية منخفضة.
- * تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج .

3- الأهداف

ومن أجل معالجة هذه الإختلالات أخذت الكثير من هذه الدول ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تحددت أهدافها في ما يلي :

- تحقيق التوازن المالي الداخلي من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازن العامة للدولة، بحيث يصل هذا العجز إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

- الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار، ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشنوهات السعرية والوصول إلى حالة من استقرار الأسعار

- إعادة التوازن الخارجي و تحسين وضع ميزان المدفوعات، من خلال تحرير سعر الصرف (حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض قيمة العملة) وتحرير التجارة الخارجية و تنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي¹

- زيادة معدل النمو الاقتصادي ، من خلال سياسات الاستثمار و الخصخصة التي تعطي الصدارة للقطاع الخاص و تجعله القائد لعملية التنمية على أن يترافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسات للإنتاج من أجل التصدير و إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وهو ما يؤدي في مجموعه إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي تضمن على المدى المتوسط و الطويل معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن.

المطلب الثاني: برامج التثبيت في موريتانيا (1991/1985).

لقد جاءت برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا على مرحلتين الأولى غطت الفترة 1988/1985 و تم فيها تطبيق برنامج التقويم الاقتصادي و المالي و الذي سعى إلى تصحيح الاختلال في الميزانية و ميزان المدفوعات والحد من التضخم و إصلاح القطاع العمومي الذي تملكه الدولة أما المرحلة الثانية فقد تم فيها تطبيق برنامج الدعم و الدفع و شملت الفترة 1991/1989 والتي استهدفت مواصلة و تعميق للإصلاحات التي بدئ في تنفيذها خلال البرنامج السابق.

أولا: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي 1988/1985

نتناول فيما يلي² أهداف هذا البرنامج و الإجراءات المتخذة للوصول إليها قبل أن نتعرف على أهم النتائج المحققة.

1/ الأهداف:

لقد حدد هذا البرنامج أهداف جاءت كما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي يصل إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من 0,5% خلال الفترة

1985/1982

¹ صديفي ولد محمد عبد الرحمن، البنك المركزي و مراقبة الائتمان: دراسة حالة موريتانيا للفترة (1992 - 2002)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2006، ، ص 72.

² ولد عبد الله الشيخ، مرجع سابق، ص، 186

- تخفيض معدل التضخم من 15% سنة 1984 ليصل إلى 5% سنة 1988
 - تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات ليصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية البرنامج بعد أن كان حوالي 29% سنة 1984.
 - تحقيق التوازن في الميزانية العامة بعد أن وصل العجز فيها سنة 1984 إلى 7,9% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - وضع سقف للإستثمار العام يبلغ 20% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان يصل في المتوسط إلى 30% خلال الفترة 1984/1980
- 2/ الإجراءات:**

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة أعلاه اتخذت السلطات الموريتانية مجموعة من الإجراءات كان أهمها:

2-1. بخصوص النفقات العامة

تجميد للاكتتاب في الوظيفة العمومية ابتداء من سنة 1986 باستثناء قطاع الصحة و التعليم و وضع حد أقصى لنمو كتلة الدخل و المرتبات لا يتجاوز 7% خلال فترة البرنامج¹، تقليص المعونات المالية، و حجمها عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري ابتداء من سنة 1986، السعي إلى إعادة جدولة الديون و تكوين لجنة لإدارة تلك الديون و تقليص بعض المصروفات الخارجية.

2-2. بخصوص الإيرادات العامة :

- زيادة أسعار بعض منتجات مؤسسات الدولة (منتجات بحرية، ماء، كهرباء، أدوية).
- محاربة التهرب من دفع الضريبة .
- إصلاح نظام الضريبة على الشركات و أرباحها و على الدخل.
- إعادة تنظيم الإعفاءات الضريبية و الجمركية لتشجيع النشاطات الإنتاجية الكثيفة بالعمل .

2-3 القروض و القروض

- وضع سقف للائتمان الممنوح للحكومة
- وضع سياسة انتقائية لتشجيع القطاعات ذات القدرة السريعة على النمو من خلال منحها النصيب الأوفر من القروض الداخلية.

¹ صدفي ولد محمد عبد الرحمن ،البنك المركزي و مراقبة الائتمان: مرجع ،سبق ، ذكره، ص 80.

الفصل الثالث: الاقتصاد المورثاني وسياسات النقدية و المالية المنتهجة في مكافحة التضخم

- رفع أسعار الفائدة على الودائع لأجل بنسبة 2% و . تخفيضها على الودائع تحت الطلب و ذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية و امتصاص السيولة الزائدة في المجتمع.

- إصلاح الجهاز المصرفي خلال إجراء تعديلات على مكوناته تتضمن تطهير ميزانيات وحداته و دمج أخرى فيما بينها و خصخصة البعض الآخر و تمكين البنك المركزي من القيام بدوره الرئيسي المتمثل في الإشراف والرقابة على البنوك و توجيه السياسة الائتمانية للدولة.

2-4 . بخصوص الأسعار :

- إتباع سياسة صرف مرنة و تخفيض قيمة العملة بنسبة 16% و ذلك من أجل إصلاح التشوه في سعر صرف العملة الوطنية المغالي فيه.

- اعتماد سياسة تحرير للأسعار بصورة تدريجية حتى تكون قريبة من سعر التكلفة بالنسبة للاقتصاد

3/ النتائج:

بلغ حجم الاستثمارات العمومية المقررة خلال فترة البرنامج 1,55 مليار أوقية يحصل القطاع الريفي منها على نسبة 53% يليه قطاع البنية التحتية بنسبة 27,1% ثم قطاع التنمية الصناعية بنسبة 25,1% ، و هو ما يعني أن القطاعات الاجتماعية لم تحظ بأهمية كبيرة في برنامج للاستثمار العمومي لهذه الفترة، ولا غرابة في ذلك لأن فلسفة هذه البرامج تنطوي على ضرورة مشاركة المواطنين في أعباء تكاليف المشاريع، لكنها مشاركة تنعكس سلبا على محدودي الدخل و الفقراء مما قد يؤدي لتدهور أحوالهم الصحية و تسرب أبنائهم من المدارس إن كانوا دخلوها أصلا.

من أهم النتائج المسجلة يمكن أن نذكر:

- بلغ معدل النمو المتوسط للنتائج المحلي الإجمالي 3,6% خلال فترة البرنامج .
- تحقق توازن الميزانية العامة ابتداء من سنة 1986.
- لقد ظل معدل التضخم في انخفاض مستمر حتى وصل سنة 1988 إلى حوالي 6,5%.

ثانيا : برنامج الدعم والدفع (1989-1991)

مع نهاية برنامج التقويم الاقتصادي و المالي رأت الحكومة الموريتانية أن ما تم إنجازه يحتاج إلى جهود لمواصلته، و بالتالي طلبت مؤسسات بروتين وودز تمديد البرنامج المنصرم و هو ما تم لها تحت اسم برنامج الدعم و الدفع.

1- الأهداف :

تحدد أهداف هذا البرنامج كما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في حدود 3,5% خلال سنوات البرنامج.
- تحقيق ادخار في الميزانية العامة في حدود 6% من الناتج الإجمالي المحلي .
- تحسين إنتاجية الاستثمار العمومية و تحقيق مستوى للاستثمار العام تصل نسبته 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من 20% المحددة في البرنامج السابق.
- تخفيض العجز في الميزان الجاري من دون التحويلات للوصول إلى مستوى أقل من 9,8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة.
- تحقيق معدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع بحيث يتراوح ذلك المعدل بين 20% و 25% من حصيله عائدات الصادرات لسنة 1991. (1)

2- الإجراءات :

و أملا في تحقيق هذه الأهداف اتبعت السلطات الوطنية إستراتيجية تنموية انطلقت من المحاور الرئيسية التالية :

1-2 . المالية العامة :

- دعم الحالة المالية للدولة عن طريق ترشيد النفقات العامة و توسيع الوعاء الضريبي و تحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.
- مراجعة النظام الضريبي المطبق على القطاعات الاقتصادية الحيوية و الصيد و الزراعة و وضع سياسة خاصة بالقاعدة الضريبية و طرق التحصيل.
- تخفيض و تنظيم نفقات العمال و خاصة في قطاع التعليم و إعطاء الأولوية لصيانة الأدوات و التجهيزات والاستثمارات الأساسية.

2-2 . لأسعار :

- القضاء على تشوهات الأسعار من خلال التحرير المتزايد للأسعار عن طريق إلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية و السلع الاستهلاكية و رفع أسعار الخدمات العامة حتى تتناسب مع مستوى التكلفة و تقليص عدد المنتجات التي تحدد أسعارها رسميا.

تحرير أسعار الصرف و التجارة الخارجية و تشجيع النشاط التصديري و قد ترافق ذلك مع تخفيض قيمة العملة الوطنية في العام 1989 بنسبة 10,3% مقارنة بقيمتها في العام 1988

2-3 . النقود والقروض:

مراقبة نمو القروض المقدمة للاقتصاد و توجيهها إلى القطاعات الأساسية الرائدة و تجميد القروض الصافية للدول عند مستواها للعام 1989 حتى نهاية البرنامج.

- متابعة إصلاح الجهاز المصرفي عن طريق تدعيم و تعميق إجراءات إعادة تنظيم و إصلاح البنوك التجارية، و مراقبتها بواسطة تقوية رقابة البنك المركزي عليها في محاولة للتغلب على كافة الصعوبات التي اعترضت الجهاز المصرفي في الفترات السابقة.

2-4 . السياسة الإجتماعية :

ولتقليل الآثار السلبية للبرنامج اتخذت السلطات العمومية بغض الإجراءات تمثلت في :

- سياسة العون الغذائي و ذلك من خلال الغذاء مقابل العمل و التي تفتح المجال لمشاركة الجميع في عملية التنمية.

- زيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية في الميزانية و ذلك من خلال توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات العلاقة بالبعد الاجتماعي¹.

- جمع المعلومات و تكثيف الدراسات حول أنجع الطرق للتحكم في البعد السلبي للإصلاحات من خلال تحسين الحالة الاجتماعية .

2-5 . إصلاحات المؤسسات العمومية:

يسعى البرنامج إلى مواصلة و تعميق إصلاح القطاع شبه العمومي باستثناء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. و تشمل إجراءات الإصلاح الإطار القانوني و التنظيمي و تحديد العلاقات المالية القائمة بين المؤسسات العمومية و الدولة و إعادة هيكلة المؤسسات الإستراتيجية.

2- النتائج :

بلغ حجم الاستثمارات المخصصة لبرنامج الدعم و الدفع 45318 مليون أوقية يختص القطاع الريفي بنسبة 43,3% منها يليه قطاع التنمية الصناعية بنسبة 27,4% ثم قطاع الإصلاح الترابي بنسبة 1,25%

¹ محمد ولد محمود، آثار برنامج التصحيح الهيكلي على تطوير ميزان المدفوعات المورثاني خلال الفترة 1985-1995 ص 155.

الفصل الثالث: الاقتصاد الموريتاني وسياسات النقدية و المالية المنتهجة في مكافحة التضخم

و تؤكد هذه النسب أن القطاع الريفي بات يمثل الأولوية الاستثمارية الأولى ضمن برنامجي التقويم الاقتصادي والدعم والدفع متبوعا بقطاعي التنمية الصناعية والإصلاح الترابي.

وقد كانت أهم النتائج المسجلة كالتالي:

- شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً متوسطاً بلغ 2% خلال فترة البرنامج و هي نسبة أقل من النسبة المستهدفة (3,5%).

- وصلت نسبة الادخارات في الميزانية العامة إلى 3,4 و هي نتيجة دون التوقعات (6%).

- بلغت نسبة العجز في الحساب الجاري من دون التحويلات إلى 14,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 1991 بينما كانت النسبة المستهدفة (9,8%).

- ارتفع معدل خدمة الدين الخارجي إلى 41,3% من عائدات الصادرات سنة 1991 بدلاً من 31% في بداية البرنامج.

و بالنظر للنتائج المتحصل عليها ندرك أنها كانت دون التوقعات و هو ما عزته السلطات الموريتانية لسببين خارجيين رئيسيين هما :

- الأزمة الموريتانية السينيغالية و انعكاساتها السلبية على البلد و التي تمثلت في ضياع سوق خارجية قريبة و سهلة المنال بالنسبة للمنتجات الموريتانية إضافة إلى أعباء دمج المسافرين من السينغال و صعوبة سد الفراغ الذي تركته اليد العاملة السينيغالية المهجرة.

- حرب الخليج الثانية : حيث أدى الموقف الشعبي المؤيد للعراق و الموقف الرسمي الصامت إلى تصنيف دول الخليج للسلطة الموريتانية على أنها تساند العراق و بالتالي قامت بحجب تمويلاتها عنها كما مارست نفوذها على الصناديق العربية للغرض نفسه .

هذا إضافة إلى أزمة الجفاف و ما لجر عنها من تراجع في الغطاء النباتي والزراعي بشكل عام .

المطلب الثالث: برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا (1992-2002)

عرفت موريتانيا خلال هذه الفترة ثلاثة برامج للتكيف الهيكلي غطى الأول الفترة 1992-1994 والثاني الفترة 1995-1997 والثالث الفترة 1998-2002 وقد صيغت هذه البرامج في مجموعة من الوثائق الإطارية للسياسة الاقتصادية، تميزت بأنها ذات أمد متوسط و بكونها عهدت إلى إصلاحات أكثر عمقا من البرامج السابقة ذات الطبيعة التثبيتية أو الإستقرارية .

و سوف نحاول فيما يلي أن نتعرف ولو بشكل موجز على كل منها.

أولا : برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994):

في نهاية برنامج الدعم و الدفع والذي كانت نتائجه دون المستوى لجأت الحكومة الموريتانية إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية الاتفاق حول برنامج ينفذ الاقتصاد من الانهيار و يستهدف إصلاحات هيكلية أكثر عمقا من سابقه. وقد تم الإنفاق على برنامج للتصحيح الهيكلي يمتد على طول الفترة 1992-1994 وفيما يلي نقدم الخطوط العريضة لهذا البرنامج¹.

1- الأهداف :

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 3.5 % في المتوسط عند نهاية البرنامج
- تخفيض معدل التضخم من 9% سنة 1991 إلى 3.6% سنة 1994 .
- تخفيض العجز التجاري في ميزان المدفوعات باستثناء التحويلات الرسمية من 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 إلى 6.6% عند نهاية البرنامج .

- تخفيض عجز الميزانية العمومية من 8.2% إلى 2.4% في نهاية الفترة .

2- الإجراءات :

ولتحقيق هذه الأهداف اتخذت الحكومة جملة من السياسات كان من أهمها :

- إكمال إعادة هيكلة القطاع المصرفي و تنمية الوساطة المالية .
- إصلاح سياسة القرض و السياسة النقدية بهدف تسهيل منح القروض للقطاعات الإنتاجية و تشجيع قروض القطاع الخاص و ممارسة الرقابة غير المباشرة .
- دعم ميزانية الدولة عن طريق التسيير العقلاني للنفقات العمومية .
- تحسين نظام سعر الصرف من خلال اعتماد مكاتب خاصة للصرف و تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 28% .

- مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية من خلال تحسين البيئة القانونية و المؤسسات للقطاع شبه العمومي و إجراء إعادة الهيكلة المالية للشركة الوطنية للصناعة و المناجم (اسنيم) و شركة الخطوط الجوية الموريتانية و متابعة الإصلاحات بالنسبة لبعض المؤسسات الأخرى² . كشركة الماء و الكهرباء و شركة البريد و المواصلات ، هذا بالإضافة إلى خصخصة بعض المؤسسات و رفع احتكار البعض الأخر .

¹ ولد حسني بننة، مرجع سابق، ص 125.

² محمد ولد محمدو ، مرجع سابق ، ص 157

3- النتائج:

لقد بلغ مجموع الاستثمارات في ظل هذا البرنامج 69425 مليون أوقية يحظى قطاع التنمية الصناعية فيها بنسبة 42.8% وذلك باعتبار الاستثمارات المخصصة لشركة سنييم ضمن هذا القطاع كما جاء قطاع التنمية الريفية في المرتبة الثانية بنسبة 26.1% وقد بلغت نسبة الإنجاز في هذا البرنامج 69.6% في المتوسط فيما كانت نسبة تمويله الخارجي 73.9% وهي نسبة أقل من نسبي تمويل البرنامجين السابقين على التوالي 92% و 84.9%.

وتعتبر النتائج المحققة في ظل هذا البرنامج أفضل من تلك المحققة في ظل برنامج الدعم والدفع ، حيث تحققت النتائج التالية :

- بلغ معدل النمو السنوي في المتوسط 5.12% وهو أكبر من المعدل المستهدف
- بلغ معدل التضخم سنة 1994 معدل 4.1% وهي أدنى نسبة سجلها خلال سنوات البرنامج
- ظلت نسبة العجز في الحساب الجاري خارج التحويلات الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة طيلة سنوات البرنامج، و وصلت في نهايته إلى 17% في العام 1994 .
- شهدت ميزانية الدولة فائضا طيلة فترة الدراسة تراوحت نسبة ما بين 13.8% سنة 1992 و 33.8% سنة 1993، وسجل في العام 1994 نسبة 30.3% وهو ما يعني أن الهدف في هذا المجال قد تحقق.

ثانيا : برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1997)

اعتبرت الحكومة الموريتانية أن النتائج المحققة في ظل البرنامج السابقة ما زالت تحتاج إلى دعم ، ومن أجل ذلك لا بد من المضي في تنفيذ مثل هذه البرنامج ، ودخلت في مفاوضات مع المؤسسات الممولة وتم الإنفاق على برنامج جديد غطى الفترة 1995-1997 أعلنت عنه الحكومة الموريتانية في أكتوبر من العام 1994 وبموجب هذا الاتفاق تستفيد موريتانيا من مبلغ 42.75 مليون وحدة سحب خاصة (DST) يمنحها صندوق النقد الدولي خلال ثلاث سنوات في إطار التسجيل المدعم للتصحيح الهيكلي ، 19.3 مليون وحدة سحب خاصة يمنحها البنك الدولي لتنمية القطاعين المالي و الخاص، إضافة إلى مبلغ 17.46 مليون دولار مخصص لدعم القدرات.

1- الأهداف

وقد حددت جملة من الأهداف الاقتصادية لهذا البرنامج نجملها فيما يلي :

- تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة 4.6% سنويا.

- خفض العجز الجاري باستثناء التحويلات الرسمية من 14% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1994 إلى 9% سنة 1995 و 6.4% سنة 1997 .
- زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة لدى البنك المركزي بحيث يعطي شهرين من الواردات سنة 1995 ثم ثلاثة أشهر سنة 1997

2- الإجراءات :

- لقد استهدفت الإستراتيجيات المطبقة في هذا البرنامج الإجراءات التالية :
- تقوية المنافسة الخارجية للاقتصاد.
- حرية الإطار القانوني والتشريعي.
- البحث عن تخفيض عبء المديونية و متابعة الإصلاح المصرفي .
- دعم الإصلاحات الهيكلية من خلال ترقية القطاع الخاص .
- متابعة إصلاح المالية العامة و خاصة في مجال الضريبة المباشرة .
- المتابعة الدورية للنفقات العامة .
- تحديد برنامج استثماري عمومي يغطي السنوات الثلاث يعكس أولويات الحكومة.

1- النتائج :

- لقد بلغ إجمالي الاستثمارات العمومية لهذا البرنامج 75085 مليون أوقية وهو ما يمثل 18% من الناتج المحلي الإجمالي يحصل قطاع التنمية الصناعية منها على نسبة 30% يليه قطاع التنمية الإقليمية بنسبة 49.4 %، قطاع التنمية الريفية في المرتبة الثالثة و بنسبة 21,6.
- وقد جاءت النتائج تعزيزاً للمكاسب المحققة في البرنامج السابق، حيث بقي معدل النمو فوق 4,5% طيلة سنوات البرنامج بالإضافة إلى بقاء معدل التضخم في حدود 4,5 % سنة 1997.

ثالثاً : برنامج التصحيح الهيكلي (1988-2002)

- كان من المقرر أن يغطي هذا البرنامج الفترة 1988-2001 لكنه تأخر بسبب المفاوضات بين الحكومة الموريتانية و مؤسسات بروتن وودز ليبدأ تنفيذه على امتداد الفترة 1999-2002. وفي العام 1998 بلغ معدل النمو 3,5% ووصلت نسبة التضخم إلى 8% كما وصل العجز في الحساب الخارجي باستثناء التحويلات الرسمية.

إلى 11,4% من الناتج الإجمالي المحلي . ومن هنا حدد هذا البرنامج الأهداف التالية:

الفصل الثالث: الاقتصاد المورثاني وسياسات النقدية و المالية المنتهجة في مكافحة التضخم

- تحقيق معدل نمو متوسط بنسبة 4,5 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية¹.
 - تعزيز الفائض في الميزانية و التكوين المتدرج لادخار القطاع العام حتى يصل إلى 7,4 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2001.
 - تحقيق احتياطي صرف يغطي ما بين 5 إلى 6 أشهر من واردات السلع و الخدمات في نهاية العام 2002.
 - تخفيض نسبة التضخم حتى تصل إلى 2,5 % في العام 2002.
 - تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي باستثناء التحويلات الرسمية إلى نسبة 10,1 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2002.
- و لتحقيق هذه الأهداف وضعت الحكومة جملة من الإستراتيجيات الماكرو اقتصادية على مستوى كل قطاع ومصفوفة للإجراءات الواجب اتخاذها في هذا المجال.
- و لقد شكل برنامج الاستثمار العمومي (PIP) هذه المرحلة إطارا واضحا للبرمجة الانزلاقية لمشاريع الاستثمار المنسجمة مع إستراتيجية التنمية التي تبنتها الحكومة و قد وصل إجمالي الاستثمارات العمومية لهذا البرنامج 136589,37 مليون أوقية منها 7223 مليون أوقية خاصة بشركة سنيم (الشركة الوطنية للصناعة والمناجم) وتمثل المصادر الأجنبية من هذا المبلغ نسبة 90% من بينها الهبات التي وصلت نسبة 50,7% إذا استثنينا سنيم. و بعد استثناء المبالغ المخصصة لشركة اسنيم توزعت هذه الاستثمارات على النحو التالي:²

¹ صدقي، ولد محمد عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 85

² MINISTERE DES AFFAIRES ECONOMIQUES ET DU DEVELOPPEMENT. Strategies de developpement 1998-2001 p 68 (document).

الجدول رقم (1) يوضح توزيع استثمارات البرنامج :1999-2002

النسبة %	القطاع
40,7	تهيئة الإقليم
24,7	القطاع الريفي
18.3	المصادر البشرية
14.7	التنمية الصناعية
1.8	التنمية المؤسسية

Source : Stratégie du Développement 98 -2001-document a présenter au troisième groupe : consultatif pour la Mauritanie , Paris 25 -27 mars 1998 P 68 (document) .

و قد حقق هذا البرنامج نتائج جيدة كما يتضح من المعطيات التالية:

- تحقيق معدل نمو متوسط وصل إلى 3.4% خلال الفترة 1994-2002 وبلغ 4.2% في عام 2002.

- بلغ العجز في الحساب الجاري الخارجي 6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000.
- تمت السيطرة النسبية على العجز في الميزانية الذي بلغ 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000

- انخفض معدل التضخم ليصل إلى أقل من 5% في عام 2001.
- وصلت قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة إلى ما يغطي سبعة أشهر من مجمل واردات السلع والخدمات .

- تم تسجيل مبلغ 3.6 مليار أوقية من الاستثمارات الأجنبية الخاصة في عام 2001 بعد أن كانت هذه القيم شبه معدومة في عام 1999 .

و رغم كل هذه المؤشرات الإيجابية فإن تحسن هذه الأوضاع الاقتصادية للبلد لم تنعكس بما فيه الكفاية على مستوى معيشة السكان، وهو ما يعكس انتشار الفقر بين المواطنين ،حيث أن نصف السكان تقريبا (46.3% في عام 2000) ما يزال يعيش تحت خط الفقر، مما يجعل موريتانيا في مؤخرة الركب من حيث مؤشرات التنمية البشرية كما يشير إلى ذلك تقرير التنمية البشرية لعام 2002 الذي يعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، حيث سجل مؤشر التنمية البشرية القيمة 0.438 و هو ما يضع موريتانيا في المرتبة 152 من أصل 173 دولة شملهم هذا الترتيب.

المبحث الثالث

التضخم والسياسات النقدية والمالية المنتهجة في موريتانيا لمكافحته في

الفترة من 2006 إلى 2009

المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في موريتانيا في الفترة من (2006 إلى 2009)

الفقرة الأولى: تأثير التضخم على الأسعار في سنة 2006

شهدت معدل التضخم تراجعاً في العام 2006 حيث انتقل من 12,1% سنة 2005 إلى 6,2%

وذلك راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الممارسات المنافسة للمنافسة.

والجدول التالي يوضح تغير مستويات الأسعار خلال هذه الفترة

الجدول: رقم: 2

نسبة المساهمة %	دجمبر 2006	دجمبر 2005	الترجيح	البند
100.0%	140.9	129.4	10000	المؤشر الإجمالي
0.3%	142.6	142.4	1456	الخبز والحبوب
21.9%	147.9	128.5	1300	اللحوم
13.5%	221.1	186	443	السمك
5.4%	145.8	133.9	526	اللبن، الجبن والبيض
12.4%	136.2	125.8	1368	السكن ، الماء، الكهرباء، الغاز
2.1%	149.6	133.5	148	الصحة
8.2%	119.4	110.2	1030	النقل
0.3%	110.4	103.9	61	التعليم
	6.2	12.1		نسبة التضخم ب %

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على وثيقة صادرة عن المكتب الوطني للإحصاء عام 2006 ص، 42

من خلال الجدول يتبين أن التسارع المسجل في الأسعار سببه الأساسي هو "المنتجات الغذائية" و"السكن والماء والكهرباء والغاز" والنقل "الملابس والأحذية" مع مساهمات قدرها¹ : 69,4% ، 12,4% ، 8,2% و 7,1%.

وفيما يخص المواد الغذائية فقد ارتفعت أسعارها بأكثر من 8% باستثناء "الخبز والحبوب" اللذين ظل سعرهما مستقرا، ويعتبر اللحم والسّمك هما أهم المنتجات التي ساهمت في هذه الزيادات .

من خلال الجدول نرى أنه قد تم تحقيق تباطؤ نسبة التضخم في سنة 2006 بفضل الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة ، من بين أمور أخرى والتي هدفها القضاء على الممارسات المنافية للتنافس كما أن النتائج التي تم الحصول عليها كانت أيضا بفضل السير الحسن للسياسة النقدية الهادفة إلى تثبيت الأسعار ، في ظرفية تتميز بزيادة ملموسة للرواتب ومن كلفة الإنتاج والتضخم المستورد (زيادة أسعار المحروقات ، المواد الأولية... إلخ). ومن الأكد أن استعادة الثقة في العملة الوطنية² الذي سببته آفاق تصدير النفط والذهب بالإضافة إلى سياسات عقلنه للصرف هي الأمور التي أدت إلى تحسن عرض العملة الصعبة وساهمت في تثبيت الأسعار³.

الفقرة الثانية: تأثير التضخم على الأسعار في عام 2007

على الرغم من الظرفية الدولية التي طبعتها ضغوط التضخم ذات الصلة بالارتفاع المطرد لأسعار النفط وأسعار المواد الغذائية الأساسية ، فلم يشهد معدل التضخم السنوي إلا تسارعا طفيفا مقارنة بالسنة السابقة حيث انتقل من 6,2% في العام 2006 ليصل إلى 7,4% و يبقى مستوى التضخم المسجل سنة 2007 بشكل عام دون التوقع السنوي الذي حدد بـ 7,9% و 7,6% سنة 2007 وقد سجل الانزلاق السنوي للمؤشر الموحد انخفاضا من 8,9% إلى 7,4%.

ويبين الجدول التالي معدلات التضخم المسجلة من العام 2001 إلى 2006

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني، للعام، 2006، ص21

² التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2006 ص 22

³ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني، 2006، ص22

الجدول رقم 3 : التضخم السنوي

السنة	المعدل السنوي	التغير من أخرى
2001	7.7	4.1
2002	5.4	8.4
2003	5.3	2.9
2004	10.4	16.1
2005*	12.1	5.9
2006	6.2	7.9
المعدل	7.9	7.7

المصدر: من إعداد الطالب بل اعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام ، 2007 ، ص، 32

الفقرة الثالثة: تأثير معدلات التضخم على الأسعار في العام 2009

تميز عام 2009 بزيادة معتدلة في المستوى العام للأسعار كمعدل سنوي وذلك بالتزامن مع الاتجاه التنافسي لأسعار المواد الأولية في السوق العالمية، واتجه معدل التضخم السنوي مقاسا بتطور المؤشر الموحد للأسعار الاستهلاكية نحو الانخفاض من شهر لآخر على امتداد السنة قبل أن يستقر عند 2.2% في نهاية شهر دجمبر 2009، مقابل 7.3% في دجمبر 2008. كما يعزى هذا التراجع في نسبة التضخم إلى تنفيذ سياسة نقدية حذرة وإلى التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية. وبمراعاة الانزلاق السنوي، فإن تغير المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك يكون قد زاد بنسبة 1% حيث استقر عند 4.9% في نهاية شهر دجمبر 2009 مقابل 3.9% في دجمبر 2008. ويعزى هذا الاتجاه إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية خلال الأشهر الأخيرة من عام 2009¹.

و الجدول التالي بين معدلات التضخم للفترة من 2001 إلى 2009

(*) في عام 2005 ، كان مرد تباطؤ التضخم من سنة لأخرى إلى الإجراءات الإدارية الرامية إلى القضاء على الممارسات المضادة للمنافسة في مجال توزيع بعض المواد الأساسية.

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني، 2009، ص36

الجدول رقم (4) : التضخم السنوي		
الانزلاق السنوي	المعدل السنوي	السنة
4.1	7.7	2001
8.4	5.4	2002
2.9	5.3	2003
16.1	10.4	2004
5.8	12.1	2005
8.9	6.2	2006
7.4	7.3	2007
3.9	7.3	2008
4.9	2.2	2009
6.9	7.1	المعدل

المصدر: المصدر من إعداد الطالب، بالإعتماد على وثيقة صادرة عن المكتب الوطني للإحصاء عام، 2009، ص50

نتج ارتفاع الأسعار عام 2009 أساسا عن زيادة أسعار المواد الغذائية (+6.6%) التي تمثل الجزء الأكبر من ميزانية الأسر وهكذا بلغ إسهام تغير أسعار المواد الغذائية في تغير المستوى العام للأسعار من سنة لأخرى بحدود 3.5 نقطة مئوية مقابل 2.8% في ديسمبر 2008، وضمن فرع "المواد الغذائية المشروبات والتبغ" يعود سبب التضخم أساسا إلى ارتفاع الأسعار في فرع "الخبز والحبوب" ، و"الخضروات" و"السكر، العسل ، والحلويات" و"الأسماك وثمار البحر" حيث كانت مساهمتها في تغير أسعار المعادلة على التوالي (2.4)،(1.9)،(0.8) نقاط مئوية.

وبالعكس ساهمت فروع "الحليب ، الجبن ، البيض ، القهوة ، الشاي والكاكاو" في تخفيف الاتجاه التصاعدي للأسعار بنسب -0.2% و -0.1% على التوالي.

وباستثناء المواد الغذائية، فإن زيادة الأسعار متأتية أساسا من فروع "الملبوسات والأحذية" (+0.4%) و"الإسكان والماء والكهرباء والغاز" (+0.3%) ، أما إسهام فروع "الاستجمام والثقافة" و"التعليم" و"الاتصال" و"السلع والخدمات الأخرى" كان حياديا نظرا لضعف كل من وزنها وتغير مؤشراتهما.

وحسب التبويب الثانوي للمؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك كان إسهام أسعار المنتجات المحلية (+3%) في التضخم أكبر بنقطة مئوية واحدة من تأثير البضائع المستوردة (2%) ، وهكذا فإن تغير مؤشر المنتجات المحلية بالانزلاق السنوي هو 4.3% في حين أن تغير المواد المستوردة يعادل 6.2% . وقد ساهمت أسعار منتجات القطاع الثاني أكثر من غيرها في رفع الأسعار (2.8%) مقابل 1.3% لمنتجات القطاع الأول و +0.4% للقطاع الثالث.

وساهمت أسعار مجموع السلع في الزيادة بنسبة 4.4% من المستوى العام للأسعار بالانزلاق السنوي منها 3.8% للسلع غير المعمرة ، أما الخدمات فإن إسهامها في رفع الأسعار لم يتجاوز قط 0.4% . وباستبعاد الطاقة والمواد الطازجة ، يظل التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك بالانزلاق السنوي مساويا تقريبا للتغير في العام السابق (+3%) مع إسهامه في رفع الأسعار بنسبة 2.3%¹.

وسجل مؤشر أسعار المواد الطازجة زيادة 13.7% بالانزلاق السنوي مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى 2.3% . وبالمقابل سجل مؤشر أسعار الطاقة تراجعاً بنسبة 0.2% مع مساهمة تكاد لا تذكر في رفع الأسعار، وللتوضيح أكثر يرجى الرجوع إلى الملحق، رقم 1

المطلب الثاني: السياسة النقدية المطبقة في موريتانيا من 2006 إلى 2009

الفقرة الأولى: السياسة النقدية ودرها في كبح جماح التضخم في العام 2006

في سياق يطبعه تزايد النفقات العمومية وفائض السيولة المصرفية، واصل البنك المركزي على مدى عام 2006 سياسته النقدية الرامية إلى التحكم في التضخم. ولهذا الغرض، أبقى البنك المركزي الموريتاني على نسبة الخصم وعلى شروط الاحتياطي الإلزامي من الأرصدة بالأوقية. كما استحدث خلال العام المنصرم احتياطياً إلزامياً بالنسبة لودائع العملات الأجنبية.

وكان تطور السيولة المصرفية طوال العام المنصرم، موضع متابعة منتظمة من لدن البنك المركزي، وقد جرى تنظيم هذه المناقصات بوتيرة أسبوعية غالباً ، وبالتعاون مع الخزنة العامة، لمواجهة فائض السيولة المصرفية وعند الاقتضاء ، لسد احتياجات الخزينة العامة.

وفي عام 2006، تبين أن عمليات استرجاع السيولة كانت أقل شأنًا مقارنة بعام 2005. رغم زيادة نفقات الميزانية وتسوية جزء هام من المتأخرات . وهكذا ، كان جاري سندات الخزينة يساوي 40 مليار أوقية عام 2006، مقابل 55.4 مليار في العام السابق. وتأتى هذا التطور أساساً من القيود المفروضة على

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2009، ص36

السيولة المصرفية، من خلال سداد خطوط القرض المخصصة لاستيراد المحروقات من جهة، وتوسع حركة النقود الورقية والمعدنية في نهاية العام، من أجل تمويل مختلف الحملات الانتخابية، من جهة ثانية.¹ ومن جانب آخر ، تعين على البنك المركزي في كثير من الأحيان أن يقوم بإعادة تمويل البنوك التجارية من خلال عمليات شراء سندات الخزينة. وبلغ عدد هذه العمليات 195 عملية بمبلغ إجمالي قدره 69 مليار أوقية، ويرتبط تكثيف لجوء البنوك على إعادة التمويل من قبل البنك المركزي بضرورة التقيد بالاحتياطي الإلزامي مع مواجهة طلبات السحب الكبيرة التي ترتبت على الحملات الانتخابية وخصوصا في الفصل الأخير من العام.

ومع ذلك، وفي غياب أدوات لاستيعاب السيولة لدى البنك المركزي، فإن هذا الأخير بقي مرهونا في مجال سياسته النقدية بإصدار سندات الخزينة. وقد نجحت السياسة نسبيا لحد الساعة لكون ضرورة استيعاب السيولة المصرفية الفائضة تتزامن في الغالب مع احتياجات الخزينة للتمويل. علما أن هذه الوضعية يمكن أن تتغير في المستقبل القريب، حيث أن آفاق الإيرادات النفطية من شأنها أن تؤدي إلى استغناء الخزينة العامة عن إصدار سندات على المدى البعيد، في الوقت الذي تقود نفقات الميزانية المترتبة على هذه الموارد الجديدة على وجود فائض في السيولة. ولمواجهة هذه الوضعية وحرصا على استقلالية السياسة إزاء سياسة الميزانية، فإن النظام الأساسي الجديد للبنك المركزي الذي تم اعتماده عام 2006، يسمح من الآن فصاعدا لهيئة الإصدار باستحداث سندات خاصة بها لأغراض سياستها النقدية. وهناك نية بتحويل جزء من ديون البنك المستحقة على الدولة إلى سندات في إطار هذه السياسة.

ومهما يكن من أمر، فإن التأثير المالي للسياسة النقدية على الوضع المالي للبنك المركزي يجب تقييمه مسبقا وأخذ بعين الاعتبار في الميزانية السنوية للبنك.

1. تطور المجاميع النقدية:²

لقد انعكس تحسن أوضاع ميزان المدفوعات والمالية العامة على الحالة النقدية خلال عام 2006. وكان تطور الكتلة النقدية مرتبطا إلى حد كبير بزيادة العوائد الخارجية الصافية بحدود 100% من سنة لأخرى إضافة إلى زيادة متواضعة للقروض لصالح الاقتصاد وانخفاض ملحوظ في مديونية الدولة. وبلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) 177.9 مليار أوقية عام 2006 أي بزيادة 15.7% مقارنة بعام 2005، وهو ما يتماشى مع الأهداف المرسومة في بداية العام أي 15%.

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2006، ص44
² التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2006، ص 45.

الفصل الثالث: الاقتصاد الموريتاني وسياسات النقدية و المالية المنتهجة في مكافحة التضخم

وقد انعكست هذه الزيادة في اتساع حركة النقود الورقية والمعدنية (35.3%) بشكل أكثر تسارعا من نسبة 15% المسجلة في سنة 2005 وكذلك بتزايد معتدل للودائع (6.5%).

كما أن حصة النقود الورقية والمعدنية قياسا إلى الكتلة النقدية الإجمالية المتاحة مثلت 37.3% عام 2006 مقابل 31.9% عام 2005. ونتج هذا التطور في زيادة حركة النقود الورقية والمعدنية عن تطور الطلب لتمويل مختلف الحملات الانتخابية نظرا إلى ضعف انتشار البنوك في الاقتصاد الموريتاني.

وفيما يتعلق بمجموع M1 وهو عبارة عن حركة النقود الورقية والمعدنية والودائع تحت الطلب فقد بلغ 148.7 مليار أوقية بزيادة 16% مقارنة مع 2005. وهي وتيرة تكاد تشبه النسبة المسجلة في العام السابق. وقد تطورت بنية هذه الكتلة تماشيا مع زيادة حصة حركة النقود الورقية والمعدنية من 38.4% إلى 44.7% من مجموع هذه الكتلة وكذلك مع انخفاض الودائع تحت الطلب من 61.7% إلى 55.3%.

وبين الجدول التالي:

جدول رقم 5: بنية الكتلة النقدية (مليار أوقية)

التغير %	2006	2005	
15.68	177.92	153.8	النقود بالمعنى الواسع
35.30	66.43	49.1	حركة النقود الورقية والمعدنية
3.97	82.31	97.17	ودائع تحت الطلب
14.30	29.17	25.52	ودائع لأجل ومدخرات

المصدر: من إعداد الطالب بل اعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني لعام 2006، ص 20 وبلوغها 29.2 مليار أوقية فإن الودائع لأجل تكون قد ارتفعت بنسبة 14.3% مقارنة بالعام 2005.

الفقرة الثانية: السياسة النقدية ودورها في كبح التضخم في العام 2007

ظل البنك المركزي يسعى ، من خلال سياسته النقدية إلى التحكم في التضخم وفقا لنظامه الأساسي الجديد الذي اعتمد في يناير 2007. ويخوله هذا النظام مسؤولية أساسية تتمثل في استقرار الأسعار. وقد استحدث هذا النص الذي يعطي للبنك استقلالية أوسع في مجال السياسة النقدية ، مجلسا للسياسة النقدية يرأسه المحافظ ويعهد إليه بتحديد السياسة النقدية للبنك.

ولم تحل مواصلة سياسة استقرار الأسعار دون قيام السلطات النقدية بإضفاء المزيد من المرونة على شروط تمويل الاقتصاد وهو ما تجسد في القرار الذي اتخذته مجلس السياسة النقدية في أكتوبر 2007

بخفض نسبة خصم أدونات الخزينة التي تقوم مقام نسبة الخصم المعمول بها لدى البنك المركزي من 14 إلى 16%. وقد استهدف هذا القرار مواكبة جهود إنعاش النشاط الاقتصادي، خارج النفط، في ظرفية تميزت بضبط النفقات العمومية وإبطاء وتيرة التضخم (التي تراجعت من سنة لأخرى إلى 5.9% بعد أن كانت 8.8% في سبتمبر 2006) وبغياب أي مؤشر في السوق كما يدل على ذلك سعر الصرف في السوق الموازية حيث لم يعد مجدياً منذ عام 2006¹.

وإذا كان تخفيض نسبة الخصم بنقطتين قد أدى تلقائياً إلى انخفاض بنفس القدر في نسبة الاستدانة، وهو سقف تطبقه البنوك على زبائنها بفعل تقييس هذا الأخير على الأول على أن يجري تقدير تأثير مثل هذا الإجراء على الكلفة الحقيقية للقرض عبر تطور نسبة الفائدة المستدانة المطبق من طرف البنوك على الزبناء. وقد تقلصت هذه النسبة بـ 129 نقطة بين شهري سبتمبر وديسمبر 2007 حيث استقرت على 19.49%. اعتماداً على البيانات الصادرة عن البنوك. وقد تكون عوامل أخرى ساهمت في مثل هذا الانخفاض ومنها تزايد مستوى السيولة المصرفية واتساع التنافس بين البنوك. ومهما يكن من أمر فإن قرار البنك المركزي بتخفيض كلفة إعادة تمويل البنوك بنقطتين يعتبر في حد ذاته مؤشراً قوياً إلى البنوك بأن السلطات النقدية تعمل على إضفاء المزيد من المرونة على شروط تمويل الاقتصاد.

وبعد انخفاض نسبة الخصم، استمرت السلطات النقدية في متابعة تطور الأسعار عن كثب للتجاوب مع أية ضغوط تضخمية محتملة مع قيامها، في نفس الوقت، بتحليل دقيق لتطور شروط البنوك وتجاوبها مع انخفاض نسبة الخصم وذلك من أجل التعرف على نحو أفضل على مسار التجارب مع القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية. وقد قامت كذلك بتوطيد متابعة وتحليل الظرفية الاقتصادية والمالية عبر فحص شهري لتطور المؤشرات الاقتصادية القطاعية بما يسمح بالتعرف على المخاطر التي تتهدد النشاط الاقتصادي والأسعار. وفي هذا الإطار فإن نشرة شهرية لتحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية وإصدارات أخرى تعالج مواضيع متميزة، يجري إعدادها من قبل مصالح البنك المركزي وتعتمدها لجنة السياسة النقدية والصرف قبل إحالتها إلى مجلس لسياسة النقدية لتكون أساساً لمناقشاتها وقراراتها.

وقد لوحظت اتجاهات تضخمية في الربع الأخير من العام، غير أن مجلس السياسة النقدية لم ير أن من المناسب تشديد السياسة النقدية حيث أن مثل هذه الضغوط تتجم أساساً عن اضطرابات حدثت في الأسواق العالمية وأدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتعرفة الماء والكهرباء.

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2007، ص 56.

1- مجلس السياسة النقدية:¹

خلال عام 2007، تم تزويد البنك المركزي الموريتاني لأول مرة بمجلس للسياسة النقدية. وقد أنشئت هذه الهيئة بموجب الأمر القانوني رقم 07/004 الصادر بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي.

ويتم اختيار الأعضاء على أساس كفاءتهم وتجربتهم المهنية الأكيدة في المجال النقدي أو الاقتصادي. ويتداول مجلس السياسة النقدية ويتخذ قراراته بكل استقلالية وفقا لقواعد السرية ولا يمكن التأثير عليه بأي تعليمات صادرة عن أي شخص أو كيان.

وقد عقد مجلس السياسة النقدية أول دورة له في شهر مارس 2007 وواصل نشاطه خلال العام وفقا للجدول الزمني الذي ينص عليه نظام البنك المركزي، وقد أصدر قرارات هامة في المجالات التنظيمية والنقدية والمصرفية ومن بينها:

- نظام داخلي وتنظيم داخلي للعمل مع إقرار خطة عمل سنوية.
- نصوص تتعلق بتنظيم وسير السوق النقدي ونصوص تطبيقية للأمر القانوني 07/05 المتضمن تنظيم التمويلات الصغيرة.
- معايير منح الاعتمادات للبنوك الجديدة في موريتانيا والمصادقة الفعلية على 3 اعتمادات.
- إقامة صندوق لضمان الودائع لدى البنوك الموريتانية.
- إعداد برنامج تدريجي لتزويد رأس المال الخاص الصافي للبنوك ليبلغ الحد الأدنى القانوني وهو ستة مليارات أوقية بحلول 2010/12/31.
- مراجعة باتجاه التخفيض لسقف ودیعة استيراد البضائع والنسبة التوجيهية التي يطبقها البنك المركزي.

وعلى الصعيد العملي، تم وضع لجنة لتنسيق السياسات النقدية وسياسات المالية وهي تتألف من مسؤولين في البنك المركزي ووزارة الاقتصاد والمالية ويعهد إليها بإعداد التوقعات الأسبوعية والشهرية الخاصة بالسيولة المصرفية اعتمادا على تقرير العوامل المستقلة للسيولة. وتجتمع اللجنة أسبوعيا لتحديد حجم وأساليب التدخل في السوق النقدي.

وبخصوص إصدار أدونات الخزينة، فإن متوسط نسبة الفائدة المرجحة قد انخفضت بـ 70 نقطة عام 2007 إلى 11.39% رغم زيادة قدرها 36.5% في جاري أدونات الخزينة التي استقرت عند 54.6 مليار

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2007، ص 57.

الفصل الثالث: الاقتصاد المورثاني وسياسات النقدية و المالية المنتهجة في مكافحة التضخم

أوقية في نهاية 2007. ويقارب هذا الانخفاض في نسبة متوسط الفائدة المرجحة للأذونات نسبة الفائدة التوجيهية للبنك المركزي.

ومن جهة أخرى، فإن الإطار العملي للسياسة النقدية كان موضوع إصلاح تم اتخاذه عام 2007 باعتماد نظام جديد ودليل إجراءات جديد للسياسة النقدية يتميز باستحداث أدوات نقدية كأذونات البنك المركزي وإفادات الودائع أو سندات السيولة. ويهدف إنشاء أذونات الخزينة كما كان الحال سواء بالنسبة للمناقصات الخاصة بأذونات الخزينة أو عمليات السوق المفتوحة. غير أن البنك المركزي لم يلجأ إلى أذوناته عام 2007.

وفضلا عن خفض نسبة الخصم المركزية في أكتوبر 2007، من أجل تشجيع تمويل الاقتصاد لمواكبة إنعاش النمو الاقتصادي، فإن توجيه السياسة النقدية قد تطلب عددا من التدخلات في السوق النقدي لسحب الفائضة عبر عمليات بيع أذونات الخزينة أسبوعيا. وقد ساهمت تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية كذلك في استيعاب جزء من هذه السيولة. أما معامل الاحتياطي الإلزامي فقد ظل مستقرا بـ 7%.

وفيما يخص تطور السيولة، فإن خزينة البنوك ظلت على مدار العام في حالة فائض هيكلية، حيث تمت تسويته بواسطة بيع أذونات الخزينة أسبوعيا. وقد تزايدت فوائض السيولة بشكل ملحوظ في الربع الأخير من السنة نظرا إلى تسارع تنفيذ قانون المالية وبوجه خاص، النفقات الاستثمارية بالموارد الداخلية التي اتسعت بشكل واضح في الربع الأخير من السنة. كما أن جاري أذونات الخزينة لدى البنوك زاد بنسبة 22% خلال الربع الأخير من السنة ليستقر عند 41.4 مليار أوقية في نهاية دجمبر 2007.

وفيما يتعلق بالأهداف النقدية المرسومة في عام 2007، فإن البرنامج النقدي سجل تطورا بنسبة 15.5% في الكتلة النقدية بمعناها الواسع (M2) تماشيا مع نسبة النمو المتوقعة في الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي خارج النفط بحدود 18% ومع سرعة التداول النقدي التي بلغت 3.2 أي ما يعادل مستواها عام 2006. وكان يتوقع أن ينجم عن زيادة الكتلة النقدية تزايد في القروض إلى الاقتصاد بمبلغ 22.5 مليار أوقية أي 14.6% إضافة إلى تحسين في العوائد الخارجية الصافية للنظام المصرفي التي بلغت 10.7 مليار أوقية.

2- المجاميع النقدية:¹

في نهاية 2007، بلغ تطور الكتلة النقدية M2 (18.9%) في السنة السابقة. وتتماشى هذه الزيادة التي تفوق الهدف المرسوم في بداية السنة وهو 15.5%، مع تطور الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام، 2007، ص59

الفصل الثالث: الاقتصاد المورثاني وسياسات النقدية و المالية المنتهجة في مكافحة التضخم

الذي زاد بنسبة 19.3% وتجددت على مستوى مكونات كتلة M2 في زيادة 3.8% لتداول النقود الورقية وفي تزايد الودائع تحت الطلب بنسبة 24.1% وفي تطور الودائع الآجلة بـ 38.8%.

وعلى مستوى الأرصدة المقابلة للكتلة M2، فإن هذا التطور نتج عن تحسن ملحوظ في العوائد الخارجية الصافية بالتزامن مع توسع بنسبة 19% في القروض إلى الاقتصاد وزيادة في القروض الصافية إلى الدولة بنسبة 8.6% وتزايد بـ 18.4% في البنود الصافية الأخرى.

- الكتلة النقدية M2

لقد عرفت الكتلة M2 التي بلغت 211.6 مليار أوقية عام 2007 تطورا تمثل في تسارع شبه النقود والبالغ 40.5 مليار أوقية مقابل 29.2 مليار عام 2006 أي بزيادة 38.8% وهي أسرع بكثير من زيادة 14.5% التي لوحظت في العام السابق.

الجدول رقم (6): بنية الكتلة النقدية (مليار أوقية)

تغير (2007/2005)	تغير 2007	تغير (06/05)	2006	2005	
3.75%	68.92	35.30%	66.43	49.1	النقود الاثتمانية
24.08%	102.13	4.00%	82.31	79.17	ودائع تحت الطلب
15.00%	171.06	16.00%	148.74	128.27	نقود (M1)
38.81%	40.5	14.30%	29	25.52	ودائع لأجل
18.91%	211.56	15.70%	177,94	153.79	نقود (M2)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني لعام 2007، ص 73.

لقد اتسعت الكتلة M1 المؤلفة من الودائع تحت الطلب ومن النقود الاثتمانية المتداولة بنسبة 15% متأثرة أساسا بالودائع تحت الطلب. وقد عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا بنسبة 24.1% لتستقر عند 102.1 مليار مقابل 82.3 مليار عام 2007. أما النقود الاثتمانية المتداولة، فإنها لم تتجاوز 3.8% بعد أن عرفت زيادة بنسبة 35.2% عام 2006 نتيجة لتمويل الحملات الانتخابية على الأرجح.

وتتجسد هذه الحركة في عودة السيولة إلى النظام المصرفي ومن ثم ، إلى الوضع الذي كان سائدا عام 2006 عندما كانت النقود المتداولة تمثل ثلث الكتلة النقدية.

الفقرة الثالثة: دور السياسة النقدية في كبح التضخم خلال عام 2009

عمل البنك المركزي، وفقا لنظامه الأساسي، على السيطرة على التضخم عبر مراقبة المتغيرات الوسيطة وخاصة M2(الكتلة النقدية). ومن الناحية العملية استمرت السلطات النقدية في متابعة السيولة عن كثب حيث سمح ضبطها بواسطة الوسائل التي يتوفر عليها البنك المركزي بالسيطرة بشكل غير مباشر على تطور التضخم وهو هدف رئيسي تتشده السياسة النقدية. وقد أصبح من الممكن حصر التضخم الذي يقيسه المؤشر الموحد للأسعار الاستهلاكية في مستويات منخفضة جدا. وقد ساعد تخفيف مخاطر الضغوط التضخمية بثلاث نقاط في المائة وذلك في إطار السياسة الاقتصادية، الرامية إلى دفع النشاط الاقتصادي. ولم تتغير نسبة الاحتياط الإلزامي طوال عام 2009 حيث بقيت عند 7%. ومع أن البنك المركزي يتوفر على إمكانية اللجوء إلى عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات المطروحة في السوق النقدية) فإنه لم يستخدم هذه الأداة في إطار سياسته النقدية. ويجري التفكير حاليا في الاعتماد على هذه الأداة الرئيسية لاستخدامها من طرف البنك المركزي أسوة بالبنوك المركزية الأخرى في العالم كأساس لسياسة التدخل لضبط الأمور مرحليا.¹

1- المجاميع النقدية:

مع نهاية عام 2009، تعززت الكتلة النقدية (M2) بنسبة 152% في العام السابق. ويعزى هذا الوضع إلى توسيع القروض الداخلية والعائدات الخارجية الصافية مع اتجاه الأرصدة الأخرى نحو الانخفاض.

• الكتلة النقدية M2

سجلت الكتلة النقدية التي بلغت 277.1 مليار أوقية في نهاية عام 2009، ارتفاعا بلغ 36.1 مليار أوقية ، وتجسدت هذه الزيادة بشكل مماثل على مستوى مكونات الكتلة النقدية أي بتعزيز كتلة M1 بنسبة 13.9% وأشباه النقود بنسبة 22.2%، والجدول التالي يبين تطور الكتلة النقدية:

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام، 2009، ص64

الجدول رقم 7: تطور الكتلة النقدية

تغير %(10/09)	2009	تغير %(08/07)	2008	2007	
17.5	82.2	1.5	70.0	68.9	نقود ورقية ومعنوية
11.9	249.0	30.3	133.1	102.1	ودائع تحت الطلب
13.9	231.2	18.7	203.1	171.1	نقود (M1)
22.2	45.9	7.2-	37.6	40.5	ودائع لأجل ومدخرات
15.2	277.1	13.7	240.6	211.6	الكتلة النقدية (M2)

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

أما الكتلة النقدية (M1) المؤلفة من السيولة النقدية والودائع تحت الطلب قد تزايدت بفعل تعاضد المكونات.

وهكذا فإن السيولة النقدية قد استمرت في اتجاهها التصاعدي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2009 قبل أن تشهد تقلبات في الربع الأخير من العام، فإن مستواها تراوح بين 70 مليار و83 مليار أوقية باستثناء أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر ونوفمبر حيث تجاوزت 87 مليار نتيجة تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة الانتخابات الرئاسية من جهة وزيادة نفقات الأسر في الأعياد الدينية (عيد الفطر، عيد الأضحى) من جهة أخرى.

أما فيما يخص الودائع تحت الطلب فرغم تباطؤها مقارنة بالسنة السابقة إلا أن زيادتها لعام 2009 ظلت كبيرة أي بحدود 11.9% مقابل 30.3%، ويعزى توطيد الودائع تحت الطلب إلى زيادة ودائع مؤسسات القطاع الخاص واتساع ودائع الأفراد، ويلاحظ أن مستوى الودائع تحت الطلب قد زاد بنحو 15.9 مليار أوقية ليصبح 149 مليار أوقية¹.

وفيما يتعلق بأشباه النقود المؤلفة من الودائع لأجل والادخار، فإن ارتفاعها بما يقارب 22.2% بعد تراجعها بنحو 7.2% عام 2008 يدل على توطيد ودائع مؤسسات القطاع الخاص وحسابات الدفانتر².

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2009، ص 65.
² التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2009، ص 66.

المطلب الثالث: السياسة المالية المنتهجة في موريتانيا من 2006 إلى 2009

الفقرة الأولى: السياسة المالية المنتهجة في العام 2006

تواصل إصلاح المالية العمومية خلال سنة 2006 بفضل تعزيز إطار إعداد وتنفيذ ومراقبة ميزانية الدولة، ونجم عن ذلك التخلي عن بعض الممارسات التي كثيرا ما يلجأ إليها في السنوات الأخيرة مثل النفقات الخارجة عن الميزانية.

وفضلا عن ذلك، تم إدخال بعض الإصلاحات الهامة في مجال المالية العمومية، ويتعلق الأمر بصفة

خاصة بما يلي:

- تحويل سلطة الأمر بالصرف ووضع مراقبين لدى القطاعات الوزارية.
- عصرنة سلسلة النفقات العمومية مع استحداث نظام "رشاد" الذي تمت إقامته في ثلاث وزارات نموذجية.
- إنشاء شبكة من المحصلين لدى الإدارات المالية.
- إنشاء المعرف الضريبي الوحيد.
- دعم رقابة القيمة في الجمارك.
- إدراج المفتشية العامة للدولة في مسار الرقابة.¹

وقد جاء اعتماد القانون التصحيحي للمالية في شهر يوليو 2006 ، من أجل تخصيص إيرادات إضافية هامة لم تكن متوقعة عند اعتماد قانون المالية الأصلي، وتبلغ هذه الإيرادات مجتمعة 325,5 مليار أوقية² حاصلة من:

- دفع شركة وود سايد(*) مبلغا يقارب 26,7 مليار أوقية إثر تسوية الخلاف الذي كان قائما بينها وبين الدولة.
- بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال بمبلغ يزيد عن 27,5 مليار أوقية.
- تخفيف الدين الخارجي في إطار مبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف والبالغ 240,0 مليار أوقية.
- دفع مبلغ 30,4 مليار أوقية تمثل إتاحة الصيد في أعقاب إبرام اتفاق جديد للصيد مع الاتحاد الأوروبي.

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2006، ص38

² نفس المرجع نس الصفحة

(*) شركة أسترالية عاملة في مجال استخراج النفط.

لقد كانت هذه المصادر هي السبب في الأداءات الاستثنائية المسجلة سنة 2006 من قبل المالية العمومية كما يستشف من تطور الأرصدة الإجمالية.

ويظهر تحليل وضعية المالية العمومية أن الرصيد الإجمالي (باستبعاد الهبات) قد أنتج فائضا قدره 7,6 مليار أوقية يمثل 1,4% من الناتج الداخلي الخام غير البترولي مقابل عجز قدره 45,3 مليار أوقية يمثل 9,2% من الناتج الداخلي الخام، ويفسر هذا التطور بزيادة الهبات التي انتقلت من 10,3 مليار أوقية عام 2005 إلى 252,5 مليار سنة 2006 في أعقاب إلغاء الدين الخارجي المتعدد الأطراف ضمن إطار مبادرة الحد من الدين المتعدد الأطراف.

1- إيرادات الميزانية:

في سنة 2006 ، بلغت إيرادات الميزانية (باستبعاد الهبات) 214 مليار أوقية أي بزيادة قدرها 76,9 % مقارنة بالسنة السابقة ، ويعود سبب هذا التطور الهام إلى ظهور الإيرادات البترولية مع بدء إنتاج المحروقات ، انطلاقا من حقل شنقيط وتسديد شركة سنيم لقسيمة الأرباح ، كما يعود للأداءات المسجلة على مستوى تحصيل الضرائب.

لقد كانت بنية إيرادات الميزانية (باستبعاد الهبات) على النحو التالي سنة 2006: الإيرادات الضريبية: 45,4% (مقابل 62,8% سنة 2005) والإيرادات غير الضريبية: 26,4% (مقابل 37,2% سنة 2005) والإيرادات البترولية : 28,2% (مقابل 0% سنة 2005).

1-1: الإيرادات الضريبية:

تظهر عمليات الخزينة تحسنا ملحوظا في تحصيل الضرائب تجسد في زيادة ملموسة في الإيرادات التي وصلت 97,1 مليار أوقية سنة 2006، أي بزيادة قدرها 27,8% مقارنة بالسنة المالية السابقة، ويعود السبب في هذه الزيادة أساسا إلى الرسوم على السلع والخدمات والرسوم على التجارة الدولية التي ازدادت على التوالي بمبلغ 31,6% و 49,1%¹.

وتعود هذه التطورات أساسا إلى تغير الوعاء الضريبي عند الاستيراد بسبب الجمركة على أساس القيمة الجزافية المستخدمة قبل سنة 2006 ، أما الضرائب على الدخل والأرباح فقد شهدت شبه جمود بسبب انخفاض طفيف لضريبة الربح الصناعي والتجاري.

وفي سنة 2006، مثلت الاقطاعات الضريبية 17,4% من الناتج الداخلي الخام غير النفطي وهي نسبة أعلى من النسبة المسجلة في السنة السابقة أي 15,4%.

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام ، 2006، ص38

1-2 الإيرادات غير الضريبية:

زادت الإيرادات غير الضريبية (باستبعاد الهبات والمحروقات) ب 25,3% مقارنة بسنة 2005 لتبلغ 56,8 مليار أوقية. ويعود سبب هذه الزيادة أساسا إلى قسيمة الأرباح التي دفعتها شركة اسنيم والبالغ 8,3 مليار أوقية ، وعلى زيادة التعويض المالي المدفوع من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الصيد، والبالغ حوالي 3 مليارات تقابل زيادة في قيمة الصرف إثر ارتفاع قيمة اليورو مقابل الأوقية ، إذ لم يتغير مبلغ الإتاوة باليورو بل ظل يساوي 86 مليون يورو .

2- نفقات الميزانية:

بلغت نفقات ميزانية الدولة في سنة 2006 في مجموعها 206,4 مليار أوقية أي بزيادة قدرها 24,1 مقارنة بسنة 2005. وتشمل هذه الزيادة ، في نفس الوقت ، النفقات الجارية (24,6%) ونفقات رأس المال (21,8%) وبقيت البنية الإجمالية للنفقات ما هي مقارنة بما كان عليه الحال سنة 2005: النفقات الجارية (77%) ونفقات رأس المال (23%) .

وبلغت النفقات الجارية 157.9 مليار أوقية مقابل 126,7 مليار سنة 2005 مسجلة بذلك زيادة قدرها 24,6%. ويعود سبب هذه الزيادة أساس إلى النفقات المرتبطة بالمسلسل الديمقراطي وكذا بزيادة الأجور والمرتببات التي قررتها السلطات العمومية في شهر يناير 2006 لصالح وكلاء الوظيفة العمومية. وقد استقرت نفقات الاستثمار والقروض الصافية عند 48,4 مليار أوقية منها 27,7 على شكل تمويل ذاتي و20,7 مليار من التمويل الخارجي.

واستقرت فوائد الدين العمومي عند 13,5 مليار أوقية بدل 16,1 مليار أوقية سنة 2005 نتيجة لتخفيف الدين المتعدد الأطراف من جهة ، وتخفيف جاري الدين الداخلي من جهة أخرى.

وبلغت الإيرادات البترولية التي دخلت الخزينة العمومية سنة 2006 ، 60,5 مليار أوقية منها 47,4 مليار تم استخدامها لتمويل ميزانية الدولة ، مما أنتج رصيدا دائما للصندوق الوطني لعائدات المحروقات بمبلغ 13,1 مليار أوقية.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي فإن المبالغ المعبأة لتمويل ميزانية استثمار الدولة الصافية من التسديدات الجارية الخاصة بالدين قد بلغت 6,4 مليار أوقية مقابل -3,8 مليار سنة 2005.

أما التمويل الاستثنائي فقد بلغ 10,7 مليار أوقية حاصلة من إعادة جدولة الدين والمتأخرات المتركمة اتجاه الدائنين الثنائيين الذين لم يقبلوا بعد تخفيف الدين بموجب مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

الفقرة الثانية: السياسة المالية المنتهجة في موريتانيا في العام 2007¹

قاد التغيير الحكومي في شهر ابريل 2007 وما آل إليه من إعادة تنظيم القطاعات الوزارية إلى تعليق تنفيذ الأمر القانوني المتضمن قانون المالية الأصلي لعام 2007 ، وقد تم إصدار مرسوم في مرحلة أولية قبل إعداد قانون المالية المعدل وإحالته في شهر سبتمبر 2008 إلى البرلمان الجديد المنبثق عن الانتخابات للمصادقة عليه.

وقد سمح قانون المالية المعدل بمراعاة الانخفاض الكبير في عائدات النفط وكذلك النفقات الإضافية البالغة 10 مليار أوقية، وتعادل تلك النفقات تسيير المؤسسات الديمقراطية المنتخبة حديثا إضافة إلى التكاليف المترتبة على إعادة رسم مهام بعض القطاعات الوزارية ومواجهة بعض النفقات ذات الأولوية.

ورغم انخفاض العائدات النفطية التي كانت متوقعة وزيادة الإنفاق في إطار قانون المالية المعدل ، فقد أبقى قانون المالية الجديد على عجز الميزانية الذي سبق أن أقره قانون المالية الأصلي، وعليه كان يلزم بذل مجهود إضافي في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية (8 مليار أوقية) ومتابعة الإيرادات غير الضريبية بشكل أفضل (3.7 مليار أوقية) وتخفيض الإنفاق على السلع والخدمات بمبلغ 2 مليار أوقية وتأجيل تنفيذ نفقات الاستثمار بما يعادل 2 مليار، وقد تواكب مجهود تعبئة الإيرادات مع عدد من الإصلاحات منها إدخال رقم خاص بكل من المكلفين بالضرائب وكذلك تقليص الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة والحقوق التعريفية لبعض المواد الأساسية².

وكان دمج وزارة المالية مع وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ضمن وزارة الاقتصاد والمالية من أبرز الإصلاحات التي عرفها قطاع المالية العامة سنة 2007، ويدخل هذا الإصلاح في إطار وحدة الميزانية التي أصبحت مطلبا أساسيا في محيط ديمقراطي ومع استكمال إسناد الأمر بالصرف إلى عموم الوزارات ، وقد تصاحب مع اللامركزية تعميم النظام المعلوماتي المسمى "رشاد" الذي زود ببرنامج للدفع يوجد لدى الخزانة العامة مما أدى إلى استكمال سلسلة الإنفاق وربط حسابات الدولة بواسطة نظام آلي.

وقد تم إعداد إطار للميزانية على المدى المتوسط حيث مثل أساس للتفاوض مع الهيئات المانحة في إطار المجموعة الاستشارية التي اجتمعت في باريس في شهر دجبر 2008 وأكد شركاء التنمية بهذه المناسبة التزامهم بتمويل برنامج الحكومة بحدود 2.1 مليار دولار للفترة 2008 – 2010.

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2007، ص51.

² التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2007، ص 51

أما فيما يخص تنفيذ الميزانية لعام 2008 ، فقد كانت عموما متطابقة مع التوقعات ، وقد تم الإبقاء على عجز الميزانية بحدود 2.3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدون النفط طبقا لقانون المالية المعدل ، وقد تمت تسوية متأخرات 2006. أما الديون قيد السداد لغاية 31 دجبر 2008 فكانت بمستوى ضعيف (أقل من 500 مليون أوقية).

1 . موارد الميزانية:

بلغت موارد الميزانية (بدون الهبات) 189 مليار أوقية أي أنها تقل ب 11.7% عن 2006 بفعل هبوط العائدات النفطية التي تراجعت من 60.5 مليار عام 2006 إلى 19.9 مليار فقط عام 2008.

1 - 1 - الإيرادات الضريبية:¹

تزايدت العائدات الضريبية للدولة بنسبة 10.1% عام 2007 حيث بلغت 106.9 مليار أوقية. وكانت هذه الزيادة من الأهمية بحيث جاءت بعد زيادة 28.7% المسجلة في العام السابق. ورغم زيادة الموارد الضريبية، فقد تراجع الضغط الجبائي عام 2007 إلى 15.9% بعد أن كان 17.2 في العام السابق.

وبالرغم من تخفيض نسبة الضريبة الجرافية الدنيا من 4 إلى 3.5% فقد تزايدت الإيرادات الناتجة عن ضريبة الدخل ب 23.1% حيث بلغت 32.9 مليار أوقية، ويأتي هذا الأداء نتيجة الإصلاح الذي أدخله في نهاية 2006 على النظام العام للمحاسبة العمومية ، وتجسد ذلك في مسؤوليات أوسع إلى الإدارة العامة للضرائب في مجال التحصيل وإخضاع ضرائب كانت تابعة للإدارة العامة للخزانة إليها.

بعد طفرة بنسبة 31.6 عام 2006 تعود إلى الانتقال إلى التخليص الجمركي اعتمادا على القيمة التجارية ، ثم من جديد توسيع الرسوم على السلع والخدمات بنسبة 18.3% عام 2007 لتبلغ 52.7 مليار أوقية ، ويصدق الشيء ذاته على رسوم التجارة الولية التي عرفت زيادة أما الإيرادات الضريبية الأخرى ، فقد تقلصت بأكثر من 80% مقارنة مع مستواها عام 2006 حيث كانت تشمل التحصيل على متأخرات المؤسسات العمومية البالغة 6.1 مليار أوقية.

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام، 200 ، ص52

2- 1- الإيرادات غير الضريبية:

بلغت الإيرادات غير الضريبية 62.2 مليار أوقية اي بزيادة 10.3% حيث يعود ذلك جزئيا إلى زيادة 5.1% الإيرادات المتأتية من قطاع الصيد التي بلغت 38.7 مليار أوقية.¹ ولم يسجل قسيمة أرباح المؤسسات العمومية التي تمثل حصة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم منها 90% ، أي تطور يذكر في مجملها 91 مليار أوقية بدل 9 مليار عام 2006.

2- نفقات الميزانية:

بلغت النفقات والقروض الصافية 217.9 مليار عام 2007 حيث سجلت زيادة 5.6% في نفقات التجهيز، أما النفقات الجارية فلم تسجل سوى زيادة 0.9%.

وبخصوص النفقات الجارية، فقد بلغت 159,4 مليار أوقية عام 2007 أي بزيادة 0.9% من سنة إلى أخرى، وقد تم تعويض زيادة النفقات المتعلقة بالرواتب والأجور والبالغة 64.6 مليار أوقية، بانخفاض قدره 7.8 مليار مقارنة بمستواها عام 2006. ومن جانبها تميزت التحويلات والفوائد المترتبة على خدمة الدين بالاستقرار عام 2007 حيث بلغت على التوالي 15.2 مليار و 13.5 مليار أوقية.

الفقرة الثالثة: السياسة المالية المنتهجة في موريتانيا في العام 2009²

لقد كان الوضع الاقتصادي العالمي حرجا وتزامن مع أزمة مالية واسعة النطاق كما تميز بتقلص النشاط الاقتصادي بما كان له بالغ الأثر على المالية العامة وبوجه خاص موارد الدولة، وقد ساهم هذا الوضع في تخفيف تأثير الإصلاحات المقام بها عام 2008 وكان يتوقع أن تساهم ميزانية الدولة لعام 2009 والتي بلغت 233.8 مليار أوقية في الآتي: (1) تفعيل الإنفاق وتخفيف أعباء الدولة، (2) توفير المواد الكافية لقطاع التعليم والصحة، (3) تخفيض التحويلات والإعانات وتركيز بعض البرامج على القطاعات الوصية و(4) زيادة الإيرادات الضريبية بنحو 19% بفضل الإصلاحات المقام بها عام 2008. وحرصا على مراعاة التطور الذي يشهده الوضع السياسي والاقتصادي ، تم إعادة الميزانية المعدلة لعام 2009 التي بلغت 245.8 مليار أوقية وذلك من أجل تسوية بعض مراسيم السلف.

أما تنفيذ الميزانية فقد تميز بتسجيل عجز كبير بمقدار 40.5 مليار خارج النفط وهو ناتج عن انخفاض عائدات الضرائب بنسبة 8% وعن نفقات السلف باستثناء فوائد الديون التي انخفضت بنسبة 11%

* بما في ذلك أتوات الصيد المدفوعة من قبل الاتحاد الأوروبي.
² التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام، 2009، ص60

وبالمقارنة مع السنة السابقة سجل وضع المالية العامة تحسنا تمثل في انخفاض العجز الأساسي خارج النفط الذي انتقل من 61.8 مليار أوقية أي يعادل 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط عام 2008 إلى 40.5 مليار أوقية أي 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط. وتعزى النتيجة إلى اعتماد سياسة عقلنة الإنفاق العام.

وبخصوص الرصيد الإجمالي فقد تراجع إلى 40.7 مليار أوقية أو 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط مقابل 55.6 مليار أوقية أي يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط عام 2008. وقد تم تمويل الرصيد بدرجة أساسية بفضل الموارد المحلية المتأتية من التمويل المصرفي ومن حقوق السحب الخاصة التي منحها صندوق النقد الدولي في شهر اغسطس 2009.

1: الإيرادات:

في نهاية عام 2009، بلغت إيرادات الميزانية 202.2 مليار أوقية أي بانخفاض 2% مقارنة مع العام السابق.

1.1 . الإيرادات الضريبية:¹

بلغت الإيرادات الضريبية 106.6 مليار أوقية عام 2009 بتراجع بلغ 8 مليار أوقية أي 72% مقارنة من السنة المالية السابقة. ويعزى هذا الأداء العكسي في الأساس إلى انخفاض 10% من العائدات المتأتية من الرسوم على السلع والخدمات بفعل تقلص استهلاك الأسر، وإلى انخفاض الرسوم على التجارة الدولية ، أما الرسوم على العائدات والأرباح فقد سجلت انخفاضا معتدلا بحدود 0.9%. وكانت حصة الإيرادات الضريبية تحتل الصدارة في ميزانية الدولة غير أنها انخفضت قياسا إلى العام السابق حيث انتقلت من 57% عام 2008 إلى 45% عام 2009. وبالرغم من انخفاض الإيرادات الضريبية ، فإن الضغط الجبائي تزايد حيث ارتفع من 13% عام 2008 إلى 14% في السنة الموالية بفعل تقلص الناتج المحلي الإجمالي عام 2009.

1.2 . الإيرادات غير الضريبية :

سجلت الإيرادات غير الضريبية زيادة بنسبة 12% ، حيث انتقلت من 67.1 مليار أوقية عام 2008 إلى 75.8 مليار عام 2009، وتعادل هذه الزيادة فائض مقسوم الأرباح زيادة بنسبة 13.7% حيث بلغ 18.4 مليار مقابل 16.2 مليار أوقية في العام السابق نتيجة تحسن أرباح شركة سنيم بسبب ارتفاع أسعار الحديد عام 2008.

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام، 2009، ص 61

أما العائدات النفطية فقد انخفضت من 17.4 مليار أوقية عام 2008 إلى 13.7 مليار في العام الموالي أي بتراجع بـ 21.3% نتيجة انخفاض الإنتاج.

2. النفقات:

بلغت نفقات الميزانية 242.9 مليار أوقية، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 7.3% قياساً إلى السنة المالية السابقة، ويعزى ذلك إلى تطور كل من النفقات العامة والنفقات الاستثمارية.

2.1 . النفقات الجارية:

كانت النفقات الجارية بحدود 186.7 مليار أوقية عام 2009 حيث سجلت تراجعاً بنسبة 9.6% مقارنة مع العام السابق، ويعزى ذلك إلى انخفاض التحويلات الجارية بمبلغ 22.5 مليار أي ما يعادل 52.5%، وبذلك فإنها تعود إلى مستواها السابق بعد طفرة بلغت 181.3% عام 2008 وذلك نتيجة اعتماد خطة التدخل الخاصة وغيرها من التدابير الهادفة إلى تثبيت أسعار المواد الأساسية.

أما نفقات العمال البالغة 77 مليار فقد زادت بنسبة 8% نتيجة اكتتاب موظفين ووكلاء جدد.

أما أعباء فوائد المديونية العامة فقد بلغت 16.5 مليار أوقية أي بانخفاض 0.3 مليار، ويعزى ذلك إلى تراجع فوائد الدين الخارجي بمبلغ 0.7 مليار أوقية وزيادة فوائد الدين الداخلي بـ 0.4 مليار. وفيما يتعلق بنفقات السلع والخدمات فقد بلغت 51.7 مليار أي بتراجع 4.3% نتيجة اعتماد سياسة ترشيد الإنفاق من قبل السلطات العمومية.

خلاصة الفصل الثالث

لقد رأينا من خلال هذا الفصل أن الاقتصاد الموريتاني ، يعتمد على القطاع الريفي ، من تربية المواشي ، والزراعة بشقيها المروي والمطري ، والصيد، واستخراج المعادن من حديد ونحاس ، وذهب، وبترو، ولقد مر النظام النقدي والمالي، بمرحلتين هما :مرحلة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا و مرحلة ما بعد الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (1973- وما بعدها)حيث رأيت موريتانيا أنه من أجل اكتمال الاستقلال الثقافي والسياسي يجب أن يتحقق الاستقلال الاقتصادي والمالي، وقد واجهت هذه الرغبة عدة عقبات من أهمها الرفض الفرنسي بخصوص فتح حساب لتسديد، التزاماتها من العملة الصعبة،

ولقد عرفت موريتانيا في بداية الثمانينات - مشاكل اقتصادية ومالية عويصة ومتعددة تعود أسبابها إلى عوامل داخلية و خارجية كثيرة ومتشعبة، الشيء الذي دفعها للجوء إلى مؤسستي بروتن وودز لوضع برامج اقتصادية قصد معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، كان أول هذه البرامج هو برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (PEF) الذي غطى الفترة 1985-1988 ثم أشفع ببرنامج الدعم والدفع (PCR) الذي غطى الفترة 1989-1991 و أخيرا البرامج التصحيحية التي غطت الفترة 1992-1997 لتأتي بعد ذلك مجموعة من الوثائق الإطارية السنوية للسياسة الاقتصادية غطت الفترة 1998-2002 وتم إعدادها بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ولقد رأينا أنه خلال الفترة من (2006 إلى 2009)، شهدت معدلات التضخم، تذبذبا بين القيم 6.2

، 7.3 7.1 ، على التوالي وهي معدلات منخفضة نسبيا ، الأمر الذي يدل على نجاح السياسات النقدية والمالية المنتهجة ، من لدن الدولة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

I. ملخص

ختاما لهذه الدراسة التي استهدفنا من خلالها إبراز الدور الذي تلعبه كل من السياستين النقدية والمالية في مكافحة التضخم، وتمهيدا لموضوع بحثنا هذا تناولنا المفاهيم الأساسية التي تساعدنا على فهم الموضوع بطريقة أحسن، فكانت البداية بالتعرض للسياسة النقدية، حيث تعرضنا لتعريفها و كذا وظائفها والدور الذي تلعبه في مكافحة التضخم، والسياسة النقدية، تتمحور حول النمو و التشغيل الكامل و استقرار العملة الداخلي و الخارجي و للسياسة النقدية أهداف تصب في النهاية في مصلحة التنمية الاقتصادية كما أن لها أدوات متعددة و مختلفة يتم اللجوء إليها حسب النظام السائد و حسب الهدف المراد بلوغه ، و رأينا أنه لا بد من التطرق للإطار الفكري للسياسة النقدية و بصفة خاصة مدى فعاليتها في الاتجاهات الحديثة، فوجدنا عند تطرقنا للتحليل الكينيزي أن نجاح السياسة النقدية غير مضمون عند الكينيزيين و هم يفضلون السياسة المالية على السياسة النقدية التي يصفونها بالغير فعالة. أما النقديون و في مقدمتهم "ملتون فريدمان " فقد أعادوا للنقود أهميتها و يعتبرون أن السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي .

وفي الفصل الثاني، تطرقنا إلى السياسة المالية، والدر الذي تلعبه في مكافحة التضخم، حيث بدأنا بتعريف بالسياسة المالية ومفهوم السياسة المالية وتطورها والعلاقة بينها والسياسة النقدية وعوامل نجاحهما، وكذلك تطرقنا لأهدافها و أدواتها في معالجة التضخم.

و قد حاولنا في الجانب التطبيقي مواكبة تطور النظام المصرفي الموريتاني و مسار السياسة النقدية، والمالية وكان لازما علينا إعطاء لمحة عن الاقتصاد الموريتاني، أظهرنا من خلالها أهم اختلالاته و رأينا من خلال هذا الفصل أن البنك المركزي الموريتاني يحتل الصدارة في النظام المالي للبلاد ، كما يعتبر أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد مع التنبيه إلى دور الحكومة في هذه المجالات ، و هي التي ما فتئت توسع من صلاحيات البنك المركزي خصوصا في السنوات الأخيرة و ذلك في اتجاه تفعيل استقلاليتته بما يخدم السياسة النقدية والسياسة المالية. و الاقتصاد الموريتاني مر بمرحلة التبعية النقدية التي امتدت منذ دخول المستعمر الفرنسي حتى سنة 1973، و هي المرحلة التي اتسمت بغياب الجهاز المصرفي الوطني، حيث تواجدت ثلاث فروع تابعة لأصول أجنبية ، هذا إضافة إلى عدد من العوائق المؤسسية التي حالت دون ظهور سياسة نقدية فعالة ، تعمل على تحقيق معدلات مناسبة من المدخرات و تتيح إمكانية استخدامها بشكل يحفز زيادة معدل تراكم رأس مال و من ثم دفع عجلة التنمية و تلت هذه المرحلة مرحلة الاستقلال النقدي و امتازت بإنشاء البنك المركزي الموريتاني و العملة الوطنية (الأوقية) سنة 1973، و شهدت بداية

هذه المرحلة توسعا في الدخل النقدي أكثر من التوسع الخاص في الإنتاج الحقيقي و طبعت سياسة الدولة في هذه الفترة بما يسمى "سياسة التمويل بالعجز".

و قد كان الجهاز المصرفي الموريتاني كغيره من الأجهزة المعنية بقضايا التنمية لا يمتلك رؤية كاملة و واضحة تمكنه من جذب مدخرات كبيرة و توظيفها بكفاءة داخل الاقتصاد الوطني، مما ترتب عنه اختلالات هيكلية عميقة، حاولت المؤسسات الدولية عن طريق برامجها الإصلاحية علاجها ، و البداية كانت برامج الإصلاح سنة 1985و التي كانت مقدمة لمجموعة من الإصلاحات و القوانين التي مازالت الدولة تطرحها إلى يومنا هذا، و من أهم أهدافها انتهاج سياسيات نقدية ومالية ناجعة في مكافحة التضخم.

II. نتائج البحث

لقد تمكنا من خلال بحثنا هذا من الإجابة على التساؤلات التي قمنا بطرحها في البداية و قد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية ، فهي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير و المدى المتوسط ، فهي تسعى إلى تحقيق المربع السحري و خاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة و غير مباشرة إلا أنه في السنوات الأخيرة يتم التركيز على هذه الأخيرة و الدليل على ذلك الإصلاحات التي تقوم بها الدول النامية في هذا المجال. وهي التي لا تزال فعالية السياسة النقدية بها ليست كبيرة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة.
- 2- يعتبر مفهوم السياسة المالية عاكس لتطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه ، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثمّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها و لكن نظراً لأنّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.
- التي يعرفها البعض بأدائها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية.

- 3- يمكن الاعتماد على كل من السياستين، النقدية والمالية، في حل الأزمات الاقتصادية لقدرتهما على لانسايبية، والمرونة، في الأداء.
- 4- يختلف مفهوم السياسة الاقتصادية باختلاف الأهداف المراد تحقيقها منها، فيمكن تعريفها على أنها تصرف عام واع للسلطات في البلد منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي؛ أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات، وتكوين رأس المال، وتعتبر السياستين، النقدية، والمالية، أهم مرتكزات السياسة الاقتصادية الكلية.
- 5- من أهم الضوابط أو المعايير الواجب توفيرها لنجاح كل من السياسة النقدية والمالية في كبح التضخم، استقلالية الهيآت المشرفة على تنفيذهما.
- 6 - تعتبر الإصلاحات الأخيرة في النظام النقدي الموريتاني و التي أقرت في 2006/12/21 و المتعلقة بالنظام الأساسي للبنك المركزي ضمان لاستقلالية هذا الأخير و تأهيل لمسؤوليته في مجال المراقبة و الإشراف النقدي و تأمين الشفافية في المجال المالي بشكل عام إن تأكيد النظام الجديد على تحديد مأمورية محافظ البنك المركزي و مساعده بخمس سنوات مع تقنين إقالتهم وفق شروط معروفة و محددة من شأنه تعزيز استقلالية البنك المركزي و إعطاء الثقة في مساعي السلطات الموريتانية إلى إعطاء قدر أكبر من الاستقلالية المشار إليها آنفا.
- لقد شهد معدل التضخم انخفاضا ملموسا خلال فترة الإصلاح الاقتصادي مقارنة مع الفترة التي سبقت هذه البرامج. إلا أن هذه النتائج الإيجابية الملاحظة لم تكن لتحقق لولا انتهاج سياسة مالية صارمة ، عملت على ضغط المصاريف و زيادة الإيرادات ، و آزرت السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية .إن التعاون المميز بين وزارة المالية و البنك المركزي في موريتانيا و الذي عنوانه تنسيق السياسة النقدية و المالية ، يعتبر صمام الأمان للاقتصاد الوطني من أجل التقلب على جميع الاختلالات التي يتعرض لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

III .التوصيات

لقد لاحظنا من خلال هذه الدراسة نجاح كل من السياستين النقدية والمالية، في الحد من حدة التضخم، وإن بشكل نسبي، وذلك راجع إلى ما عانى منه الاقتصاد الموريتاني، من الأزمات التي عرفها هذا الاقتصاد و عليه فإننا نقدم التوصيات التالية:

1. على الحكومة أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة من أجل ضمان استقلالية البنك المركزي و عدم خضوعه لضغوط أية جهة مهما كانت مكانتها في الدولة.
2. توسيع السوق النقدية و تطويرها عن طريق التنويع في استعمال أدوات السياسة النقدية.
3. إنشاء سوق مالية، فموريتانيا تعد من البلدان القلائل على الأقل على الصعيد العربي التي لا توجد بها بورصة.
4. تلمين و تسهيل الإجراءات الإدارية من أجل جلب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي من أجل الاستفادة من خبرة الآخرين سواء كانت في المجال المصرفي أو غيره و كذا خلق جو من المنافسة في البلاد.
5. زيادة التنسيق بين البنك المركزي و وزارة المالية و العمل على إيجاد قنوات جديدة تسمح بتنشيط و إنعاش القطاع المصرفي ككل.

IV. آفاق البحث

في نهاية هذا البحث الذي لا ننكر عدم خلوه من بعض النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل شيء، فإننا نتمنى أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع الذي يعنى، بدور السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم، ويمكن اقتراح بعض المواضيع التالية لتكون آفاق للباحثين، في المستقبل إن شاء الله.

1. أثر استقلالية البنك المركزي على دور السياسة النقدية - حالة موريتانيا.
2. دراسة قياسية للسياسة النقدية، والمالية- حالة موريتانيا .
3. آلية التنسيق بين السياستين، النقدية والمالية- حالة موريتانيا.
4. دور الجهاز المصرفي في ظل العولمة.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

1. أحمد فريد مصطفى ، سمير محمد السيد حسين ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو (الإسكندرية مؤسسه شباب الجامعة ، 2000 .
2. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، " النقود والتوازن الاقتصادي"، مؤسسه شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
3. باهر محمد غنم، سامي السيد، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، 1998، القاهرة.
4. باهر محمد غنم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
5. البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (عمان ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002).
6. جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997.
7. حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسه شباب الجامعة، الإسكندرية عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
8. حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت، لبنان، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992).
9. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986.
10. حمدي زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، 1982.
11. رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.
12. رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية ، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
13. الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية (الإسكندرية، مؤسسه الثقافة الجامعية، 1984).

14. رياض الشيخ ، المالية العامة ، مطابع الدجوى القاهرة ، 1989.
15. سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، الكويت، 1994.
16. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.
17. سمير محمود معتوق، أمينة عزالدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000.
18. سيد طه ، بدوي مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، مصر 2005.
19. السيد عبد المولى ، المالية العامة ، (دار الفكر العربي بيروت لبنان 1972)
20. ضياء المجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993.
21. ضياء مجدي الموسوي . الاقتصاد النقدي (الاقتصاد النقدي ، الجزائر ، دار الفكر ، 1993.
22. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية"التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.
23. طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
24. عبد الحميد الغزالي، على حافظ منصور، مقدمة في إقتصاديات النقود و التوازن الكلي.
25. عبد الرحمان حموري، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية (سلسلة دراسات الأسواق، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، 1986.
26. عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد،(عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999).
27. عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
28. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980.
29. عبد الفتاح العموص، دراسة قطرية حول الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جامعة الدول العربية مركز تونس يوليو 1995.
30. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
31. عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية :تحليل كلي وجزئي للمبادئ ، (الدار الجامعية ، الاسكندرية 2000)

32. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة السبيل العربية ، القاهرة 2003.
33. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، تحليل كلي"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2003.
34. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.
35. عبد المنعم عز محمود ، أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية وتطبيق ، (مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 1999)
36. عبد النعيم مبارك، أحمد الناقة، "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
37. العصار رشاد ، الحلبي رياض ، النقود والبنوك (عمان . دار الصفاء للنشر والتوزيع 2000م .)
38. عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك منهج نقدي ومصرفي ، دار ومكتبة الحامد للنشر ، عمان الأردن .
39. العلوي أسامة، شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997).
40. علي لطفى، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980.
41. عمرصخري، "التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة"، 2008 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
42. عناية غازي حسين، التضخم المالي،(الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985).
43. عوف محمد الكفراوي، "السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 1997.
44. غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، دار الشهاب ، الطبعة الثانية 1986 .
45. غازي حسين عناية التضخم المالي الطبعة الثانية الشهاب 1986.
46. فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2004،
47. كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
48. كمال حشيش ، أصول المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984.

49. المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
50. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1980.
51. محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
52. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004،
53. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
54. محمود يونس، "مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية- الإسكندرية 2003.
55. مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي (بيروت ، الدار الجامعية ، 1985 م
56. ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
57. هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي (القاهرة دار النهضة العربية، 1974) .
58. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
59. الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة السادسة (عمان، دار وائل للنشر، 2003) .

ثانيا: الرسائل والأطروحات :

1. أمان أحمدُ ولد أحمد، تطور الجهاز المصرفي الموريتاني خلال الفترة 1972-1997، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1999.
2. حميدات محمود ، دور السياسة الموازنية في تمويل التنمية تطبيق على الجزائر ،(الجزائر جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، 1995 (
3. دمحم مبارك حجير ، السياسات المالية والنقدية ، الدار القومية للطباعة والنشر ن القاهرة بدون سنة نشر.

4. دحمان بن عبد الفتاح ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج تكيف لصندوق النقد الدولي ، حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر . 1997.
5. دحمان عبد الفتاح،" محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي". دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997.
6. زرنوح ياسمينه، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.
7. زرنوح ياسمينه، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
8. سليم موساوي،" فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية"- حالة الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.
9. سوسن كريم هودان الجبوري، "أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق ، 2006.
10. شبول نايف" التضخم في الاقتصاد الأردني_ دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه" (جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1981.
11. صدفى ولد محمد عبد الرحمن، البنك المركزي و مراقبة الائتمان: دراسة حالة موريتانيا للفترة (1992 . 2002)، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر. بسكرة، 2006.
12. الصوفي ولد الشيباني سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993.
13. عمروش شريف، عمروش شريف، "السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.

14. عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1985-1997)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
 15. قانة زكي، "الإصلاحات النقدية والمالية وأثرها على الجهاز المصرفي"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
 16. محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة بمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، السنة الجامعية 1997-1998،
 17. محمد تال ولد بنعمر، النظام المصرفي في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الإجازة في الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط 1996.
 18. محمد ولد محمّدو، آثار برنامج التصحيح الهيكلي على تطوير ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة 1985-1995.
 19. نبيل الروبي، رسالة دكتوراه : التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية.
- ثالثا : التقارير والدوريات**
1. بن عاتق حنان، صاري زهيرة، "تأثير خطر معدل الفائدة على السياسة الاقتصادية"، [مداخلة]، ملتقى السياسات الاقتصادية في الجزائر - واقع وآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، 29-2004/12/30،
 2. البنك المركزي الموريتاني، النظام الأساسي 1973
 3. التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني عام 2009
 4. التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني، للعام، 2006،
 5. التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني، 2007،
 6. صالح مفتاح، "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، [مداخلة]، ملتقى السياسات الاقتصادية في الجزائر - واقع وآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، 29-2004/12/30،.
 7. النظام الأساسي للبنك العربي الإفريقي لموريتانيا الصادر بتاريخ 1974/11/29.
 8. النظام الأساسي للبنك العربي الليبي الموريتاني الصادر بتاريخ 1972/07/20.
 9. وثيقة صادرة عن المكتب الوطني للإحصاء عام، 2007، 2009

رابعاً : قائمة المراجع باللغات الأجنبية :

1. Ahmad Ibrahim Malawi, "The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies in Developing Countries: An Error Correction Mechanism", Magazine of Economics and Management and Commerce, Algiers University, 13th Issue, Algeria, 2005.
2. Gilles Godin, "les opérations bancaire et el leurs fondements économique", Ed DUNOD ; Paris, 1998.
3. Jesse Burkhead, Government budging, John Willy, New York, 1963.
4. Jhonson HARRY , Essays in moneteary economics , 2eme ed , Gorge Allen , London , 1969
5. John.N.Smithin , « Macroeconomics after Thatcher AND Regan » billing & sons,1990 .
6. JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975
7. Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London,
8. MINISTERE DES AFFAIRES ECONOMIQUES ET DU DEVELOPPEMENT. Stratégies de développement 1998–2001 (document).
9. Philip . A. klein, **the Management of Market**, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company, Belmont, California, 1973,
10. pierre monnaie institution financières et politique monétaire (pari 4emeédition economica ,1987.

11. Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher, Macro Economics, Mccraw, Hill International Booklom, 1984,
12. Sylviane guillaunont monnaie et finances, puf ,1998

الملاحق

الملحق رقم (1) : تطور المؤشر الموحد لأسعار المواد الاستهلاكية من 2005 إلى 2007.

الاسهام في التضخم لـ			التغير السنوي للمؤشرات			الترجيح	البيان
2007	2006	2005	2007	2006	2005	%	
5.2	5,9	2.7	9.6	10.9	4.5	54.4	مواد غذائية ، مشروبات وتبغ
1,5	0	2.9	10.3	0.1	20.3	14.6	ومنها خبز وحبوب
0.8	2	1-	5.8	15.1	7.5-	13	اللحوم
0.5	0.8	0.7	12.1	18.9	15.4	4.4	السمك
0.9	0.5	0.3	17.7	8.9	5	5.3	الحليب،الجبن،البيض
0.1-	0,4	0.1	2.5-	12.4	3,7	3.6	زيوت ودهون
1.2	0.7	0.6-	27.5	16.9	14.6-	4.4	خضار عدا البطاطا
0.2-	0.9	0	7.5-	42.5	1,3-	2.2	السكر
0	0.5	0	0.3	12.9	0.3	3.6	المشروبات
0.4	0.1	0.1	31.1	6	11	1.3	التبغ
0,3	0.6	0.2	5.7	10.8	3.5	5.9	ملبوسات وأحذيات
1,4	1.1	0.9	10.4	8.2	6.4	13.7	السكن،الماء،الكهرباء والغاز
0.2	0.1-	0.8	3.2	2.2-	13.2	6.3	أثاث وتجهيزات منزلية
0.1	0.2	0.3	5.4	12.1	17	1,5	الصحة
0	0.9	0.4	0.3-	8.3	3.6	10.3	النقل
0.1-	0.1-	0.1	8.6-	9.4-	7	1.6	ترفيه ، عروض وثقافة
0	0	0	1.6-	6.2	5.6-	0.6	التعليم
0	0.1	0.2	1.7-	4	11,6	1.8	فنادق ، مقاهي ، مطاعم
0.1	0.3	0.6	1.3	8.4	14,4	4.1	سلع وخدمات أخرى
7.4	8.9	5.8	7.4	8.9	5.8	100	المؤشر العام

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء في موريتانيا

الملحق رقم (2) : تطور المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك 2008 - 2009							
مساهمة التضخم %		التغير السنوي للمؤشرات (الانزلاق) %		مؤشر أسعار الاستهلاك		الترجيح %	البيان
2009	2008	2009	2008	دجمبر 2009	دجمبر 2008		
3.5	2.8	6.6	5.2	148.0	172.6	53.0	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
1.3	1.0	8.7	6.8	182.7	168.1	14.6	منها خبز وحبوب
0.3	0.3	2.0	2.1	162.7	159.7	13.0	لحوم
0.4	0.9	10.0	20.0	327.4	297.6	4.43	أسماك وثمار البحر
0.1-	0.0	2.0-	0.7-	166.9	170.3	5.3	حليب، جبن وبيض
0.1	0.5	1.8	13.5	164.7	161.8	3.6	زيوت ودهون
0.1	0.0	5.1	2.7	148.0	140.8	1.3	فواكه
1.0	0.3-	20.4	6.8-	188.4	156.5	4.9	خضروات
0.5	0.2-	22.9	9.2-	168.3	137.0	2.3	سكر ، مربى، عسل،شوكولاتة وحلويات
0.1-	0.3	2.3-	10.1	149.8	153.3	3.4	القهوة، الشاي ،كاوكاو
0.2	0.3	13.3	22.4	180.4	159.3	1.3	التبغ ومخدرات
0.4	0.1-	7.3	1.0-	162.0	151.0	5.9	ملابس وأحذية

0.3	0.1-	2.3	0.6-	153.0	149.5	13.7	السكن ، الماء، الكهرباء، الغاز ومحروقات أخرى
0.1	0.6	1.5	9.5	166.4	163.9	6.3	أثاث ،مواد منزلية وصيانة المسكن
0.1	0.0	3.4	0.1	163.1	157.8	1.5	الصحة
0.1-	0.2	0.9-	1.7	120.0	121.1	10.3	النقل
0.0	0.0	0.0	0.0	59.9	59.9	1.8	الاتصال
0.0	0.1-	0.3	4.8-	92.6	92.3	1.9	الترفيه والثقافة
0.0	0.0	0.4	0.1	107.0	106.6	0.3	التعليم
0.1	0.1	2.9	6.1	146.4	142.3	1.8	الفنادق ، والمطاعم
0.0	0.1	2.1	3.3	159.3	156.0	2.2	سلع وخدمات
4.9	3.9	4.9	3.9	165.0	157.2	100	مؤشر إجمالي

المصدر: : المكتب الوطني للإحصاء في موريتانيا

الملحق رقم 3 : جدول العمليات المالية للدولة 2004-2006 بمليارات الأوقية ، ما لم يذكر غير ذلك)

2006	2005	2004	
406,0	131,3	130,4	الإيرادات الإجمالية والهبات
153,5	121,0	117,9	الإيرادات الإجمالية خارج الهبات
97,1	76,0	59,2	الإيرادات الضريبية
56,4	45,0	58,7	منها: تعويض الإتحاد الأوروبي بموجب الصيد /3
30,4	27,4	29,2	ومنها: أرباح الأسهم العائدة لشركة أسنيم
252,5	10,3	12,5	الهبات
5,7	7,6	8,2	منها مساعدة الدول عالية المديونية
240,9	ومنها عمليات التخزين IRDM
206,4	166,2	149,6	النفقات والقروض الصافية
157,9	126,7	106,3	النفقات التجارية /4
52,8	38,9	33,7	الأجور والمرتببات
71,6	65,6	51,8	السلع والخدمات
15,1	5,0	6,4	تحويلات جارية /5
13,5	16,6	12,0	فوائد الدين العمومي
5,0	8,3	7,3	الخارجي
8,5	7,8	4,7	الداخلي
4,8	1,1	2,4	الحسابات الخاصة
44,6	36,6	43,1	نفقات التجهيزات والقروض الصافية
20,7	15,2	18,5	الاستثمارات الممولة من قبل الخروج/6
23,9	21,4	24,6	الاستثمارات الممولة من المصادر الداخلية
3,8	2,9	0,2	إعادة الهيكلة والقروض الصافية
52,9-	45,2-	31,7-	الرصيد خارج البترول دون الهبات (عجز)
199,6	34,9-	19,2-	الرصيد خارج البترول مع الهبات (عجز)
24,4-	الرصيد القاعدي دون البترول : تحديد البرنامج
60,5	0,0	0,0	(عجز)
7,6	45,2-	31,7-	الإيرادات البترولية (الصافية)
260,01	34,9-	19,2-	الرصيد الإجمالي دون الهبات (عجز)
			الرصيد الإجمالي مع الهبات
260,1-	34,9	19,3	التمويل

266.6-	20.5	5.2-	التمويل الداخلي
275.6-	33.0	4.0-	النظام المصرفي
255.2-	6.3-	6.3-	البنك المركزي
27.3-	6.3-	6.3-	دون IRDM
227.9-	0.0	0.0	IRDM
20.3-	39.3	2.2	البنوك التجارية
4.6	2.9	0.2	التمويل غير المصرفي
22.2	الخصوصية وغيرها؟/
17.8-	15.4-	1.4-	التغيرات المتأخرة الداخلية
3.7	الملفات العالقة على مستوى الخزينة
21.5-	غيرها
4.0	11.1	13.5	التمويل الخارجي
13.1-	الحساب البترولي (الصافي)
60.5-	المداخيل البترولية (الصافية)
47.4	المساهمة في الحساب البترولي
47.4	الميزانية العامة
...	الإصلاح الهيكلي/البترول
17.1	11.1	13.5	غير ذلك (المبالغ الصافية)
6.4	3.8-	0.1-	القروض الخارجية (الصافية)
10.7	14.9	13.6	التمويل الخارجي الاستثنائي
2.5	3.3	10.9	الخطأ والسهو

المصادر: المعطيات والتوقعات المقدمة من قبل السلطات الموريتانية ، تقديرات وتوقعات مصالح وزارة الاقتصاد و المالية.